



مقدمة في

التمويل



تأليف الدكتور

إبراهيم مسعود الفرجاني



مقدمة

يتناول هذا الكتاب مقدمة في التمويل، وقد حرص المؤلف على أن يكون شاملاً وجامعاً لمعظم الأوليات والعناصر الأساسية في التمويل . وعليه، تم إعداد هذا الكتاب ليكون كتاباً منهجياً لمادة مقدمة في التمويل لطلبة الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية، ولقد تم مراعاة أن هذه المادة تدرس لأول مرة للطالب.

إن الهدف من تدريس هذه المادة هو إعطاء الطالب فكرة عن مفاهيم التمويل ومصطلحات التمويل ومصادر التمويل وأساليب وأدوات التمويل وتمويل المشروعات وتمويل الأصول المتداولة ، وبذلك تمت صياغة هذا الكتاب بلغة مبسطة حتى يستطيع الطالب استيعاب الأفكار والمبادئ المتعلقة بالتمويل.

وانوه إلى أن منهجية الكتاب المنهجية تركز بالدرجة الأولى على الشرح والتوضيح دون الالتزام الحرفي بالإشارة إلى المصادر والمراجع لذلك لم يتضمن الكتاب مصادر أو مراجع محددة إلا أنني نود أن ننوه إلى اعتمادي على محاضرات القيت لها لطلبة كلية الاقتصاد لسنوات عديدة .

والله ولي التوفيق

بنغازي في 2020/1/1

د. إبراهيم مسعود الفرجاني

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
الفصل الأول: وظيفة التمويل للمنظمة	
2	طبيعة وظيفة التمويل.....
3	تصنيف مصادر التمويل.....
7	القوائم المالية الاساسية.....
13	قراءة مصادر ومصطلحات التمويل.....
16	مبادئ التمويل
20	أسئلة الفصل.....
الفصل الثاني: التنظيم الداخلي لوظيفة التمويل	
23	مكانة وظيفة التمويل في المنظمة.....
27	التمويل في ظل الأنواع المختلفة من المنظمات.....
29	المدير المالي
32	المراقب المالي
34	أسئلة الفصل
الفصل الثالث: أساليب التمويل	
36	المشاركات القانونية
40	أساليب المشاركات
42	البيوع
54	أسئلة الفصل

المحتويات

iv	مقدمة الكتاب والأهداف العامة للكتاب	تقديم
1	مقدمة عن شركات الأشخاص	الفصل الاول
9	تكوين شركات الأشخاص	الفصل الثاني
41	الحسابات الجارية للشركاء	الفصل الثالث
69	زيادة وتخفيض رأس المال في شركات الأشخاص	الفصل الرابع
81	انضمام شريك جديد	الفصل الخامس
115	انفصال شريك	الفصل السادس
147	انقضاء شركات الأشخاص (التصفية)	الفصل السابع
193	شركات الأشخاص الأخرى	الفصل الثامن
223	قانون النشاط التجاري الليبي (ما يتعلق بشركات الأشخاص)	ملحق رقم (1)

مقدمة الكتاب

يسرنا أن نقدم لزملائنا أعضاء هيئة التدريس وطلابنا الأعزاء، وللمهتمين بالمحاسبة الطبعة الثانية من كتاب المحاسبة في شركات الأشخاص. يهدف الكتاب إلى شرح المعالجات والتطبيقات المحاسبية الخاصة بعمليات شركات الأشخاص. وقد أعد الكتاب وفقاً للمنهج المعتمد لمقرر محاسبة شركات الأشخاص بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

أحتوى الكتاب على ثمان فصول تناولت المعالجات المحاسبية للعمليات الرئيسية لشركات الأشخاص. الفصل الأول يتناول مقدمة عن شركات الأشخاص، بينما يبين الفصل الثاني المعالجات المحاسبية لتكوين شركات الأشخاص. الفصل الثالث يناقش ويشرح المعالجة المحاسبية لحسابات الشركاء وكيفية توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء. الفصل الرابع يبين المعالجة المحاسبية لتعديل رأس المال (زيادة أو تخفيض رأس المال). أما الفصل الخامس يوضح المعالجة المحاسبية لانضمام شريك جديد، والفصل السادس يوضح المعالجة المحاسبية لانفصال شريك. الفصل السابع يشرح المعالجة المحاسبية لانقضاء (تصفية) شركات الأشخاص، والفصل الثامن يبين المعالجة المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص الأخرى.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا الكتاب ليكون مرجعاً لطلابنا الأعزاء، ونخص بالشكر والتقدير الأستاذ أحمد فضيل سعد على مراجعة الطبعة الأولى والتي كان لها أثر عظيم في إخراج الطبعة الثانية. ونسأل الله العليم ان نكون قد ساهمنا بهذا الجهد المتواضع في خدمة التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في ليبيا والوطن العربي.

المؤلفان

بنغازي/ يوليو 2019

الأهداف العامة للكتاب



بعد الانتهاء من دراسة الكتاب يجب أن تكون قادرا على:

- ✓ التعرف على أنواع شركات الأشخاص والتمييز بينها.
- ✓ التمكن من اجراء المعالجات المحاسبية لتكوين شركات الأشخاص.
- ✓ التمكن من اعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية لشركات الأشخاص.
- ✓ التعرف على طبيعة الشهرة وكيفية المعالجة المحاسبية لها.
- ✓ التعرف على كيفية المعالجة المحاسبية لإعادة تنظيم شركات الشركات.
- ✓ التعرف على المعالجة المحاسبية لانقضاء وتصفية شركات الأشخاص.

الفصل الأول مقدمة عن شركات الأشخاص



- بعد الانتهاء من دراسة الفصل يجب أن تكون قادرا على:
- ✓ تعريف شركات الأشخاص ومعرفة أركانها عقد تأسيسها.
 - ✓ تحديد أنواع شركات الأشخاص
 - ✓ توضيح الخصائص المميزة لشركات الأشخاص.

الفصل الأول

مقدمة عن شركات الأشخاص

شركة الأشخاص هي عقد بين اثنين أو أكثر من الأشخاص يلتزم بموجبه كل من المتعاقدين تقديم حصة في رأس المال يقصد القيام بعمل مشترك وتوزيع الأرباح والخسائر الناتجة بينهم بنسب متفق عليها.

مما سبق يمكن التعرف على ثلاثة أركان مهمة والتي يجب توافرها ليكون العقد صحيحاً وتتكون الشركة.

1 . تقديم حصة من كل شريك في رأس مال الشركة والتي يمكن أن تكون واحد أو أكثر من الطرق التالية:

(أ) نقدية.

(ب) أصول غير نقدية - كالأراضي والمباني، الآلات وغيرها.

(ج) صافي أصول محل تجاري.

(د) قد تكون الحصة عبارة عن عمل يقدمه الشريك.

2 . أن يكون الغرض القيام بعمل أو مزاوله نشاط معين وبهدف تحقيق ربح، كما على الشركاء تحمل الخسائر أيضاً.

3 . توافر الشروط القانونية لصحة العقد، مثل:

(أ) أهلية المتعاقدين وألا يكون أحدهم محجور عليه أو قاصراً.

(ب) ألا يتضمن العقد غش أو إكراه.

(ج) ألا يكون غرض الشركة مخالفاً للقانون العام.

الشخصية الاعتبارية:

لشركات الأشخاص، باستثناء شركات المحاصة، الشخصية الاعتبارية المنفصلة عن

الشركاء، ولها الذمة المالية المستقلة، ويترتب على وجود الشخصية الاعتبارية للشركة ما يلي:

1 . يكون لها اسم خاص بها.

2 . يكون لها جنسية خاصة لا تتقيد بجنسية الشركاء.

3 . لها حق رفع الدعاوي على الغير باسمها.

4 . لا تفلس بإفلاس أحد الشركاء.

أنواع شركات الأشخاص:

شركات الأشخاص والتي تتكون من شخصين على الأقل أو أكثر لها عدة أنواع وهي:

- 1 . شركات التضامن.
- 2 . شركات التوصية البسيطة.
- 3 . شركات المحاصة.

وفيما يلي استعراض لهذه الشركات حسب القانون التجاري الليبي¹:

أولاً: شركات التضامن

تعريف:

كل الشركاء في شركة التضامن مسؤولون بوجه التضامن والتكافل عن التزامات الشركة، وكل اتفاق يخالف ذلك لا يسري في مواجهة الغير، وتكون حقوق الشركاء في الشركة في شكل حصص.

اسم الشركة:

يجب أن يكون لشركة التضامن اسم تجاري، بحيث يشتمل على اسماء الشركاء أو أحدهم مع عبارة (وشركاؤه) ويجب إضافة عبارة شركة تضامن إلى الاسم الذي تم اختياره.

عقد التأسيس:

يجب أن يحتوي عقد تأسيس الشركة على البيانات التالية:

- 1 . اسم ولقب كل شريك واسم أبيه وموطنه وجنسيته وتاريخ ميلاده ورقم هويته ونوعها.
- 2 . اسم الشركة.
- 3 . اسم الشركاء المنوط بهم إدارة الشركة وتمثيلها أمام الغير.
- 4 . مقر الشركة ومركزها الرئيسي.
- 5 . أغراض الشركة.
- 6 . حصة كل شريك في رأس المال وقيمتها.
- 7 . بيان ما يلتزم به الشريك الذي يقدم حصته عملاً.
- 8 . القواعد الواجب اتباعها عند توزيع الأرباح والخسائر.
- 9 . مدة الشركة.
- 10 . الوضع الذي تول إليه الشركة في حالة انعدام أو نقص أهلية الشريك أو إفلاسه.

¹ قانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري – أنظر الملحق رقم (1) صفحة (208).

كما أن هناك بيانات أخرى مهمة لم ترد في القانون التجاري الليبي هي:

1. مهايا ومرتببات المكلفين بالإدارة.
2. الفائدة على رأس المال وعلى المسحوبات.
3. الإجراءات التي تتبع في حالة حل أو تصفيه الشركة.
4. تقدير نصيب الشريك المنفصل.

مسؤولية الشريك:

يعتبر الشريك في شركة التضامن مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر شركائه عن الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة أثناء وجوده شريكاً فيها، وتنقل هذه المسؤولية والضمانة إلى ورثته بعد وفاته في حدود تركته.

ودخول شريك جديد في الشركة يجعل منه مسؤولاً عن ديونها السابقة على دخوله فيها، وبخروج الشريك من الشركة تتوقف مسؤوليته عن ديون الشركة اللاحقة لقيد خروجه منها بالسجل التجاري، ومع ذلك يعد الشريك مسؤولاً بنفس الوضع عن الديون السابقة على واقعة خروجه منها في السجل التجاري. وكل من انتحل صفة الشريك في شركة تضامن سواء لفظاً أو كتابة أو بتصرف أو سمح للغير عن علم منه بإظهار ذلك، يكون مسؤولاً كشريك في تلك الشركة تجاه كل من أصبح دائناً لها اعتقاداً منه بصحة الادعاء.

حل الشركة:

تتحل الشركة للأسباب التالية:

1. اتفاق الشركاء.
2. إشهار إفلاسها، ويترتب على ذلك إفلاس الشركاء فيها.
3. إشهار إفلاس أحد الشركاء أو منعه من ممارسة مهنة التجارة، أو انعدام أو نقص الأهلية، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على استمرارها أو يقرر باقي الشركاء ذلك بإجماع الآراء.
4. حكم صادر من المحكمة.
5. إذا نقصت قيمة أصول الشركة إلى أقل من نصف رأس المال بسبب الخسائر المثبتة.
6. انتهاء مدة الشركة.
7. تحقيق الغرض الذي قامت من أجله الشركة أو استحالتها.
8. أي أسباب أخرى ينص عليها عقد تأسيس الشركة.

ثانياً: شركة التوصية البسيطة:

تعريف:

هي الشركة التي تعقد بين شريك عامل على الأقل وشريك موصى على الأقل، ويسأل الشركاء العاملون بالتضامن والتكافل عن التزامات الشركة، ويسأل الشركاء الموصون في حدود ما قدموه من حصص في رأس المال، ويجب أن يقدم الشريك الموصى حصته نقداً " حصة مالية " .

اسم الشركة:

يجب أن يكون لشركة التوصية البسيطة اسم تجاري بحيث يشتمل على اسم أحد الشركاء العاملين على الأقل مع عبارة (وشركاؤه) وإذا قبل الشريك الموصى إظهار اسمه في اسم الشركة، أصبح مسؤولاً عن التزاماتها تجاه الغير على وجه التضامن والتكافل مع الشركاء العاملين. ويجب أن يكون اسم الشركة متبوعاً بعبارة " شركة توصية بسيطة " .

ثالثاً: شركة المحاصة:

تعريف:

هي عقد لا يخضع للشروط الشكلية المفروضة على الشركات التجارية المسماة، يشارك شخص بمقتضاه شخصاً آخر في نصيب معين من أرباح نشاطه أو من أرباح صفقة أو أكثر لقاء حصة متفق عليها يقدمها الشريك المحاص، خلال مدة معينة.

تعدد المشاركات:

لا يجوز لمن سبق أن أشرك غيره في صفقة أو نشاط معين أن يشارك فيها أشخاصاً آخرين إلا بموافقة الشركاء المحاصين ما لم يوجد اتفاق يقضى بخلاف ذلك.

حقوق الغير والتزاماتهم:

لا يكتسب الغير حقوقاً ولا يتحمل التزامات إلا تجاه صاحب المحاصة الأصلي.

حقوق صاحب المحاسبة الأصلي:

يقوم صاحب المحاسبة الأصلي بإدارة النشاط أو الصفقة، ويجوز أن يتضمن العقد مدى رقابة الشريك المحاسب وطريقة ممارستها. وفي جميع الأحوال يحق للشريك المحاسب الحصول على بيان حسابي عن الصفقة بعد إنجازها أو بيان سنوي عن إدارة النشاط إذا امتد لأكثر من سنة.

تقسيم الأرباح والخسائر:

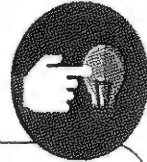
يتحمل الشريك المحاسب نصيباً عن الخسائر بنسبة نصيبه في الأرباح، على ألا يتعدى هذا النصيب مقدار حصته في المشاركة ما لم يتفق على خلاف ذلك.

أسئلة

1. عرف شركة الأشخاص واذكر أنواعها؟
2. ما هي الأركان الأساسية لعقد شركة الأشخاص؟
3. ماهي أهم البيانات التي يجب أن يحتويها عقد تأسيس الشركة؟
4. ما مسؤولية الشركاء في كل نوع من أنواع شركات الأشخاص؟
5. ماهي أسباب حل شركة الأشخاص؟

✓ . ١٥

الفصل الثاني تكوين شركات الأشخاص



- بعد الانتهاء من دراسة الفصل يجب أن تكون قادرا على:
- ✓ توضيح طرق تقديم رأس المال في شركات الأشخاص.
 - ✓ المعالجة المحاسبية لطرق تقديم رأس المال.
 - ✓ إعداد الميزانية الافتتاحية لشركة الأشخاص

☆ الفصل الثاني

تكوين شركات الأشخاص

لا تختلف المحاسبة في شركات الأشخاص عن المحاسبة في الشركات الفردية، إلا في تلك الحالات التي تختلف فيها خصائص وطبيعة شركات الأشخاص عنها في الشركات الفردية. فبالنسبة لجميع العمليات التجارية والمالية كعمليات الشراء والبيع للبضاعة أو ردّها أو سحب ورقة تجارية أو استلام أو دفع نقدية أو صكوك أو تحصيل دين أو سداد التزام أو شراء أصول ثابتة أو غيرها من العمليات فهي لا تختلف قيودها المحاسبية مهما اختلف الشكل القانوني الذي يتخذه المشروع.

وتستدعي طبيعة شركات الأشخاص معالجة محاسبية خاصة لبعض المشاكل التي توجد في هذا النوع من الشركات، ومثال ذلك ما يلي:

1. رأس المال وقيود تكوينه.
2. الحسابات الجارية (الشخصية) للشركاء.
3. تعديل رأس المال بالزيادة والتخفيض.

وفيما يلي سنتكلم عن طرق تقديم رأس المال وكيفية معالجتها محاسبيا.

طرق تقديم رأس المال وقيود تكوينه:

يحدد عقد تأسيس الشركة حصة كل شريك في رأس مال الشركة، وتتوقف قيود رأس المال على طريقة وفاء الشركاء لحصصهم وكذلك نوعها، فقد تكون حصة الشريك كالتالي:

- تقديم الشريك لحصته في شكل أصل نقدي (نقدية).
- تقديم الشريك لحصته في شكل أصل غير نقدي (أصول ثابتة أو متداولة).
- تقديم الشريك لحصته في شكل أصول وخصوم شركة فردية.

1. تقديم أصل نقدي

مثال (1):

في أول سنة 2016 اتفق كل من أ، ب على تكوين شركة برأس مال قدره 60000 دينار
يقسم بينهما بنسبة 2: 1 على التوالي، على أن يسدد كل منهما حصته نقدا.

في هذه الحالة يفضل إثبات ما تقدم على خطوتين:

الخطوة الأولى: إثبات الالتزام بالدفع

من مذكورين		
د/ حصة الشريك (أ)	40000	
د/ حصة الشريك (ب)	20000	
إلى مذكورين		
د/ رأس مال الشريك (أ)	40000	
د/ رأس مال الشريك (ب)	20000	

الخطوة الثانية: إثبات عملية الدفع:

د/ المصرف	60000	
إلى مذكورين		
د/ حصة الشريك (أ)	40000	
د/ حصة الشريك (ب)	20000	

والفكرة وراء إثبات هذه العملية على خطوتين سببها ما يلي:

1. عادة في الحياة العملية ما تكون هناك فترة زمنية بين الاتفاق وتوقيع العقد وبين تاريخ الدفع الفعلي لحصص الشركاء.

2. في كثير من الأحيان يقوم الشركاء بدفع حصصهم على دفعات.

وفي حالة ما تم الدفع بالكامل لحصص الشركاء تكون حسابات رأس المال وقائمة

المركز المالي للشركة كما يلي:

د/ رأس مال الشركاء

أ	ب	بيان	أ	ب	بيان	التاريخ
			40000	20000	من مذكورين	2016/1/1

المركز المالي

أصول	في 2016/1/1	خصوم
60000		رأس المال
		أ 40000
		ب 20000
		60000
60000		

إذا افترضنا أن الشريكان دفعا نصف حصتيهما فقط واتفقا على أن يتم دفع الباقي بعد ستة أشهر، في هذه الحالة يكون القيد في الخطوة الثانية كالتالي:

30000	د/ المصرف
20000	إلى مذكورين
10000	د/ حصة الشريك (أ)
	د/ حصة الشريك (ب)

بن حسونة

وفي هذه الحالة تكون هناك أرصدة متبقية في حسابات حصص الشركاء في رأس المال وهذه تمثل التزامات على الشركاء لصالح الشركة، وبالتالي في هذه الحالة تكون حسابات رأس المال والحصص وقائمة المركز المالي كالتالي:

منه	أ	ب	بيان	أ	ب	بيان	التاريخ
				40000	20000	من مذكورين	2016/1/1

منه		د/ حصص الشركاء		له	
أ	ب	بيان	أ	ب	بيان
40000	20000	إلى مذكورين	20000	10000	من د/ المصرف
20000	40000		20000	10000	مرحل
20000	40000				
10000	20000	منقول			

المركز المالي

أصول	في 2016/1/1	خصوم
30000	المصرف	رأس المال
20000	حصة (أ)	40000
10000	حصة (ب)	20000
30000		60000
60000		

اعتبارا
التمويل

ويكون الشريكان مدينين للشركة بباقي حصتيهما غير المدفوعة ويتلشى هذا الدين عند سداد الشريكان لحصتيهما بالكامل.

2. تقديم أصول عينية:

قد يقوم أحد الشركاء بسداد حصته عن طريق تقديم بعض الأصول غير النقدية (عينية) مثال ذلك تقديم أراضي، مباني، بضاعة).

مثال (2):

إذا افترضنا في مثالنا السابق أن الشريكان أ، ب اتفقا على سداد حصتيهما في رأس

المال كالتالي:

الشريك (أ):	آلات	5000	دينار
	سيارة	20000	"
	بضاعة	10000	"
	نقدية	5000	"
	=	40000	دينار

الشريك (ب): يقوم بسداد حصته نقدا على أن يدفع 15000 دينار عند توقيع العقد والباقي 5000 دينار بعد ستة أشهر.

في هذه الحالة تكون القيود كما يلي:

الخطوة الأولى: إثبات الالتزام بالدفع

من مذكورين		
د/ حصة الشريك (أ)	40000	
د/ حصة الشريك (ب)	20000	
إلى مذكورين		
د/ رأس مال الشريك (أ)	40000	
د/ رأس مال الشريك (ب)	20000	

الخطوة الثانية: إثبات عملية الدفع (جزئيا أو كليا)

من مذكورين		
د/ الآلات	5000	
د/ السيارات	20000	
د/ البضاعة	10000	
د/ المصرف	20000	
إلى مذكورين		
د/ حصة الشريك (أ)	40000	
د/ حصة الشريك (ب)	15000	

مما سبق نلاحظ أن الشريك (ب) لا يزال في ذمته لصالح الشركة مبلغ 5000 دينار، وبالتالي يبقى حساب حصة الشريك (ب) مفتوحا ويظهر بالميزانية الافتتاحية كأصل من أصول الشركة

(ضمن المدينين). وبالنسبة لحساب رأس مال الشركاء يظهر كما سبق أن أوضحنا. أما بالنسبة للمركز المالي الافتتاحي فيكون كالتالي:

أصول	المركز المالي الافتتاحي في....	خصوم
5000 آلات		رأس المال
20000 سيارات	40000 (أ)	
10000 بضاعة	20000 (ب)	
20000 المصرف		
5000 حصة الشريك (ب)		
60000	60000	

3 تقديم أصول وخصوم شركة فردية (محل تجاري):

قد يحدث أن يكون لأحد الشركاء محل تجاري ويرغب في تقديم صافي أصوله كحصة في رأس مال شركة الأشخاص. ونقابلنا في هذه الحالة بعض المشاكل المحاسبية تتوقف معالجتها على أمرين:

أولاً: الاتفاق على قبول قيم الأصول والخصوم كما هي (بقيمتها الدفترية) وعدم إجراء أي تعديلات عليها.

ثانياً: الاتفاق بين الشركاء على إعادة تقدير أصول وخصوم المحل التجاري قبل انتقالها إلى شركة الأشخاص.

وفيما يلي نتناول المعالجة المحاسبية في كل حالة من هاتين الخالتين:

أولاً: الاتفاق على قبول قيم الأصول والخصوم كما هي أي بقيمتها الدفترية

قد يتم الاتفاق بين الشركاء على عدم إجراء أي تعديلات أو إعادة تقدير على بنود الأصول والالتزامات الخاصة بالمحل التجاري، وبالتالي يتم إثبات البنود المنقلة إلى شركة الأشخاص بقيمتها الدفترية أي كما هي واردة بدفاتر المحل التجاري. ولمتابعة ذلك دعنا نستعرض القيود المحاسبية التي ستثبت في دفاتر الشركة الفردية (المحل التجاري) وذلك لإقفالها وكذلك القيود المحاسبية التي ستثبت بدفاتر شركة الأشخاص.

1. دفاتر الشركة الفردية (المحل التجاري)

- تقفل جميع بنود الأصول في حساب جديد يسمى حساب شركة الأشخاص، أي:

xxxx	من د/ شركة الأشخاص	xxxx
	إلى د/ الأصول المختلفة (حسب مسمياتها)	

- تقفل جميع بنود الالتزامات في حساب شركة الأشخاص، أي:

xxxx	من د/ الالتزامات المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx
	إلى د/ شركة الأشخاص	

- يقفل حساب رأس المال في حساب شركة الأشخاص، أي:

xxxx	من د/ رأس المال	xxxx
	إلى د/ شركة الأشخاص	

وبهذا القيد يتم إقفال الدفاتر بالمحل التجاري.

ملاحظات هامة:

1. أي أصول لم تقبل بشركة الأشخاص ولم تنتقل إليها، وكذلك أي التزامات لم تتعهد بها

شركة الأشخاص يجب قفلها في حساب رأس المال بالمحل التجاري قبل إقفال حساب

رأس المال في حساب شركة الأشخاص المذكور أعلاه، وذلك كما يلي:

أصل أو أصول لم تنتقل:

xxxx	من د/ رأس المال	xxxx
	إلى د/ الأصول (التي لم تنتقل)	

- التزام أو التزامات لم تتعهد بها شركة الأشخاص:

xxxx	من د/ الالتزامات (التي لم يتعهد بها)	xxxx
	إلى د/ رأس المال	

2. إذا كانت هناك أرباح أو خسائر في ميزانية المحل التجاري فهذه يجب قفلها في حساب

رأس المال، كالتالي:

- حالة وجود أرباح:

xxxx	من د/ أرباح (متراكمة)	xxxx
	إلى د/ رأس المال	

- حالة وجود خسائر متراكمة:

من د/ رأس المال	xxxx	
إلى د/ خسائر (متراكمة)	xxxx	

2. دفاتر شركة الأشخاص:

تثبت بدفاتر شركة الأشخاص الأصول المنقولة إليها والالتزامات التي تعهدت بها، كما يثبت الفرق بين الأصول والالتزامات (صافي قيمة الأصول) كحصة الشريك في رأس مال شركة الأشخاص، وذلك بالقيد التالي:

من د/ الأصول المختلفة (المستلمة حسب مسمياتها)		xxxx
إلى مذكورين		
د/ الالتزامات المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx	
د/ حصة الشريك (فلان)	xxxx	

وفي هذه الحالة قد يقابلنا أحد الاحتمالات الثلاث التالية:

الاحتمال الأول:

حالة تساوي صافي قيمة الأصول (الفرق بين الأصول والالتزامات)، مع الحصة المتفق عليها لتكون لهذا الشريك في رأس المال، فهنا ليس هناك مشكلة، ويكون القيد لإثبات رأس مال الشريك كما يلي:

من د/ حصة الشريك (فلان)	xxxx	
إلى د/ رأس مال الشريك (فلان)	xxxx	

الاحتمال الثاني:

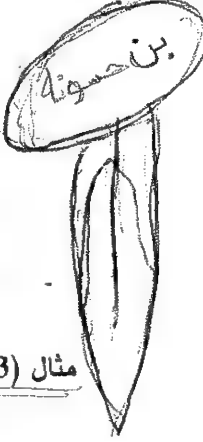
حالة كون صافي قيمة الأصول أقل من الحصة المتفق عليها في رأس المال، ففي هذه الحالة على الشريك أن يدفع الفرق نقداً أو يعامل الفرق كشهرة، وذلك كما يلي:

من مذكورين		
د/ حصة الشريك (فلان)	xxxx	
د/ المصروف أو د/ الشهرة (بمقدار الفرق)	xxxx	
إلى د/ رأس مال الشريك (فلان)	xxxx	

الاحتمال الثالث:

حالة كون صافي قيمة الأصول أكبر من الحصة المتفق عليها في رأس المال، ففي هذه الحالة قد يسحب هذا الشريك الفرق نقداً، أو يعامل الفرق كاحتياطي تضخم أصول (احتياطي رأس مال)، وذلك كما يلي:

xxxx	من د/ حصة الشريك (فلان) إلى مذكورين	
xxxx	د/ المصروف أو د/ تضخم أصول	xxxx
xxxx	د/ رأس مال الشريك (فلان)	xxxx



ولمعالجة ما سبق محاسبياً نفترض المثال التالي:

مثال (3)

اتفق الشركاء على قبول صافي قيمة أصول المحل التجاري لأحد الشركاء كحصة في رأس مال شركة الأشخاص، حيث كان آخر مركز مالي للمحل التجاري، كما يلي:

المركز المالي للمحل (ج) في		شركة	
رأس المال	48000	آلات	16000
أرباح متراكمة	10000	مبان	15000
حداثون	9000	أثاث	5000
أدفع	8000	بضاعة	17000
		مدينون	12000
		أ. قبض	2000
		نقدية بالخرينة	8000
	75000		75000

وقد اتفق الشركاء على ما يلي:

1. عدم إجراء أي تعديلات على قيم الأصول أو الالتزامات. بدون إعادة تقدير
2. عدم قبول أ. القبض والنقدية بالخرينة.
3. عدم التعهد بأوراق الدفع.
4. أن تكون صافي قيمة الأصول هي حصة (ج) في رأس مال الشركة.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية في دفاتر المحل التجاري ودفاتر شركة الأشخاص فيما يخص الشريك (ج).

الحل:

القيود المحاسبية في دفاتر المحل التجاري

1. فتح حساب شركة الأشخاص وإقفال الأصول والالتزامات التي انتقلت لشركة الأشخاص:

د/ شركة الأشخاص	65000	
إلى مذكورين		
د/ الآلات	16000	
د/ المبانى	15000	
د/ الأثاث	5000	
د/ البضاعة	17000	
د/ المدينون	12000	
(إثبات انتقال الأصول)		
د/ الدائنون		9000
د/ شركة الأشخاص	9000	
(إثبات انتقال الالتزامات)		

2. قفل حسابات البنود التي لم تنتقل لشركة الأشخاص في د/ رأس المال

د/ رأس المال	10000	
د/ أ. القبض	2000	
د/ نقدية بالخزينة	8000	
(إثبات عدم انتقال أ. القبض والخزينة)		
د/ أ. الدفع		8000
د/ رأس المال	8000	
(إثبات عدم تعهد الشركة بأوراق الدفع)		

3. إقفال الأرباح المتراكمة في حساب رأس المال:

د/ أرباح متراكمة	10000	
د/ رأس المال	10000	
(إثبات إقفال الأرباح المتراكمة)		

4. ترحيل القيود الخاصة بحساب رأس المال وترصيده:

د/ رأس المال		
رصيد	48000	10000 إلى مذكورين
د/ أوراق دفع	8000	
د/ أرباح متراكمة	10000	
		مرحل 56000
	60000	66000
منقول	56000	

5. ترحيل القيود الخاصة بحساب شركة الأشخاص وترصيده:

د/ شركة الأشخاص		
د/ الدائنون	9000	65000 إلى مذكورين
مرحل	56000	
	65000	65000
		56000 منقول

(لاحظ أن رصيد حساب رأس المال يساوي رصيد حساب شركة الأشخاص)

6. يقلل حساب رأس المال في حساب شركة الأشخاص:

د/ رأس المال	56000
د/ شركة الأشخاص	56000
(إقفال د/ رأس المال وشركة الأشخاص)	

القيود المحاسبية في دفاتر شركة الأشخاص

د/ الآلات	16000
د/ المباني	15000
د/ الأثاث	5000
د/ البضاعة	17000
د/ المدينون	12000
د/ الدائنون	9000
د/ حصة الشريك (ج)	56000
(استلام الأصول والالتزامات وحصة الشريك (ج) في رأس المال)	

56000	د/ حصة الشريك (ج)
56000	د/ رأس مال الشريك (ج)
	(إثبات رأس مال الشريك (ج) واقفال د/ حصة الشريك)

إذا افترضنا أن الحصة المتفق عليها مع الشريك (ج) في رأس المال هي 60000 دينار،
فيكون القيد السابق كالتالي، على افتراض أنه دفع الفرق نقداً بصك على المصرف:

56000	د/ حصة الشريك (ج)
4000	د/ المصرف
60000	د/ رأس مال الشريك (ج)

أما إذا كانت الحصة المتفق عليها هي 50000 دينار فيكون القيد كما يلي: [على افتراض
أن الشريك (ج) استلم الفرق نقداً]

56000	د/ حصة الشريك (ج)
6000	د/ المصرف
50000	د/ رأس مال الشريك (ج)

مثال (4):

في أول 2016 اتفق كل من أ، ب، ج، د على تكوين شركة على أن تكون حصصهم
في رأس المال، كالتالي:

أ	50000	دينار
ب	150000	"
ج	30000	"
د	20000	"

وقد قدم الشركاء مقابل حصصهم في رأس المال أصول وخصوم محالهم التجارية وهي

كما يلي:

• أصول وخصوم (أ):

أصول: أراضي 30000 دينار، بضاعة 40000 دينار
خصوم: دائنون 25000 دينار، رأس مال 45000 دينار

• أصول وخصوم (ب):

أصول: مباني 75000 دينار، أثاث 50000 دينار، نقدية 55000 دينار

خصوم: أوراق دفع 20000 دينار، رأس مال 160000 دينار

120,000

• أصول وخصوم (ج):

أصول: أراضي 30000 دينار، مباني 25000 دينار

خصوم: دائنون 25000 دينار، رأس مال 30000

• أصول وخصوم (د):

أصول: أثاث 20000 دينار، أوراق قبض 10000 دينار.

خصوم: دائنون 15000 دينار، رأس مال 15000 دينار.

وقد اتفق الشركاء على أن يدفع أو يسحب أي شريك مبلغا مساويا للفرق بين صافي قيمة أصول محله وبين الحصة المتفق عليها في رأس مال الشركة نقدا، كما اتفق الشركاء على عدم إعادة التقدير لأصول وخصوم محالهم التجارية.

المطلوب:

1. قيود اليومية في دفاتر الشركات الفردية (المحال التجارية).

2. قيود اليومية في دفاتر شركة الأشخاص.

3. بيان المركز المالي الافتتاحي لشركة الأشخاص.

الحل:

القيود بدفاتر الشركات الفردية

* دفاتر محل (أ):

د/ شركة الأشخاص	70000	
د/ أراضي	30000	
د/ بضاعة	40000	
(إقفال الأصول)		
د/ الدائنون	25000	
د/ شركة الأشخاص	25000	
(إقفال الالتزام)		
د/ رأس المال	45000	
د/ شركة الأشخاص	45000	
(إقفال د/ شركة الأشخاص في د/ رأس المال)		

* دفاتر محل (ب):

د/ شركة الأشخاص	140000	
د/ مبانى	75000	
د/ أثاث	10000	
د/ نقدية بالخرزينة	55000	
(إقفال حسابات الأصول)		
د/ أوراق الدفع	20000	
د/ شركة الأشخاص	20000	
(إقفال الالتزام)		
د/ رأس المال	120000	
د/ شركة الأشخاص	120000	
(إقفال د/ شركة الأشخاص في د/ رأس المال)		

* دفاتر محل (ج):

د/ شركة الأشخاص	55000	
د/ أراضي	30000	
د/ مبانى	25000	
(إقفال الأصول)		
د/ الدائنون	25000	
د/ شركة الأشخاص	25000	
(إقفال الالتزام)		
د/ رأس المال	30000	
د/ شركة الأشخاص	30000	
(إقفال د/ شركة الأشخاص في د/ رأس المال)		

* دفاتر محل (د):

د/ شركة الأشخاص	30000	
د/ أثاث	20000	
د/ أوراق قبض	10000	
(إقفال الأصول)		
د/ الدائنون	15000	
د/ شركة الأشخاص	15000	
(إقفال الالتزام)		

الاحتمال الثالث:

حالة كون صافي قيمة الأصول أكبر من الحصة المتفق عليها في رأس المال، ففي هذه الحالة قد يسحب هذا الشريك الفرق نقداً، أو يعامل الفرق كاحتياطي تضخم أصول (احتياطي رأس مال)، وذلك كما يلي:

من د/ حصة الشريك (فلان) إلى مذكورين		xxxx
د/ المصرف أو د/ تضخم أصول	xxxx	
د/ رأس مال الشريك (فلان)	xxxx	

ولمعالجة ما سبق محاسبياً نفترض المثال التالي:

مثال (3)

اتفق الشركاء على قبول صافي قيمة أصول المحل التجاري لأحد الشركاء كحصة في رأس مال شركة الأشخاص، حيث كان آخر مركز مالي للمحل التجاري، كما يلي:

المركز المالي لمحل (ج) في			
رأس المال	48000	آلات	16000
أرباح متراكمة	10000	مبان	15000
دائنون	9000	أثاث	5000
أدفع	8000	بضاعة	17000
		مدينون	12000
		أ. قبض	2000
		نقدية بالخزينة	8000
	75000		75000

وقد اتفق الشركاء على ما يلي:

1. عدم إجراء أي تعديلات على قيم الأصول أو الالتزامات.
2. عدم قبول أ. القبض والنقدية بالخزينة.
3. عدم التعهد بأوراق الدفع.
4. أن تكون صافي قيمة الأصول هي حصة (ج) في رأس مال الشركة.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية في دفاتر المحل التجاري ودفاتر شركة الأشخاص فيما يخص الشريك (ج).

* إثبات حصة (د):

20000	د/ أثاث	
10000	د/ أوراق قبض	
15000	د/ دائنون	
15000	د/ حصة (د)	
15000	د/ حصة (د)	
5000	د/ النقدية	
20000	د/ رأس مال (د)	

المركز المالي الافتتاحي:

بعد فتح الحسابات المختلفة التي ذكرت بالقيود السابقة وترحيل القيود المحاسبية إليها وترصيدها، يمكن بعد ذلك إعداد الميزانية الافتتاحية والتي تبدو كما يلي:

أصول	الميزانية الافتتاحية في 2016/1/1	خصوم
60000 أراضي	رأس المال	
100000 مباني	50000 أ	
70000 أثاث	150000 ب	
40000 بضاعة	30000 ج	
10000 أوراق قبض	20000 د	250000
55000 نقدية بالخرينة	65000 دائنون	
	20000 أ. دفع	
	335000	335000

ثانياً: الاتفاق على إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة الفردية:

قد يتم الاتفاق بين الشركاء على ضرورة إعادة التقدير لتقييم الأصول والخصوم التي تنتقل إلى شركة الأشخاص، مع ملاحظة أن إعادة التقدير تتم في دفاتر المحل التجاري (الشركة الفردية) وتنتقل الأصول والخصوم لشركة الأشخاص بالقيم الجديدة المتفق عليها. وفيما يلي نستعرض المعالجات المحاسبية في دفاتر كل من الشركة الفردية وشركة الأشخاص.

1. دفاتر الشركة الفردية:

تتبع الخطوات التالية:

- يفتح حساب إعادة التقدير بالدفاتر ليعكس التغيرات التي تؤثر في بنود الأصول والالتزامات وذلك كما يلي:

- بالنسبة للأصول التي يراد تعديلها بالنقص، تجعل دائنة وحساب إعادة التقدير مدينًا. فمثلاً إذا كانت الآلات تظهر بقيمة 20000 دينار وأتفق على أن تكون قيمتها 15000 دينار، فإن القيد:

5000		ح/ إعادة التقدير
	5000	ح/ الآلات

- بالنسبة للأصول التي يراد تعديلها بالزيادة، تجعل مدينة وحساب إعادة التقدير دائنًا. فمثلاً إذا كانت الآلات تظهر بقيمة 15000 دينار وأتفق على أن تكون قيمتها 20000 دينار، فإن القيد:

5000		ح/ الآلات
	5000	ح/ إعادة التقدير

- بالنسبة للالتزامات التي يراد تعديلها بالنقص، تجعل مدينة وحساب إعادة التقدير دائنًا. فمثلاً، إذا كان بند الدائنين يظهر بقيمة 30000 دينار وأتفق على أن يكون 25000 دينار، فإن القيد:

5000		ح/ الدائنين
	5000	ح/ إعادة التقدير

- بالنسبة للالتزامات التي يراد تعديلها بالزيادة، تجعل دائنة وحساب إعادة التقدير مدينًا. فمثلاً إذا كان بند الدائنين 25000 دينار وأتفق على أن يكون 30000 دينار، فإن القيد:

5000		ح/ إعادة التقدير
	5000	ح/ الدائنين

بعد الانتهاء من هذه التعديلات يتم ترصيد حساب إعادة التقدير ويقل في حساب رأس المال، وفي هذه الحالة هناك احتمالين هما:

1. أن رصيد حساب إعادة التقدير مديناً، ويعني ذلك أن هناك خسائر إعادة تقدير، وبالتالي يتم تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير بالقييد التالي.

د/ رأس المال	xxxx	
د/ إعادة التقدير	xxxx	

2. أن رصيد حساب إعادة التقدير دائراً، ويعني ذلك أن هناك أرباح إعادة تقدير، وبالتالي يتم زيادة رأس المال بأرباح إعادة التقدير بالقييد التالي.

د/ إعادة التقدير	xxxx	
د/ رأس المال	xxxx	

- يفتح حساب باسم شركة الأشخاص في دفاتر الشركة الفردية وتقل فيه جميع الأصول المنقلة لها، وكذلك جميع الالتزامات التي تعهدت بها بعد إعادة تقديرها.

- إقفال بنود الأصول بالقييد:

د/ شركة الأشخاص	xxxx	
د/ الأصول المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx	

- إقفال الالتزامات بالقييد:

د/ الالتزامات المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx	
د/ شركة الأشخاص	xxxx	

- يمكن أن يكون قيدها واحداً كالتالي:

د/ الالتزامات المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx	
د/ شركة الأشخاص	xxxx	
د/ الأصول المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx	

- يقلل حساب رأس المال (بعد تعديله بأرباح أو خسائر إعادة التقدير) في حساب شركة الأشخاص بالقييد:

د/ رأس المال	xxxx	
د/ شركة الأشخاص	xxxx	

ملاحظات هامة:

- حالة عدم انتقال أصل أو بعض الأصول إلى شركة الأشخاص، يكون ذلك تخفيض في رأس المال وبالتالي يجب قفل هذا الأصل أو تلك الأصول في حساب رأس المال، وذلك كما يلي:

xxxx	د/ رأس المال	
	د/ الأصول (غير المنقولة)	xxxx

- حالة عدم انتقال التزام أو بعض الالتزامات إلى شركة الأشخاص، يكون ذلك زيادة في رأس المال، وبالتالي يجب قفل هذا الالتزام أو تلك الالتزامات في حساب رأس المال، وذلك كما يلي:

xxxx	د/ الالتزامات (غير المتعهد بها)	
	د/ رأس المال	xxxx

2 . دفاتر شركة الأشخاص:

- تقوم شركة الأشخاص بإثبات الأصول التي انتقلت إليها وكذلك الالتزامات التي تعهدت بها (بعد إعادة تقديرها) وذلك بالقيد التالي:

xxxx	د/ الأصول المختلفة (حسب مسمياتها)	
	د/ الالتزامات المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx
	د/ حصة الشريك (-)	xxxx

ثم نقوم بإثبات رأس مال هذا الشريك مقابل الحصة التي قدمها وذلك كما يلي:

xxxx	د/ حصة الشريك (-)	
	د/ رأس المال - حصة الشريك (-)	xxxx

ملاحظة:

- يلاحظ أنه قد يحدث أن تزيد صافي قيمة الأصول المنقولة إلى شركة الأشخاص عن حصة الشريك المتفق عليها في رأس المال، وفي هذه الحالة يحق للشريك سحب الفرق (أي ما زاد عن حصته) نقداً أو يرتب التزاماً على الشركة يستحق له مستقبلاً، وذلك كما يلي:

xxxx	د/ حصة الشريك (-)	
	د/ رأس المال - حصة الشريك (-)	xxxx
	د/ المصروف (أو الدائنون)	xxxx

أما في حالة ما إذا كانت صافي قيمة الأصول تقل عن حصته المتفق عليها، فعلى الشريك في هذه الحالة إما أن يدفع الفرق نقداً أو يرتب على نفسه التزاماً لصالح الشركة يدفع مستقبلاً، والقيد يكون كما يلي:

د/ حصة الشريك (-)	xxxx	
د/ المصروف (أو الدائنون)	xxxx	
د/ رأس المال - حصة الشريك (-)	xxxx	

مثال (5): في أول سنة 2016 اتفق كل من أ، ب على تكوين شركة برأس مال قدره 80000 دينار، واتفق الشريكان على أن يقوم الشريك (أ) بتقديم صافي أصول محله التجاري عدا النقدية بالخرينة، مقابل حصة في رأس مال الشركة قدرها 50000 دينار، على أن يقوم بسحب أو دفع الفرق إذا لم تتساوى صافي قيمة الأصول مع حصة الشريك (أ). أما الشريك (ب) فقام بدفع حصته نقداً فور توقيع عقد التأسيس. وكانت ميزانية محل (أ) يوم الاتفاق كما يلي:

الميزانية في			
أراضي	16000	✓	
مباني	20000	✓	
بضاعة	17000	✓	
مدينون	12000		
أ. قبض	2000	✓	
نقدية بالخرينة	8000	✓	
رأس المال	48000		
أرباح العام	6000		
احتياطي عام	4000		
دائنون	17000		
	75000		

وقد اتفق الشركاء على إجراء التعديلات التالية:

1. تخفيض المباني بنسبة 10%.
 2. تقدير الديون المشكوك فيها بنسبة 5% من المدينين.
 3. تقدير القيمة الحالية لأوراق القبض بمبلغ 1800 دينار.
 4. تقدير البضاعة حسب سعر السوق بمبلغ 18000 دينار.
- المطلوب:

1. قيود اليومية بدفاتر محل (أ).
2. قيود اليومية بدفاتر شركة الأشخاص.
3. بيان الميزانية الافتتاحية لشركة الأشخاص.

الحل:

1. قيود اليومية بدفاتر محل (أ):

د/ إعادة التقدير			
2000	(1)	1000	(4)
600	(2)		
200	(3)	1800	مرحل
2800		2800	
1800	منقول	1800	(5)

د/ رأس المال			
1800	(5)	48000	رصيد
8000	(6)	10000	(7)
48200	مرحل	58000	
58000		48200	منقول

د/ شركة الأشخاص			
66000	(8)	17800	(9)
48200		48200	مرحل
66000		66000	
48200	منقول	48200	(10)

1	2000	د/ إعادة التقدير
	2000	د/ المباني
2	600	د/ إعادة التقدير
	600	د/ م. د. م. فيها
3	200	د/ إعادة التقدير
	200	د/ م. خصم أ. قبض
4	1000	د/ البضاعة
	1000	د/ إعادة التقدير
5	1800	د/ رأس المال
	1800	د/ إعادة التقدير
6	8000	د/ رأس المال
	8000	د/ النقدية
7	6000	د/ أرباح العام
	4000	د/ احتياطي عام
	10000	د/ رأس المال
8	66000	د/ شركة الأشخاص
	16000	د/ الأراضي
	18000	د/ المباني
	18000	د/ البضاعة
	12000	د/ المدينون
	2000	د/ أ. القبض
9	17000	د/ الدائنون
	600	د/ م. د. م. فيها
	200	د/ م. خصم أ. قبض
	17800	د/ شركة الأشخاص
10	48200	د/ رأس المال
	48200	د/ شركة الأشخاص

2 . قيود اليومية بدفاتر شركة الأشخاص:

1	16000	د/ أراضي
	18000	د/ مباني
	18000	د/ بضاعة
	12000	د/ مدينون
	2000	د.أ. قبض
	17000	د/ الدائنون
	600	د/ م.د.م. فيها
	200	د/ م.خصم.أ. القبض
	48200	د/ حصة الشريك (أ)
2	48200	د/ حصة الشريك (أ)
	1800	د/ المصرف
	50000	د/ رأس المال (أ)
3	30000	د/ المصرف
	30000	د/ رأس المال (ب)

3 . الميزانية الافتتاحية

أصول	الميزانية الافتتاحية في 2016/1/1	خصوم
16000	أراضي	رأس المال
18000	مباني	50000 (أ)
18000	بضاعة	30000 (ب)
12000	مدينون	دائنون 17000
11400	(600) م.د.م. فيها	
2000	أ. قبض	
1800	(200) م.خصم	
31800	المصرف	
97000		97000

ملخص الفصل

تكوين شركات الأشخاص

1 . تقديم أصل نقدي:

(أ) عند التوقيع على عقد التأسيس:

د/ حصة الشريك (-)	xxxx
د/ رأس المال - حصة الشريك (-)	xxxx

(ب) عند دفع كل أو جزء من الحصة:

د/ النقدية (المصرف)	xxxx
د/ حصة الشريك (-)	xxxx

2 . تقديم أصول عينية:

(أ) عند التوقيع على عقد التأسيس

د/ حصة الشريك (-)	xxxx
د/ رأس المال - حصة الشريك (-)	xxxx

(ب) عند تقديم الأصول غير النقدية والنقدية:

د/ الأصول المقدمة (حسب مسمياتها)	xxxx
د/ حصة الشريك (-)	xxxx

3 . تقديم أصول وخصوم محل تجاري:

أولاً: الاتفاق على إعادة التقدير

* دفاتر المحل التجاري:

- يفتح حساب إعادة التقدير
- الأصول التي يراد تخفيضها تجعل دائنة وهذا الحساب مدين
- الأصول التي يراد زيادتها تجعل مدينة وهذا الحساب دائن
- الالتزامات التي يراد تخفيضها تجعل مدينة وهذا الحساب دائن
- الالتزامات التي يراد زيادتها تجعل دائنة وهذا الحساب مدين

- يقلل هذا الحساب في رأس مال المحل التجاري.
- إذا كان الرصيد مدينا (خسارة) يجعل حساب رأس المال مدين.
- إذا كان الرصيد دائنا (ربح) يجعل حساب رأس المال دائن.
- يفتح حساب باسم شركة الأشخاص وتقل به جميع الأصول والالتزامات بعد إعادة تقديرها.
- يقلل حساب شركة الأشخاص في حساب رأس مال المحل التجاري وبذلك تقلل جميع الحسابات في دفاتر المحل التجاري.

* دفاتر شركة الأشخاص:

أ) إثبات استلام صافي الأصول كحصة للشريك:

د/ الأصول المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx	
د/ الالتزامات المختلفة (حسب مسمياتها)	xxxx	
د/ حصة الشريك (-)	xxxx	

ب) إثبات رأس مال الشريك:

1. حالة تساوي صافي الأصول المقدمة مع الحصة المتفق عليها:

د/ حصة الشريك (-)	xxxx	
د/ رأس المال - حصة الشريك (-)	xxxx	

2. حالة زيادة صافي الأصول المقدمة عن الحصة المتفق عليها:

د/ حصة الشريك (-)	xxxx	
د/ الدائنون (الشريك)	xxxx	
د/ رأس المال - حصة الشريك (-)	xxxx	

3. حالة زيادة الحصة المتفق عليها عن صافي قيمة الأصول المقدمة:

د/ حصة الشريك (-)	xxxx	
د/ المدينون (الشريك)	xxxx	
د/ رأس المال - حصة الشريك (-)	xxxx	

ثانياً: الاتفاق على عدم إعادة التقدير

* دفاتر المحل التجاري:

- يفتح حساب شركة الأشخاص ويجعل مديناً بصافي قيمة الأصول المقدمة:

د/ الالتزامات المختلفة	xxxx	
د/ شركة الأشخاص (الفرق)	xxxx	
د/ الأصول المختلفة	xxxx	

- يقل حساب شركة الأشخاص في حساب رأس مال المحل التجاري:

د/ رأس مال المحل التجاري	xxxx	
د/ شركة الأشخاص	xxxx	

* دفاتر شركة الأشخاص:

- إثبات استلام صافي الأصول كحصة في رأس مال الشريك:

د/ الأصول المختلفة	xxxx	
د/ الالتزامات المختلفة	xxxx	
د/ حصة الشريك (-)	xxxx	

- إثبات رأس مال الشريك

(نفس الاحتمالات في أولاً أعلاه)

تمارين على تكوين شركات الأشخاص

1. اتفق كل من علي وحسن ومحمود على تكوين شركة برأس مال قدره 54000 دينار على أن تكون حصة كل منهم في رأس المال متساوية. وقد قام الشركاء بسداد حصصهم في رأس المال عند توقيع عقد تأسيس الشركة. والمطلوب إثبات قيود تكوين رأس المال علماً بأن حصة كل منهم كانت كما يلي:

- الشريك علي في شكل نقدي.
- الشريك حسن كانت عبارة عن 4000 دينار بضاعة، 7000 دينار أثاث.
- الشريك محمود كانت عبارة عن محله التجاري والذي كانت أصوله والتزاماته كما يلي: مبانى 10000 دينار، آلات 8000 دينار، مدينون 6000 دينار، بضاعة 4000 دينار، دائنون 10000 دينار.

2. أ، ب يقومان بصناعة وبيع الجلود، وفي بداية سنة 2006 اتفق على تأسيس شركة وذلك بالشروط التالية:

1. أن يكون كل شريك حصة في رأس المال قدرها 20000 دينار.
 2. تقدر بضاعة (أ) بمبلغ 6500 دينار، وبضاعة (ب) بمبلغ 5900 دينار.
 3. تقدر شهرة محل (أ) بمبلغ 1000 دينار.
 4. يعلى مخصص ديون مشكوك فيها إلى 6% من المدينين بالمحلين.
 5. عدم قبول أثاث الشريك (ب).
 6. تخفض قيمة الآلات المقدمة من (ب) بمقدار 2% من قيمتها الظاهرة بالميزانية.
 7. يقدم كل منهما أصول والتزامات محله التجاري.
- وفيما يلي الميزانية الخاصة بكل محل في تاريخ الاتفاق على تكوين الشركة.

ميزانية محل (أ) في

رأس المال	21200	أثاث	700
دائنون	3300	آلات	10000
مستحقات	300	بضاعة	6800
		مدينون	5500
		(240) م.د.م فيها	5250
		مصرف	2040
	24800		24800

ميزانية محل (ب) في

أثاث	400	رأس المال	18600
آلات	11000	دائنون	4400
بضاعة	5600	مستحقات	1600
مدينون	6400		
(500) م.د.م فيها	5900		
مصرف	1600		
م.مقدمة	100		
	<u>24600</u>		<u>24600</u>

المطلوب:

أولاً: قيود الإقفال في المحلين التجاريين.

ثانياً: قيود تكوين رأس المال في شركة الأشخاص.

ثالثاً: بيان الميزانية الافتتاحية لشركة الأشخاص.

3. اتفق كل من أ، ب على تكوين شركة أشخاص، وكانت حصة الشريك (أ) في رأس المال 10000 دينار وحصة الشريك (ب) 20000 دينار، وقد قام الشريك (أ) بسداد حصته عن طريق تقديم آلات قيمتها قدرت بمبلغ 2000 دينار والباقي نقداً أما الشريك (ب) فقد قام بتقديم صافي أصول محله التجاري مع العلم أن بند المصرف خارج عملية الاتفاق. وكانت ميزانية محل (ب) كما يلي:

الميزانية لمحل (ب) في.

آلات	10000	رأس المال	28000
عقار	7000	دائنون	4000
أثاث	5000	أ. دفع	6000
بضاعة	6000		
مدينون	2000		
(200) م.د.م فيها	1800		
أ. قبض	2200		
مصرف	6000		
	<u>38000</u>		<u>38000</u>

المطلوب:

- أولاً: قيود اليومية اللازمة لإثبات تسديد حصص الشركاء في رأس المال، إذا فرض:
- أ. أنه اتفق على أن يقوم الشريك (ب) بسحب وإيداع الفرق بين صافي الأصول المقدمة وحصته في رأس المال - إن وجد.
- ب. أنه اتفق على معالجة الفرق عن طريق حساب شهرة المحل أو الاحتياطي لرأسمالي.
- ثانياً: بيان الميزانية الافتتاحية للشركة.

4. إذا فرض في التمرين السابق (3) أن الشريكان اتفقا على إعادة التقدير للبنود الواردة بالقوائم المالية الخاصة بالشريك (ب) وقد كانت نتيجة إعادة التقدير كما يلي:
- أ. تخفيض كل من الأثاث والعقار بنسبة 10%.
- ب. تخفيض بند الآلات بمبلغ 800 دينار.
- ج. قدرت البضاعة على أساس سعر السوق السائد عند الاتفاق بمبلغ 10000 دينار.
- د. اتضح أن هناك ديون معدومة قدرها 200 دينار ولم تكن مقيمة بالدفاتر، على أن يكون م.د.م فيها بنسبة 10% من المدينين.
- هـ. وافق الشريك (ب) على سحب أو إيداع الفرق اللازم نقدا لتسوية حصته في رأس المال.
- المطلوب:

- أ. قيود الإقفال بدفاتر (ب) بعد إعادة التقدير.
- ب. قيود تكوين رأس المال الخاص بالشريك (ب) فقط.
- ج. بيان الميزانية الافتتاحية لشركة الأشخاص.

5. الآتي قائمة المركز المالي لمحل (أ) في 2005/12/31

رأس المال	14000	آلات	3000
دائنون	1800	أثاث	2500
أوراق دفع	1200	عقار	4000
		بضاعة	3500
		مدينون	2500
		مصرف	1500
	17000		17000

وقد اتفق (أ) و (ب) على تكوين شركة أشخاص بالشروط التالية:

- أ. أن تكون حصة (ب) في رأس المال مساوية لحصة (أ) على أن يقوم بدفعها نقداً بصك.
ب. أن تنتقل لشركة الأشخاص كل أصول محل (أ) عدا النقدية بالمصرف، وأن تتعهد الشركة بسداد الدائنون فقط.

ج. إجراء التعديلات التالية على الأصول المقدمة من (أ):

- تقدر الآلات بمبلغ 2500، والأثاث بمبلغ 2200، والعقار بمبلغ 3500 دينار.
- وجد دين قدره 250 دينار لا يمكن تحصيله.
- تقدر البضاعة بمبلغ 3850 دينار.

د. اتفق على أن تكون حصة (أ) في رأس المال عبارة عن الفرق بين أصول والتزامات محله التجاري التي انتقلت وتعهدت بها شركة الأشخاص.

المطلوب:

أ. قيود اليومية اللازمة لإقفال دفاتر محل (أ).

ب. قيود اليومية اللازمة لفتح دفاتر شركة الأشخاص.

ج. بيان الميزانية الافتتاحية للشركة.

6. اتفق كل من أ، ب، ج على تكوين شركة برأس مال قدره 90000 دينار مقسم بينهم بالتساوي، على أن يقدم كل منهم أصول وخصوم محله التجاري سداداً لحصته في رأس

المال، فإذا علمت أن ميزانيات محلاتهم في تاريخ الاتفاق كانت كما يلي:

بيان	أ	ب	ج	بيان	أ	ب	ج
رأس المال	30000	33000	30000	أراضي	5100	4800	5400
أ. دفع	4200	1500	6000	عقار	7500	7500	9000
دائنون	1500	3000	4500	أثاث	1500	1500	3000
م. د. م. مستحقة	300	-	-	بضاعة	10500	9000	12000
م. د. م. فيها	600	300	300	مدينون	3000	4500	4500
				أ. قبض	1500	4500	2400
				مصرف	6000	6000	4500
				م. إعلان مقدم	1500	-	-
	36600	37800	40800		36600	37800	40800

فإذا علمت أن الشركاء اتفقوا على ما يلي:

أولاً: إعادة تقدير أصول وخصوم الشريك (أ) كما يلي:

- العقار 7500 دينار، الأثاث 2400 دينار.
 - ضمن المدينين هناك مبلغ 300 دينار لا يمكن تحصيله، كما أن المبلغ المشكوك في تحصيله يقدر بـ 900 دينار.
 - البضاعة 16470 دينار.
 - وجد في كشف حساب المصرف مصروفات مصرفية قدرها 30 دينار لم تثبت بالدفاتر.
 - ثانيا: فيما يخص الشريك (ب) اتفق على قبول أصوله وخصومه كما هي.
 - ثالثا: فيما يخص الشريك (ج) فقد اتفق على الشركاء على إعادة التقدير وذلك كما يلي:
 - عدم انتقال الأثاث إلى الشركة الجديدة.
 - عدم الاعتراف بالمبلغ المدفوع مقدما كمصروفات إعلان
 - يقوم الشريك (ج) بدفع المرتبات المستحقة من حساب المصرف.
 - فيما عدا ذلك تنتقل أصول وخصوم محل (ج) كما هي بقيمتها الدفترية
- المطلوب:

- أ. قيود اليومية بدفاتر محلات أ، ج فقط.
- ب. قيود اليومية بفتح دفاتر شركة الأشخاص.
- ج. بيان الميزانية الافتتاحية لشركة الأشخاص.

7. اتفق كل من أ، ب، ج على تكوين شركة برأس مال كالتالي:

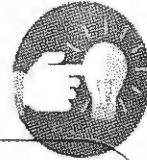
- (أ) 20000 دينار نقداً، (ب) 50000 دينار منها 30000 دينار آلات والباقي نقداً،
(ج) 100000 دينار وهي أصول وخصوم محله التجاري بقيمتها الدفترية وهي كما يلي:

رأس المال	100000	آلات	30000
أ. دفع	40000	عقار	10000
دائنون	10000	أثاث	5000
		بضاعة	40000
		مدينون	40000
		(800) م. د. م. فيها	32000
		أوراق مالية	8000
		مصرف	15000
		م. تأسيس	10000
	150000		150000

المطلوب:

- أ. قيود اليومية اللازمة لإثبات حصص الشركاء.
- ب. بيان الميزانية الافتتاحية بعد سداد الحصص.

الفصل الثالث الحسابات الجارية للشركاء (الحسابات الشخصية)



بعد الانتهاء من دراسة الفصل يجب أن تكون قادرا على:

- ✓ معرفة أنواع وطبيعة الحسابات الشخصية للشركاء.
- ✓ المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بمسحوبات الشركاء.
- ✓ المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بمرتبات الشركاء.
- ✓ المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بفائدة رأس المال.
- ✓ المعالجة المحاسبية للعمليات الخاصة بقروض الشركاء.
- ✓ المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح والخسائر.

الفصل الثالث

الحسابات الجارية للشركاء

جرت العادة على أن يحتفظ برأس المال ثابتاً إلا إذا قرر الشركاء زيادته أو تخفيضه، وقد تحدث عمليات أو معاملات بين الشركاء والشركة والتي تؤثر بدورها على حقوق الشركاء طرف الشركة، وحتى يمكن الحفاظ على رأس المال ثابتاً لا بد من أن تثبت هذه المعاملات والتي تؤثر في حقوق الشركاء في حسابات خاصة منفصلة عن حسابات رأس المال للشركاء. ويطلق على هذه الحسابات "الحسابات الجارية أو الحسابات الشخصية" حيث يفتح حساب جاري لكل شريك ويظل هذا الحساب مفتوحاً ويظهر بالميزانية لبيان حقوق الشريك، فإذا كان رصيد الحساب الجاري للشريك مديناً ظهر في جانب الأصول، أما إذا كان رصيده دائناً فيظهر في جانب الخصوم. وبالتالي يمكن احتساب حقوق الشريك في نهاية كل سنة وبيان نصيبه في رأس المال زائداً رصيد حسابه الجاري الدائن أو ناقصاً رصيد حسابه الجاري المدين حسب الأحوال.

وفيما يلي نستعرض العمليات التي تتم بين الشركة والشركاء والتي تنعكس آثارها على الحسابات الجارية للشركاء.

أ) مسحوبات الشريك:

عادة ينص عقد التأسيس بشركة الأشخاص على المبالغ التي يمكن لكل شريك سحبها خلال العام على نمة ما ينتظر أن تحققه الشركة من أرباح في نهاية العام، كما ينص عقد التأسيس على الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن سحبها.

ويتم فتح حساب لكل شريك يسمى (حساب مسحوبات الشريك) يجعل مديناً بقيمة ما يسحبه الشريك من نقدية أو بضاعة خلال العام، وتكون القيود حسب كل حالة كما يلي:

1 . المسحوبات النقدية:

د/ مسحوبات الشريك (.)	xxxx	
د/ النقدية أو المصروف	xxxx	

المسحوبات عبارة عن بضاعة بسعر التكلفة

د/ مسحوبات الشريك (.)	xxxx
د/ المشتريات أو د/ تكلفة المبيعات	xxxx

المسحوبات عبارة عن بضاعة بسعر البيع:

د/ مسحوبات الشريك (.)	xxxx
د/ المبيعات	xxxx

وفي نهاية السنة المالية يتم إقفال د/ المسحوبات في حساب جاري الشريك، ويكون القيد:

د/ جاري الشريك (.)	xxxx
د/ مسحوبات الشريك (-)	xxxx

في حالة أن مسحوبات الشريك زادت عن الحد المسموح به، فإن ما زاد عن ذلك يخفض به رأس ماله، ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

د/ جاري الشريك (.)	xxxx
د/ رأس مال الشريك (-)	xxxx
د/ مسحوبات الشريك (-)	xxxx

(ب) الفائدة على المسحوبات:

قد يتفق الشركاء على احتساب فوائد على المسحوبات كلها أو تلك التي تزيد عن الحد المسموح به، على أن تحسب الفائدة بسعر متفق عليه وعن المدة من تاريخ السحب حتى نهاية السنة المالية، وهذا يعمل عادة في نهاية السنة المالية ضمن التسويات الجردية ولذلك يفتح حساب فائدة مسحوبات للشريك ويكون القيد كالتالي عند احتساب الفائدة:

د/ جاري الشريك (.)	xxxx
د/ فائدة مسحوبات الشريك (-)	xxxx

ويقل حساب فائدة المسحوبات للشريك في حساب التوزيع (سيأتي الكلام عنه فيما بعد) حيث أن فائدة المسحوبات تعتبر إيرادا لحساب التوزيع لإعادة توزيعها على الشركاء، أي أنها لا تقل في حساب ملخص الدخل كالإيرادات الأخرى، ويكون القيد:

xxxx	د/فائدة مسحوبات الشريك (-)
xxxx	د/التوزيع

وهناك طريقة أخرى دون توسيط حساب فائدة المسحوبات بل يتم القيد كالتالي:

xxxx	د/جاري الشريك (-)
xxxx	د/التوزيع

(مقدار الفائدة على المسحوبات)

ج) مرتبات الشركاء:

قد يتفق الشركاء على احتساب مرتب شريك أو أكثر نظير قيامهم بأي عمل فني أو إداري في الشركة. لا يعتبر مرتب الشريك عبئا على الدخل كبقية المرتبات التي تدفع للعاملين من غير الشركاء، وإنما يعتبر توزيعا للدخل. ولذلك يفتح حساب مستقل للشريك يطلق عليه " حساب مرتب الشريك (-) ". ويجب مراعاة ما يلي بالنسبة لهذا الحساب:

1. إذا استلم الشريك مرتبه نقدا في آخر كل شهر يكون القيد:

xxxx	د/مرتب الشريك (-)
xxxx	د/المصرف أو النقدية

وفي نهاية السنة يقارن رصيد هذا الحساب بقيمة مرتب الشريك المتفق عليه، فإذا تساوى الاثنان كان ذلك دليلا على استلام الشريك لكل مرتبه خلال العام، وبالتالي يتم قفل رصيد هذا الحساب في حساب التوزيع وذلك كما يلي:

xxxx	د/التوزيع
xxxx	د/مرتب الشريك (-)

ويلاحظ من خلال ذلك أن حساب جاري الشريك لا يتأثر في هذه الحالة.

- 2 . إذا استلم الشريك جزءاً من مرتبه خلال العام فيكون رصيد حساب مرتب الشريك أقل من القيمة المتفق عليها، فإذا دفع له نقداً تكون المعاملة كما سبق الإشارة أعلاه، أما إذا لم يدفع له باقي المستحق ففي هذه الحالة يكون القيد كالتالي:

د/ مرتب الشريك (.)	xxxx	
د/ جاري الشريك	xxxx	

" الجزء المستحق من مرتب للشريك (.) "

ثم يقل حساب مرتب الشريك (ما يخص السنة كلها) في حساب التوزيع كما أسلفنا.

- 3 . إذا لم يستلم الشريك مرتبه إطلاقاً خلال العام فهناك احتمالان:

(أ) يدفع له مرتبه كاملاً عن السنة نقداً ويكون القيد:

د/ مرتب الشريك (.)	xxxx	
د/ المصروف أو النقدية	xxxx	

(ب) لا يدفع له مرتبه نقداً ويظل مستحقاً له، وفي هذه الحالة يكون القيد:

د/ مرتب الشريك (.)	xxxx	
د/ جاري الشريك (.)	xxxx	

وفي كلا الاحتمالين يقل حساب مرتب الشريك في حساب التوزيع

د/ التوزيع	xxxx	
د/ مرتب الشريك (.)	xxxx	

(د) الفائدة على رأس المال:

قد يتفق الشركاء على احتساب فائدة على رؤوس أموالهم على أن يرد ذلك صراحة في عقد التأسيس. وخاصة إذا اختلفت حصص الشركاء في رأس مال الشركة. والقيود الخاصة بذلك كما يلي:

• عند احتساب الفائدة:

د/ الفائدة على رأس مال الشريك (.)	xxxx	
د/ جاري الشريك (.)	xxxx	

• إقفال حساب الفائدة على رأس المال:

د/ التوزيع	xxxx	
د/ الفائدة على رأس مال الشريك (.)	xxxx	

لاحظ أن الفائدة على رؤوس أموال الشركاء تحمل على حساب التوزيع وليس على حساب ملخص الدخل مثل المصروفات الأخرى.

هـ) الفائدة على قرض الشريك:

تعتبر الفائدة على قرض الشريك كالفائدة على أي قرض خارجي عبئاً أو مصروفاً يحمل على الدخل، والقيود الخاصة بها لا تختلف عما سبق دراسته، أي:

- عند الاقتراض من أحد الشركاء

د/ المصروف أو النقدية	xxxx	
د/ قرض الشريك (.)	xxxx	

- عند سداد القرض للشريك:

د/ قرض الشريك (.)	xxxx	
د/ المصروف أو النقدية	xxxx	

- عند استحقاق الفائدة ودفعها:

د/ مصروف فوائد قرض	xxxx	
د/ المصروف أو النقدية	xxxx	

- عند عمل التسويات الجردية في نهاية السنة يتم تحميل السنة بما يخصها من مصروف فوائد سواء دفعت أم لم تدفع وذلك بالقيد التالي:

د/ملخص الدخل	xxxx	
د/ مصروف فوائد قرض	xxxx	

تأثير فائدة قرض الشريك على حسابه الجاري:

إن تأثير فائدة قرض الشريك على حسابه الجاري تتوقف على ما إذا كانت الفائدة المستحقة على قرض الشريك قد دفعت بالكامل أو دفع جزء منها أو لم تدفع إطلاقاً، وفيما يلي نستعرض هذه الاحتمالات:

الاحتمال الاول: دفع الفائدة بالكامل: في هذه الحالة لا يتأثر الحساب الجاري للشريك المعنى.

الاحتمال الثاني: دفع جزء من الفائدة: يحدث أحياناً أن يستحق جزء من مبلغ الفائدة ويدفع خلال السنة، بينما هناك جزءاً آخر يخص السنة غير أن تاريخ استحقاقه عقب نهاية السنة المالية (بعد تاريخ الميزانية). ففي هذه الحالة يجعل حساب الفائدة مديناً وحساب المصرف دائناً بقيمة الفائدة التي استحققت ودفعت فعلاً. وعند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة تحمل السنة بكل ما يخصها من مصروف فوائد سواء دفعت أم لا تزال مستحقة على السنة ذاتها أي أن هناك فائدة قرض مستحقة، وقد جرت العادة في شركات الأشخاص ألا تظهر فائدة قرض الشريك المستحقة على الميزانية بل يتم توسط حساب جاري الشريك لاستيعاب هذه الفائدة المستحقة. والمثال التالي يوضح ذلك.

مثال (1): نفترض أن مبلغ الفائدة 1200 ديناراً في السنة يدفع نصفها في بداية شهر (7) والنصف الثاني في بداية شهر (1) (بعد نهاية السنة المالية) فتكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

- ما يخص السنة 1200 دينار.

- ما دفع خلال السنة، أي في 2016/7/1 هو 600 دينار ويكون القيد كما يلي:

د/فائدة قرض الشريك (.)	600	
د/المصرف	600	

- هناك مبلغ متبقي مستحق على السنة قيمته 600 دينار سيدفع في 2017/1/1 ففي نهاية السنة يكون قيد التسوية كالتالي:

600	د/فائدة قرض الشريك (.)
600	د/فائدة قرض مستحقة

- إقفال مصروف الفائدة في نهاية السنة ملخص الدخل كالتالي:

1200	د/ ملخص الدخل
	د/ مصروف فوائد قرض الشريك (.)

- أما المبلغ الذي لا يزال يظهر في حساب فائدة قرض مستحقة فهذا يقفل في حساب جاري الشريك المعنى بدلا من ظهوره على قائمة المركز المالي كمصروف مستحق، وذلك كما يلي:

600	د/فائدة قرض مستحقة
600	د/جاري الشريك (.)

- الاحتمال الثالث: عدم دفع الفائدة إطلاقاً خلال السنة: ويعني ذلك أنه ليس هناك حساب لمصروف الفائدة يظهر بالدفاتر وذلك لعدم دفع جزء أو كل الفائدة. وبالتالي عند عمل التسويات الجردية في نهاية السنة المالية يجب أن تحمل السنة المالية بما يخصها، وإذا استخدمنا نفس المثال السابق، فإن المعالجة المحاسبية ستكون كما يلي:

- قيود التسوية الجردية لإثبات المصروف:

1200	د/ مصروف فوائد قرض الشريك (.)	
1200	د/ مصروف فوائد قرض مستحقة	
1200	د/ ملخص الدخل	
1200	د/ مصروف فوائد قرض الشريك (.)	
1200	د/ مصروف فوائد قرض مستحقة	
1200	د/ جاري الشريك (.)	

(د) نصيب الشريك في الأرباح أو الخسائر:

يتأثر الحساب الجاري للشريك بالمعاملات السابق ذكرها، وهي المسحوبات، الفوائد على المسحوبات، مرتب الشريك، الفائدة على رأس المال، والفائدة المستحقة على قروض الشركاء، كذلك يتأثر الحساب الجاري للشريك بنصيبه في الأرباح أو الخسائر حسب النسبة المتفق عليها، وذلك كما يلي:

- في حالة الأرباح

د/ التوزيع	xx	xx
د/ جاري الشركاء	xx	
أ xx		
ب xx		
ج xx		

- في حالة الخسارة:

د/ جاري الشركاء	xx	xx
أ xx		
ب xx		
ج xx		
د/ التوزيع	xx	

مكونات حساب جاري الشريك:

مما تقدم يمكننا تحديد مكونات الحساب الجاري للشريك بالشكل التالي:

د/ جاري شريك		
xx رصيد أول المدة (إذا كان مديناً)	xx رصيد أول المدة (إذا كان دائناً)	
xx مسحوبات الشريك	xx مرتب الشريك المستحق	
xx الفائدة على المسحوبات	xx فائدة القرض المستحقة	
xx نصيبه في الخسارة	xx فائدة رأس المال للشريك	
xx	xx نصيبه في الأرباح	

توزيع الأرباح أو الخسائر في شركات الأشخاص

في المشروعات الفردية يتم ترحيل صافي الربح أو الخسارة (رصيد حساب ملخص الدخل) الى حساب رأس المال، وبالتالي يخفض رأس المال ويزيد حسب النتائج المتحصل عليها من ربح أو خسارة. بينما في شركات الأشخاص رأس مال الشريك وبالتالي رأس مال الشركة ككل يجب ألا يخفض أو يزداد إلا باتفاق الشركاء، وهذا كان سببا في فتح حساب مستقل وهو حساب جاري الشريك (كما أسلفنا القول)، حيث يعكس هذا الحساب الزيادة أو النقص في حقوق كل شريك.

وبالتالي فإن صافي الدخل الذي ينتج عن حساب ملخص الدخل يتم قفله في حساب جديد يسمى حساب التوزيع والذي أشرنا إلى بعض القيود المحاسبية المتعلقة به فيما سبق. وهذا الحساب (حساب التوزيع) يقفل في النهاية في حساب جاري الشركاء حيث توزع عليهم الأرباح أو الخسائر بنسب متفق عليها مقدما، وذلك بعد عمل التسويات الأخرى التي ذكرناها فيما سبق كمرتبات الشركاء والمسحوبات وغيرها من المعاملات. وإذا كانت هناك أرصدة مدينة أو دائنة في الحسابات الجارية للشركاء فهذه تظهر بالميزانية (كما سبق الإشارة) في جانب الأصول أو جانب الخصوم حسب كونها مدينة أو دائنة. ويظهر حساب التوزيع كما في الشكل التالي:

ح/ التوزيع	
(1) ×× صافي الخسارة (الى ح/ ملخص الدخل) أو ×× صافي الربح (من ح/ ملخص الدخل)	
(2) ×× الى ح/ مرتب الشركاء	×× من ح/ فائدة المسحوبات (4)
أ ××	أ ××
ب ××	ب ××
ج ××	ج ××
(3) ×× الى ح/ فائدة رؤوس الأموال	
أ ××	
ب ××	
ج ××	
(5) ×× (الباقى يوزع) الى ح/ جاري الشركاء أو ×× (الباقى يوزع) من ح/ جاري الشركاء	
أ ××	أ ××
ب ×× (الربح)	ب ×× (الخسارة)
ج ××	ج ××
××	××

والآن نستعرض القيود التي رحلت إلى د/ التوزيع حسب الأرقام الموضحة أعلاه.

1. أثبات نتيجة النشاط في حساب التوزيع

• في حالة الخسارة:

د/ التوزيع	xxxx	xxxx
د/ ملخص الدخل	xxxx	

• في حالة الأرباح:

د/ ملخص الدخل	xxxx	xxxx
د/ التوزيع	xxxx	

2. إقفال د/ مرتب الشركاء: (بالكامل)

د/ د/ التوزيع	xxxx	xxxx
د/ مرتب الشركاء	xxxx	

3. إقفال فائدة رأس المال:

د/ التوزيع	xxxx	xxxx
د/ فائدة رأس المال	xxxx	

4. إقفال الفائدة على المسحوبات

د/ فائدة المسحوبات	xxxx	xxxx
د/ التوزيع	xxxx	

5. إذا نتج فائض يوزع:

د/ التوزيع	xxxx	xxxx
د/ جاري الشركاء	xxxx	

6. إذا نتج عجز يوزع:

د/ جاري الشركاء	xxxx	xxxx
د/ التوزيع	xxxx	

مثال (2):

أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص حصصهم في رأس المال هي 60000 دينار، 50000 دينار، 40000 دينار على التوالي، وقد نص عقد التأسيس على الآتي:

1. توزع الأرباح والخسائر بنسبة (2:3:5).
2. تحسب فائدة على المسحوبات بواقع 6% سنوياً.
3. تحسب فائدة على رؤوس أموال الشركاء بواقع 5% سنوياً.
4. يتقاضى كل من أ، ب مرتباً سنوياً قدره 2000 دينار، 1500 دينار على التوالي، علماً بأنهم لم تدفع لهم حتى نهاية السنة.

فإذا علمت أنه في 2016/12/31 بلغت صافي أرباح الشركة مبلغ 59720 دينار. وأن مسحوبات الشركاء خلال السنة بلغت 4000 دينار، 3000 دينار، 2000 دينار على التوالي، وكان متوسط تواريخ السحب 4/30، 6/30، 2016/9/30 على التوالي:

المطلوب:

1. قيود اليومية لإثبات ما تقدم.
2. بيان الحسابات اللازمة (علماً بأن حساب جاري الشركاء تظهر بأرصدة مدينة في بداية السنة قدرها 5340 دينار، 5610 دينار، 770 دينار على التوالي).

الحل:

1. قيود اليومية:

د/ مرتبات الشركاء		فائدة رأس المال			
(3) 3500	(2) 2000	د/ جاري (أ)	3000	7500	1
	(2) 1500	د/ جاري (ب)	2500		
3500	3500	د/ جاري (ج)	2000		
د/ فائدة رؤوس الأموال		د/ مرتبات الشركاء		3500	2
(3) 7500	(1) 3000	د/ جاري (أ)	2000		
	(1) 2500	د/ جاري (ب)	1500		
	(1) 2000	د/ التوزيع		11000	3
7500	7500	د/ مرتبات الشركاء	3500		
		د/ فائدة رأس المال	7500		

د/ فائدة المسحوبات		د/ جاري (أ)	4000	4
(5) 160	(6) 280	د/ جاري (ب)	3000	
(5) 90		د/ جاري (ج)	2000	
(5) 30		د/ المسحوبات	9000	
280	280			
		د/ جاري (أ)	160	5
		د/ جاري (ب)	90	
		د/ جاري (ج)	30	
		د/ فائدة المسحوبات	280	
		د/ فائدة المسحوبات	280	6
		د/ التوزيع	280	
		د/ التوزيع	49000	7
		د/ جاري (أ)	24500	
		د/ جاري (ب)	14700	
		د/ جاري (ج)	9800	

د/ التوزيع		د/ مرتبات الشركاء	3500
د/ ملخص الدخل		أ 2000	
د/ المسحوبات		ب 1500	
		د/ فائدة رأس المال	7500
		أ 3000	
		ب 2500	
		ج 2000	
		رصيد مرحل	49000
			60000
		د/ جاري الشركاء	49000
		أ 24500	
		ب 14700	
		ح 9800	
			49000
		رصيد منقول	49000
			49000

د/ جاري الشركاء

بيان	أ	ب	ج	بيان	أ	ب	ج
د/ مرتبات الشركاء	2000	1500	-	رصيد 1/1	5340	5610	770
د/ فائدة رأس المال	3000	2500	2000	د/ المسحوبات	4000	3000	2000
د/ التوزيع	24500	14700	9800	د/ فائدة المسحوبات	160	90	30
				رصيد مرحل	2000	1000	9000
	29500	18700	11800		29500	18700	11800
رصيد منقول	2000	1000	9000				

مثال (3)

أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص، وقد نص عقد الشركة على ما يلي:

1. فائدة رأس المال بمعدل 5% سنوياً، ولا توجد فائدة على المسحوبات.
2. نسبة توزيع الأرباح والخسائر هي 5: 3: 2 على التوالي بشرط ألا يقل نصيب ج في الأرباح عن 1000 دينار وإن قل عن ذلك يتحمل الشريكين الآخرين الفرق بنسبة توزيع الأرباح والخسائر وفيما يلي كافة حسابات ميزان المراجعة كما في 2016/12/31.

الحسابات المدينة	الحسابات الدائنة
تركيبيات	رأس المال 1/1
أراضي	8000 دينار
مباني	5000
مشتريات	3000
بضاعة 1/1	حسابات جارية:
أجور ومهايا	1600
مصاريف تجارية	1200
مصروف إيجار	800
مدينون	44500
مصاريف قضائية	3700
مصرف	1400
مسحوبات:	م. د. فيها
أ 700	50
ب 600	
ج 400	

فإذا علمت أن:

1. بضاعة آخر المدة 3600 دينار، وأن هناك ديناً معدوماً قدره 60 ديناراً، وتقرر عمل مخصص د.م. فيها بمعدل 5% من المدينين.
2. الأجور والمهايا يتضمن مسحوبات شهرية بمعدل 50، 30، 25 دينار شهرياً لكل شريك على التوالي، وأن أ، ب سحباً بضاعة بسعر البيع بمبلغ 60 دينار أ، 40 دينار ب.
3. الإيجار المدفوع مقدماً 245 دينار والمصروفات التجارية المستحقة 250 دينار.
4. ضمن المصروفات القضائية مبلغ 250 دينار تخص شراء مباني وتقرر رسالتها.
5. تستهلك المباني بواقع 2% والتركيبات بواقع 5%.

المطلوب:

1. قيود اليومية اللازمة.
2. اعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2016/12/31.
3. اعداد حساب التوزيع وحساب جاري الشركاء وحساب المسحوبات.
4. اعداد الميزانية في 2016/12/31.

الحل:

1	60	د.م. فيها د/ المدينون	8	145	د.م. استهلاك مباني د/مجمع استهلاك مباني	145
2	110	د/مصرف ديون معدومة د/م.د.م. فيها	9	180	د/م. استهلاك تركيبات د/مجمع أ. تركيبات	180
3	1260	د/المسحوبات أ 600 ب 360 ج 300 د/المهايا والأجور	10	44600 3600	د/المبيعات د/بضاعة آخر المدة د/ملخص الدخل	48200
4	100	د/المسحوبات أ 60 ب 40 د/المبيعات	11	43450	د/ملخص الدخل د/م. ديون معدومة د/أجور ومهايا د/م. إيجار د/م. تجارية د/م. قضائية	110 5140 805 4770 100
5	245	د/مصرف إيجار مقدم د/مصرف إيجار			د/م. استهلاك مباني د/م. استهلاك تركيبات	145 180
6	250	د/المصروفات التجارية د/م. تجارية مستحقة			د/المشريات د/بضاعة أول المدة	28000 4200
7	250	د/المباني د/م. قضائية	12	4750	د/ملخص الدخل د/التوزيع	4750

جاري (أ)	131	16	ح/ فائدة رأس المال	800	13
جاري (ب)	79		ح/ جاري الشركاء	800	
ح/ جاري ج	210		أ 400		
ح/ جاري الشركاء	3060	17	ب 250		
أ 1360			ج 150		
ب 1000			ح/ التوزيع	800	14
ج 700			ح/ فائدة رأس المال	800	
ح/ المسحوبات	3060		ح/ التوزيع	3950	15
أ 1360			ح/ جاري الشركاء	3950	
ب 1000			أ 1975		
ج 700			ب 1185		
			ج 790		

ملاحظة: ما يدفعه الشريكان أ، ب إلى الشريك (ج) حتى يكون نصيبه لا يقل عن 1000 دينار

-- الفرق الذي سيدفع إلى ج = $1000 - 790 = 210$

-- ما يدفعه أ إلى ج = $5/8 \times 210 = 131$

-- ما يدفعه ب إلى ج = $3/8 \times 210 = 79$

-- أنتظر القيد رقم (16) 210

له	ح/ ملخص الدخل	منه
48200 من مذكورين		43450 إلى مذكورين
		4750 إلى ح التوزيع
48200		48200

له	ح/ التوزيع	منه
4750 من ح/ ملخص الدخل		800 ح/ فائدة رأس المال
		أ 400
		ب 250
		ج 150
		ح/ جاري الشركاء
		أ 1975
		ب 1185
		ج 790
4750		4750

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2016/12/31

دينار 44600

المبيعات

تكلفة المبيعات:

بضاعة أول المدة

4200 دينار

المشتريات

28000 "

معدة للبيع

32200 دينار

بضاعة آخر المدة

(3600) "

تكلفة المبيعات

إجمالي الدخل

المصروفات:

م. ديون معدومة

110 دينار

مهايا ومرتببات

5140 "

م. إيجار

805 "

م. تجارية

4770 "

م. قضائية

100 "

م. استهلاك مبانى

145 "

م. استهلاك تركيبات

180 "

إجمالي المصروفات

صافى الدخل

28600

16000

11250

4750

د/ جاري الشركاء

بيان	أ	ب	ج	بيان	أ	ب	ج
رصيد	1600	1200	800	د/ المسحوبات	1360	1000	700
د/ فائدة رأس المال	400	250	150	د/ جاري (ج)	131	79	-
د/ التوزيع	1975	1185	790	مرحل	2484	1556	1250
د/ جاري أ، ب	-	-	210		3975	2635	1950
	3975	2635	1950				
منقول	2484	1556	1250				

د/ مسحوبات الشركاء

بيان	أ	ب	ج	بيان	أ	ب	ج
رصيد	700	600	400	د/ مسحوبات	1360	1000	700
د/ مهايا وأجور	600	360	300				
د/ مبيعات	60	40	-				
د/ جاري الشركاء	1360	1000	700				
	1360	1000	700				

أصول	الميزانية في 2016/12/31	خصوم
6000 أراضي	رأس المال	
7250 مباني	أ 8000	
7105 (145) مجمع استهلاك	ب 5000	
3600 تركيبات	ج 3000 16000	
2020 (1580) مجمع استهلاك	جاري الشركاء	
3600 بضاعة	أ 2484	
2000 مدينون	ب 1556	
1900 م.د.م.فيها (100)	ج 1250 5290	
4370 مصرف	دائنون 3700	
245 إيجار مقدم	مصرفون مستحق 250	
25240	25240	

مثال (4):

أ، ب، ج شركاء يقتسمون أ.خ بنسبة 3:3:4 على التوالي بعد خصم فائدة على رأس المال بواقع 5% ومرتب سنوي للشركاء بواقع 1000، 800، 700 دينار على التوالي. ويعمل لديهم مدير للمبيعات يتقاضى مرتباً قدره 500 دينار سنوياً بالإضافة إلى عمولة مبيعات قدرها 1% من المبيعات. وفيما يلي الأرصدة المستخرجة من الدفاتر في 2016/12/31: (المبالغ بالدينار).

مسحوبات 3350 (1200 ، 1100 ، 1050 على التوالي) ، مصرف 780 ، نقدية بالخرينة 25 ، مشتريات 42250 ، رأس المال 6200 (2900 ، 1700 ، 1600 دينار على التوالي) خصم مكتسب 600 ، م. إيجار 1155 ، م. إضاءة وتدفئة 300 ، مدينون 1600 ، أثاث 800 ، مبيعات 65000 دينار ، م. هاتف 75 دينار ، بضاعة 1/1 2950 ، أجور 12000 دينار ، مرتبات 1800 (بما فيها مرتب مدير المبيعات)، عمولة مبيعات 400 ، خصم مسموح به 1700 ، دائنون 3150 ، م. صيانة 100 ، م. نقل للخارج 450 دينار، سيارات 650 ، م. متنوعة 550 ، إكramيات 700 ، م. عمومية 915 ، آلات ومعدات 2400.

فإذا علمت:

1. أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 4210 دينار.
2. أن المصروفات المستحقة كانت كالتالي: 90 دينار إضاءة وتدفئة، 25 دينار هاتف.
3. أن الاستهلاكات تحسب كالتالي: سيارات 20%، آلات 12.5%، أثاث 10%.

المطلوب:

1. إعداد قيود اليومية وإعداد حساب التوزيع وحساب جاري الشركاء.
2. الميزانية في 2016/12/31.

الحل:

قيود اليومية:

90	ح/إضاءة وتدفئة	
	ح/إضاءة وتدفئة مستحقة	90
25	ح/ م. تليفون	
	ح/ م. تليفون مستحقة	25
130	ح/ م. استهلاك سيارات	
	ح/ مجمع استهلاك سيارات	130
300	ح/ م. استهلاك آلات	
	ح/ مجمع استهلاك آلات	300
80	ح/ م. استهلاك أثاث	
	ح/ مجمع استهلاك أثاث	80
250	ح/ عمولة مبيعات	
	ح/ عمولة مبيعات مستحقة	250
66220	ح/ ملخص الدخل	
	ح/ م. إضاءة وتدفئة	390
	ح/ م. تليفون	100
	ح/ استهلاك أصول	510
	ح/ مشتريات	42250
	ح/ م. إيجار	1155
	ح/ بضاعة أول المدة	2950
	ح/ أجور ومهايا	12000
	ح/ مرتبات	1800
	ح/ عمولة مبيعات	650
	ح/ خصم مسموح	1700
	ح/ م. صيانة	100
	ح/ م. نقل للخارج	450
	ح/ م. متنوعة	550
	ح/ إكراميات	700
	ح/ م. عمومية	915
600	ح/ خصم مكتسب	
4210	ح/ بضاعة آخر المدة	
65000	ح/ المبيعات	
69810	ح/ ملخص الدخل	

3590	د/ ملخص الدخل	
3590	د/ التوزيع	
310	د/ فائدة رأس المال	
	أ 145	
	ب 85	
	ج 80	
310	د/ جاري الشركاء	
3350	د/ جاري الشركاء	
	أ 1200	
	ب 1100	
	ج 1050	
3350	د/ المسحوبات	
310	د/ التوزيع	
310	د/ فائدة رأس المال	
2500	د/ التوزيع	
2500	د/ المرتبات	
2500	د/ المرتبات	
	د/ جاري الشركاء	
	أ 1000	
	ب 800	
	ج 700	
780	د/ التوزيع	
780	د/ جاري الشركاء	
	أ 312	
	ب 234	
	ج 234	

منه	د/ التوزيع	له
310	د/ فائدة رأس المال	3590 د/ ملخص الدخل
2500	د/ مرتبات الشركاء	
780	د/ جاري الشركاء	
	أ 312	
	ب 234	
	ج 234	
3590		3590

د/ جاري الشركاء

بيان	أ	ب	ج	بيان	أ	ب	ج
د/فائدة رأس المال	145	85	80	د/مستحقات	1200	1100	1050
د/ مرتبات الشركاء	1000	800	700				
د/التوزيع	312	234	234				
مرحل			36	مرحل	257	19	-
	1457	1119	1050		1457	1119	1050
منقول	257	19	-	منقول			36

أصول	الميزانية في 2016/12/31	خصوم
سيارات 650	رأس المال	
مجمع استهلاك (130) 520	أ 2900	
آلات ومعدات 2400	ب 1700	
مجمع استهلاك (300) 2100	ج 1600 6200	
أثاث 800	جاري الشركاء	
مجمع استهلاك (80) 720	أ 257	
بضاعة 4210	ب 19 276	
مدينون 1600	دائنون 3150	
مصرف 780	م. مستحقة 365	
خزينة 25		
جاري (ج) 36		
9991	9991	

ملخص الفصل

الحسابات الجارية للشركاء

أ) مسحوبات الشريك:

1. عند السحب

— نقدا:

د/ مسحوبات الشريك (.)	xxxx	xxxx
د/ النقدية أو المصرف	xxxx	

— بضاعة:

د/ مسحوبات الشريك (.)	xxxx	xxxx
د/ المشتريات (بسرير التكلفة) أو	xxxx	
د/ المبيعات (بسرير البيع)	xxxx	

2. إقفال المسحوبات في نهاية السنة

د/ جاري الشريك	xxxx	xxxx
د/ مسحوبات الشريك	xxxx	

— إذا زادت المسحوبات عن السقف المسموح به:

د/ جاري الشريك	xxxx	xxxx
د/ رأس مال الشريك	xxxx	
د/ مسحوبات الشريك	xxxx	

ب) الفائدة على المسحوبات:

د/ جاري الشريك	xxxx	xxxx
د/ فائدة مسحوبات الشريك	xxxx	

ثم تقفل في حساب التوزيع:

د/ فائدة المسحوبات	xxxx	
د/ التوزيع	xxxx	

(ج) مرتب الشريك:

1 . حالة استلام الشريك المرتب المتفق عليه كاملاً (ما يخص السنة)

د/ التوزيع	xxxx	
د/ مرتب الشريك	xxxx	

لاحظ أن الحساب الجاري للشريك لا يدخل في العملية

2 . حالة استلام جزء من مرتبه والباقي مازال مستحقاً له:

د/ مرتب الشريك (الجزء المستحق)	xxxx	
د/ جاري الشريك	xxxx	

ثم يقفل حساب المرتب بالكامل في حساب التوزيع

د/ التوزيع	xxxx	
د/ مرتب الشريك	xxxx	

3 . حالة عدم استلام المرتب إطلاقاً خلال السنة

د/ مرتب الشريك (بالكامل)	xxxx	
د/ جاري الشريك	xxxx	

ثم يقفل في حساب التوزيع (كما سبق)

د) فائدة رأس المال

- احتساب الفائدة في نهاية السنة وعمل القيد التالي:

د/ الفائدة على رأس المال	xxxx	xxxx
د/ جاري الشريك	xxxx	

- إقفال حساب الفائدة في حساب التوزيع:

د/ التوزيع	xxxx	xxxx
د/ الفائدة على رأس المال	xxxx	

هـ) قرض الشريك:

- عند استلام القرض من الشريك:

د/ المصروف	xxxx	xxxx
د/ قرض الشريك	xxxx	

- عند استحقاق الفائدة ودفعها:

د/ فائدة قرض الشريك	xxxx	xxxx
د/ المصروف	xxxx	

- تقفل الفائدة في ملخص الدخل وليس في حساب التوزيع (عبء على الدخل)

د/ ملخص الدخل	xxxx	xxxx
د/ فائدة قرض الشريك	xxxx	

تأثير فائدة قرض الشريك على حسابه الجاري: هناك ثلاثة احتمالات:

- 1 . حالة أن الفائدة دفعت بالكامل (عند حلول نهاية السنة) في هذه الحالة لا يتأثر حساب جاري الشريك.
- 2 . حالة دفع جزء من فائدة القرض والباقي مستحق.
- 3 . حالة عدم دفع كل الفائدة.

د/فائدة قرض الشريك	xxxx	xxxx
د/المصرف أو	xxxx	
د/فائدة القرض الشريك المستحقة	xxxx	

وفي نهاية السنة 12/31 تقفل فائدة قرض الشريك في حساب ملخص الدخل

د/ملخص الدخل	xxxx	xxxx
د/فائدة قرض الشريك	xxxx	

كما يقفل في نهاية السنة 12/31 أي رصيد فائدة قرض الشريك مستحق في حساب جاري الشريك:

د/فائدة القرض الشريك المستحقة	xxxx	xxxx
د/جاري الشريك	xxxx	

و) نصيب الشريك في الأرباح والخسائر:

- 1 . حالة الربح:

د/التوزيع	xxxx	xxxx
د/جاري الشركاء	xxxx	

- 2 . حالة الخسارة:

د/جاري الشركاء	xxxx	xxxx
د/التوزيع	xxxx	

تمارين

الحسابات الجارية والتوزيعات

1. أ، ب شريكان في شركة أشخاص تكونت في أول يناير 2016 وقد كانت حصص الشركاء في رأس المال 40000، 30000 دينار على التوالي. وقد اتفق الشريكان على توزيع الأرباح والخسائر - بعد خصم فائدة على رؤوس الأموال ومرتبات الشركاء - بنسبة 2 : 1 وقد نص عقد الشركة على احتساب فائدة رأس المال بمعدل 5% سنوياً، وكانت أرباح الشركة ومرتبات الشركاء ومسحوباتهم كالتالي:

(أ)	(ب)	
4000	5000	المرتبات
6000	4500	المسحوبات
14000 دينار		وأن الأرباح كانت

المطلوب:

1. قيود اليومية اللازمة لتوزيع الأرباح.
2. تصوير حساب التوزيع.
3. تصوير الحسابات الشخصية الجارية كما تظهر في 2016/12/31.

2. اتفق الشريكان محمد وأمين على احتساب فائدة على رؤوس الأموال بمعدل 5% وتوزيع الباقي بنسبة 60% و 40% على التوالي. وكانت حصصهم في رأس المال 16000، 24000 دينار على التوالي.

المطلوب:

(أ) قيود اليومية اللازمة لتوزيع الأرباح بافتراض:

1. أن الشركة حققت أرباحاً قدرها 10000 دينار.
2. أن الشركة حققت أرباحاً قدرها 1500 دينار.

(ب) تصوير حساب التوزيع في كل حالة.

- 3 . عماد وعصام شريكان في شركة أشخاص، وقد نص عقد الشركة على ما يلي:
- 1 . رؤوس أموال الشركاء 10000، 8000 دينار على التوالي.
 - 2 . تحسب فائدة رأس المال بمعدل 5%.
 - 3 . تحسب فائدة المسحوبات بمعدل 6% . وقد بلغت مسحوبات الشريك عماد مبلغ 300 دينار، وكان متوسط السحب (6/30). والشريك عصام 200 دينار ومتوسط السحب هو 9/1.
 - 4 . يقوم عماد بإدارة الشركة نظير مكافأة (مرتب) 100 دينار شهريا.
 - 5 . توزع الأرباح الصافية بعد تنفيذ ما جاء في العقد بين الشريكين بالتساوي.
- فإذا فرض أن أرباح الشركة في نهاية السنة كانت 7500 دينار .

المطلوب:

- أولاً: إثبات قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ما تقدم.
- ثانياً: تصوير حساب التوزيع.
- ثالثاً: تصوير الحسابات الجارية للشركاء .

- 4 . حسن وحسين شريكان في شركة أشخاص تكونت في بداية سنة 2016 برأس مال قدره 30000 دينار موزع بينهما بنسبة 1:2.
- فإذا علمت:
- أولاً: أن أرباح الشركة في نهاية السنة 2200 دينار وأن عقد الشركة ينص على ما يلي:
- 1 . تحسب فائدة على رؤوس الأموال بمعدل 5%.
 - 2 . تحسب فائدة على المسحوبات التقديرية بمعدل 8%.
- وقد بلغت مسحوبات الشريكان خلال السنة كالتالي:
- حسن 100 دينار نقداً في 2000/7/1
- حسين 200، بضاعة سعرت بسعر السوق.
- 3 . يتقاض حسن مرتباً شهرياً قدره 17 دينار، وكان هذا الشريك يستلم 10 دينار من مرتبه خلال العام.
- 4 . يوزع باقي الأرباح بين الشريكين بالتساوي.
- المطلوب:

تصوير الحسابات الجارية للشريكين في نهاية السنة مع عمل القيود اللازمة قبل ذلك.

الفصل الرابع زيادة وتخفيض رأس المال



بعد الانتهاء من دراسة الفصل يجب أن تكون قادرا على:

- ✓ توضيح أسباب زيادة أو تخفيض رأس المال.
- ✓ توضيح المتطلبات القانونية عند زيادة أو تخفيض رأس المال.
- ✓ تحديد أساليب زيادة أو تخفيض رأس المال.
- ✓ المعالجة المحاسبية لعمليات زيادة أو تخفيض رأس المال.

الفصل الرابع

زيادة وتخفيض رأس المال

(أ) زيادة رأس المال

سبق أن ذكرنا أن رأس مال شركة الأشخاص يجب أن يظل ثابتاً، وأي تغيرات في حقوق الشركاء تنعكس في حساباتهم الجارية. غير أنه قد يتفق الشركاء على زيادة رأس المال وبالتالي زيادة حصص الشركاء في رأس المال، وذلك بسبب اتساع أعمال الشركة وحاجتها إلى التمويل دون أن يلجؤوا للاقتراض أو إشراك شركاء جدد. وهذه الزيادة تستلزم تعديل نصوص عقد التأسيس المتعلقة بحصص رأس المال وما يتبع ذلك من قيود محاسبية لإثبات هذه الزيادة. وتختلف القيود المحاسبية باختلاف الطريقة التي يتفق عليها الشركاء لتنفيذ زيادة رأس المال. وتتم زيادة رأس المال بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- 1 . سداد الزيادة نقداً أو عيناً.
 - 2 . استخدام الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للشركاء.
 - 3 . استخدام الأرباح غير الموزعة.
 - 4 . استخدام قروض الشركاء.
- وفيما يلي استعراض المعالجة المحاسبية لهذه الطرق:

1 . سداد الزيادة نقداً أو عيناً:

د/ الأصل (نقدية / مصرف / عقار ...)	××	
د/ رأس مال الشريك (-)	××	

2 . استخدام الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية:

د/ جاري الشريك (-)	××	
د/ رأس مال الشريك (-)	××	

3 . استخدام الأرباح غير الموزعة:

د/ أرباح غير موزعة	xx	
د/ رأس مال الشركاء	xx	
أ		
ب		
ج		

4 . استخدام قرض أو قروض الشركاء:

د/ قرض الشريك (-)	xx	
د/ رأس مال الشريك (-)	xx	

مثال (1):

أ، ب شريكان في شركة أشخاص والآتي الميزانية التي تبين المركز المالي للشركة في

2016/12/31:

الميزانية في 2016/12/31			
رأس المال		عقار	21000
أ 35000		آلات	15000
ب 45000	80000	أثاث	18000
دائنون	10000	بضاعة	20000
قرض الشريك (أ)	15000	مدينون	11000
جاري (ب)	1000	مصرف	18000
		جاري (أ)	3000
	106000		106000

وفي تاريخه اتفق الشركاء على الآتي:

1 . زيادة رأس مال الشركة إلى 100000 دينار على أن تصبح حصص الشركاء متساوية (50000 لكل منهما).

2 . أن يستخدم قرض الشريك (أ) في التسوية وكذلك جاري الشريك (أ).

3 . أن يستخدم جاري الشريك (ب) في التسوية ويدفع الباقي نقداً.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ما تقدم وبيان الميزانية بعد تنفيذ الاتفاق.

الحل:

قيود اليومية:

د/قرض الشريك (أ)	15000	
د/المصرف	3000	
د/ رأس مال الشريك (أ)	15000	
د/ جاري (أ)	3000	
د/ جاري (ب)		1000
د/المصرف		4000
د/ رأس مال (ب)	5000	

الميزانية بعد تنفيذ الاتفاق تكون كالتالي:

أصول	الميزانية في 2017/1/1	خصوم
عقار 21000		رأس المال
آلات 15000		50000 (أ)
أثاث 18000		50000 (ب)
بضاعة 20000		دائنون 10000
مدينون 11000		
مصرف 25000		
110000		110000

(ب) تخفيض رأس المال:

يتم تخفيض رأس المال بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

1. تراكم الخسائر.
 2. رد جزء من رأس المال.
 3. استخدام أرصدة حسابات الشركاء المدينة.
 4. خسائر إعادة التقدير.
- وفيما يلي المعالجات المحاسبية لكل منها:

1 . تراكم الخسائر:

قد تتراكم الخسائر بشكل يرى الشركاء ضرورة تخفيض رؤوس أموالهم بقيمتها، وخاصة تلك الخسائر التي تنشأ عن ظروف معينة، فلو فرضنا أن هناك 40000 خسائر واتفق الشركاء على تخفيض رؤوس أموالهم بقيمتها على أن توزع بينهم بالتساوي فيكون القيد كالتالي:

10000	د/ رأس مال (أ)	
10000	د/ رأس مال (ب)	
10000	د/ رأس مال (ج)	
10000	د/ رأس مال (د)	
40000	إلى د/ الخسائر المتراكمة	

2 . رد جزء من رؤوس الأموال:

قد يرى الشركاء أن رؤوس أموالهم فيها مبالغة وهي أكثر من المطلوب لأغراض الشركة، فقد يتفق الشركاء على رد جزء من رؤوس أموالهم، ويتم ذلك كالتالي:

xx	د/ رأس المال	
	أ xx	
	ب xx	
	ج xx	
xx	د/ جاري الشركاء	
	أ xx	
	ب xx	
	ج xx	

ثم

xx	د/ جاري الشركاء	
	أ xx	
	ب xx	
	ج xx	
xx	د/ المصرف	

3 . استخدام الأرصدة المدينة للحسابات الجارية للشركاء :

قد يتفق الشركاء على تخفيض رؤوس الأموال الخاصة بهم عن طريق إقفال أرصدة حساباتهم الجارية المدينة والتي أصبحت تتزايد خلال ظروف معينة، ويكون القيد كالتالي:

د/ رأس المال	xx	
أ xx		
ب xx		
ج xx		
د/ جاري الشركاء	xx	
أ xx		
ب xx		
ج xx		

4 . خسائر إعادة التقدير :

قد يلجأ الشركاء إلى إعادة تقدير أصول الشركة وذلك لظهورها بأكثر من قيمتها الحقيقية، وكذلك إعادة تقدير التزامات الشركة لظهورها بأقل من قيمتها الحقيقية. وبالتالي يجب أن يتم إثبات النقص في الأصول أو الزيادة في الالتزامات بالدفاتر، بهذا يؤدي إلى ظهور خسائر إعادة التقدير والتي بدورها تقفل في رأس مال الشركة لتخفيضه وبالتالي تخفيض حصص الشركاء في رأس مال الشركة.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لإعادة التقدير وتخفيض رأس المال:

1 . يفتح حساب يسمى د/ إعادة التقدير ويجعل هذا الحساب

- مدينياً بأي نقص في الأصول.

- مدينياً بأي زيادة في الالتزامات.

2 . يقفل رصيد هذا الحساب (والذي عادة ما يكون مدينياً) أي خسائر إعادة التقدير في الحسابات الجارية للشركاء .

3 . تقفل الحسابات الجارية للشركاء (والتي تكون مدينة) في حسابات رؤوس أموال الشركاء لتخفيضها، وذلك كما يلي:

(أ) إعادة التقدير:

د/ إعادة التقدير	xx	
د/ الأصول المختلفة	xx	
د/ الالتزامات المختلفة	xx	

(ب) قفل حساب إعادة التقدير في حسابات جاري الشركاء:

د/ جاري الشركاء	xx	
أ xx		
ب xx		
ج xx		
د/ إعادة التقدير	xx	

(ج) قفل الحسابات الجارية في رؤوس أموال الشركاء لتخفيضها:

د/ رأس المال	xx	
أ xx		
ب xx		
ج xx		
د/ جاري الشركاء	xx	

مثال (2):

أ، ب شريكان في شركة أشخاص يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد ظهرت

الميزانية في 2016/12/31 كالتالي:

أصول	الميزانية في 2016/12/31	خصوم
70000 آلات		رأس المال
20000 مباني		30000 (أ)
15000 بضاعة	60000	30000 (ب)
11000 مدينون	42000	دائنون
7000 مصرف	35000	أوراق دفع
4000 جاري (أ)		
10000 جاري (ب)		
137000	137000	

وقد رأى الشريكان أن أصول والتزامات الشركة لا تمثل الحقيقة (حيث أن الأصول أكثر مما يجب والالتزامات أقل مما يجب) فاتفقا على ضرورة إعادة التقدير، وقد اتضح ما يلي:

1 . قدرت الأصول بالقيم التالية:

- البضاعة 10000 دينار

- المباني تخفض بمعدل 10%

- الآلات تخفض بمعدل 5%

- وجدت ديون معدومة قدرها 1000 دينار مع ضرورة تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بمعدل 10% من المدينين.

2 . اتضح من فحص الدائنين أن هناك ديناً قدره 500 دينار غير مثبت بالدفاتر.

وقد قرر الشريكان تخفيض رأس المال بمبلغ 20000 دينار على أن تظل حصصها في رأس المال متساوية. كما اتفقا على أن يسدد كل منهما رصيد حسابه الجاري المدين. وقد تم تنفيذ ما اتفق عليه.

المطلوب:

1 . إثبات العمليات السابقة بدفاتر الشركة.

2 . بيان حساب إعادة التقدير والحسابات الجارية للشريكين.

3 . بيان الميزانية للشركة بعد تنفيذ الاتفاق في 2017/1/1.

الحل:

1 . إثبات العمليات السابقة بدفاتر الشركة.

د/ إعادة التقدير	13000	
د/ آلات	3500	
د/ مباني	2000	
د/ بضاعة	5000	
د/ مدينون	1000	
د/ م.د.م. فيها	1000	
د/ الدائنون	500	
(إثبات النقص في الأصول والزيادة في الالتزامات)		
د/ جاري (أ)	6500	
د/ جاري (ب)	6500	
د/ إعادة التقدير	13000	
(توزيع خسائر إعادة التقدير)		

20000	د/رأس المال	
	د/جاري (أ)	10000
	د/جاري (ب)	10000
	(إثبات تخفيض رأس المال)	
7000	د/المصرف	
	د/جاري (أ)	500
	د/جاري (ب)	6500
	(سداد الشركاء لأرصدة حساباتهم الجارية)	

2. بيان حساب إعادة التقدير والحسابات الجارية للشريكين.

منه	د/ إعادة التقدير	له
13000	إلى مذكورين	
	مرحل	13000
13000		13000
13000	منقول	6500
		جاري الشريك (أ)
		6500
		جاري الشريك (ب)
		6500

منه	د/ جاري الشركاء	له
أ	ب	بيان
4000	10000	د/ رأس المال
6500	6500	مرحل
10500	16500	
500	6500	د/ المصرف
		أ
		ب
		بيان
		رصيد
		د/ إعادة التقدير
		منقول

3. بيان الميزانية للشركة بعد تنفيذ الاتفاق في 2017/1/1.

أصول	الميزانية في 2017/1/1	خصوم
66500	آلات	رأس المال
18000	مباني	20000 (أ)
10000	بضاعة	20000 (ب)
10000	مدينون	دائنون
(1000)	م.د.م. فيها	أ.دفع
14000	المصرف	
117500		117500

تمارين الفصل

زيادة وتخفيض رأس المال

1 . فيما يلي ميزانية شركة أشخاص بتاريخ 2016/12/31:

أراضي	30000	رأس المال	
آلات	25000	30000 (أ)	
أثاث	15000	50000 (ب)	20000
بضاعة	10000	15000 جاري (ب)	
مدينون	5000	25000 دائنون	
مصرف	15000	20000 قرض (ب)	
جاري (أ)	10000		
	<u>110000</u>		<u>110000</u>

وقد قرر الشريكان في هذا التاريخ زيادة رأس المال، حيث تصبح حصة (أ) 50000 دينار وحصة (ب) 60000 دينار، على أن تدفع الزيادة بصك على مصرف الشركة، على أن يدخل قرض (ب) وحسابه الجاري في التسوية.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية لتنفيذ الاتفاق مع بيان الميزانية بعد التنفيذ.

2 . أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقسمون الأرباح والخسائر بنسبة 1:1:3 على

التوالي، فإذا علمت أنه في 2016/12/31 كانت المعلومات التالية:

- حصص الشركاء في رأس المال: (أ) 40000 دينار، (ب) 30000 دينار (ج) 30000 دينار.

- الحسابات الجارية (دائنة) (أ) 5000 دينار، (ب) 9000 دينار، (ج) 6000 دينار.

- رصيد الاحتياطي العام 20000 دينار.

- أرباح الشركة الصافية في هذا العام 15000 دينار.

وقد اتفق الشركاء على ما يلي:

1 . يزداد رأس مال الشركة إلى 160000 دينار.

2 . تكون حصص الشركاء في الزيادة متساوية.

3 . إدخال الاحتياطي العام والحسابات الجارية في التسوية.

4 . يدفع أو يسحب كل شريك الفرق إن وجد نقداً.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ما تقدم.

3. أ، ب شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد قررا زيادة رأس المال إلى 100000 دينار على أن تدفع الزيادة بصك على مصرف الشركة، على أن تكون حصص الشركاء متساوية في الزيادة وذلك بعد إعادة التقدير للأصول واليك الميزانية في 2016/12/31.

أصول		خصوم	
20000	عقار	رأس المال	
15000	أثاث	30000 (أ)	
30000	بضاعة	50000 (ب)	80000
15000	مدينون	5000 جاري (أ)	
5000	أ.قبض	10000 جاري (ب)	15000
15000	مصرف	دائنون	5000
100000		100000	

وكانت نتيجة إعادة التقدير كالتالي:

- يقدر استهلاك العقارات والأثاث بمعدل 10%.
- قدرت البضاعة على أساس سعر السوق بمبلغ 31700 دينار.
- وجد دين لا أمل في تحصيله قيمته 1000 دينار، كما يراد تكون م.د.م. فيها بمعدل 5%

من المدنيين.

- قدر مخصص خصم أوراق القبض بمعدل 10%.

المطلوب:

إثبات ما تقدم بدفاتر الشركة وبيان الميزانية بعد تنفيذ ما سبق.

4. فيما يلي الميزانية لشركة أشخاص في 2016/12/31:

أصول		الميزانية في 2016/1/1		خصوم	
180000	أصول مختلفة	رأس المال			
30000	جاري (أ)	120000 (أ)			
15000	جاري (ب)	60000 (ب)	180000		
		دائنون	45000		
225000		225000			

وقد اتفق الشريكان على تخفيض رأس المال بمقدار أرصدة الحسابات الجارية المدينة.

المطلوب:

إثبات ما تم بدفاتر الشركة وإعداد الميزانية بعد التنفيذ.

الفصل الخامس انضمام شريك جديد



- بعد الانتهاء من دراسة الفصل يجب أن تكون قادرا على:
- ✓ تحديد الطرق المختلفة لانضمام شريك جديد للشركة.
 - ✓ المعالجة المحاسبية لطرق وحالات انضمام شريك.

الفصل الخامس

انضمام شريك جديد

قد يتفق شركاء بشركة أشخاص على انضمام شريك جديد وذلك إما للحاجة الماسة إلى أموال جديدة ليتم استثمارها في مشاريع جديدة للشركة أو بسبب الخبرة الإدارية والفنية التي يمتلكها الشريك المتوقع أو أي سبب آخر قد يراه الشركاء مبرراً لانضمام هذا الشريك الجديد. والمعالجة المحاسبية لإثبات انضمام الشريك الجديد بالدفاتر تختلف باختلاف طريقة حصول الشريك الجديد على حصة في رأسمال الشركة، وهناك حالتين:

الحالة الأولى: قيام الشريك الجديد بشراء حصة في رأس مال أحد أو أكثر من الشركاء القائمين.

الحالة الثانية: قيام الشريك الجديد بضح أموال جديدة لزيادة رأسمال الشركة، استثمار أموال جديدة.

وفي كل الحالتين قد يتفق الشركاء على أحد الاحتمالين التاليين:

1. احتساب حصة الشريك الجديد بعد إعادة التقدير.
2. احتساب حصة الشريك الجديد على أساس القيم الدفترية.

الحالة الأولى: شراء حصة من الشركاء القائمين:

وهذه عبارة عن انتقال ملكية من الشركاء القائمين إلى الشريك الجديد، حيث يشتري الشريك الجديد جزءاً من حصص الشركاء القائمين وبالتالي يبقى إجمالي رأس مال الشركة دون تغيير، حيث أن النقص في حصص الشركاء والقائمين يعتبر زيادة في حصة الشريك الجديد. وقد يتفق الشركاء على إحدى طريقتين لتنفيذ ذلك

1. احتساب حصة الشريك الجديد بعد إعادة التقدير:

قد يتفق الشركاء على ضرورة إعادة تقدير الأصول والالتزامات للشركة، وبالتالي تعديل رؤوس أموال الشركاء القائمين وذلك قبل احتساب وتحديد حصة الشريك الجديد، وتتبع الخطوات التالية:

- يفتح حساب إعادة التقدير ليعكس أثر الزيادة والنقص في الأصول والخصوم، وذلك كما يلي:

- عند زيادة الأصول:

xx	د/ الأصول المختلفة
xx	د/ إعادة التقدير

- عند تخفيض الأصول:

xx	د/ إعادة التقدير
xx	د/ الأصول المختلفة

- عند زيادة الالتزامات:

xx	د/ إعادة التقدير
xx	د/ الالتزامات المختلفة

- عند تخفيض الالتزامات:

xx	د/ الالتزامات
xx	د/ إعادة التقدير

• يقلل حساب إعادة التقدير في حسابات رؤوس أموال الشركاء القائمين وذلك كما يلي:

- في حالة أن الرصيد دائن بحساب إعادة التقدير (أرباح إعادة التقدير):

xx	د/ إعادة التقدير
xx	د/ رؤوس أموال الشركاء القائمين
xx	حسب نسبة توزيع الأرباح والخسائر
xx	ب

- في حالة أن الرصيد مدين بحساب إعادة التقدير (خسائر إعادة التقدير):

xx	د/ رؤوس أموال الشركاء القائمين
xx	حسب نسبة توزيع الأرباح والخسائر
xx	ب
xx	د/ إعادة التقدير

• إذا كانت هناك أي أرباح أو خسائر ظاهرة بالميزانية أو احتياطات أو غيرها يجب

توزيعها على الشركاء القائمين فقط قبل احتساب حصة الشريك الجديد.

• إثبات عملية التنازل للشريك الجديد عن جزء من حصص الشركاء القائمين بعد تعديلها،

ويكون القيد:

xx	د/ رؤوس أموال الشركاء القائمين
xx	حسب الحصة المتنازل عنها
xx	ب
xx	د/ رأس مال الشريك الجديد

- قد يقوم الشريك الجديد بدفع مقابل حصته للشركاء القائمين بإحدى طريقتين:
- أن يقوم الشريك الجديد بدفع مقابل حصته عن طريق صك على مصرف الشركة ويكون القيد:

د/المصرف	××	××
د/ جاري الشركاء القائمين	××	

ويستطيع الشركاء سحب ذلك في أي وقت

- أن يقوم الشريك الجديد بدفع مقابل حصته للشركاء القائمين خارج دفاتر الشركة، وفي هذه الحالة ليس هناك قيد محاسبي لعملية الدفع ولكن يكفي بعمل مذكرة تفيد ذلك بالدفاتر.

مثال (1):

أ، ب شريكان يفتسمان الأرباح والخسائر بنسبة 1:2 وقد كان مركزهم المالي في 2016/12/31 كالتالي:

رأس المال	90000	عقار
أ 200000	110000	سيارات
ب 100000	50000	أثاث
300000	100000	بضاعة
أرباح مجمعة 30000	30000	مدينون
احتياطي عام 30000	20000	مصرف
دائنون 40000		
400000	400000	

وفي ذلك التاريخ اتفقا الشريكان على انضمام الشريك (ج) وذلك حسب الآتي:

1. إعادة التقدير كالتالي:

العقار/ 40000 دينار، سيارات 50000 دينار، أثاث 30000 دينار، بضاعة 110000 دينار.

2. يبيع الشريكان أ، ب نصف حصتيهما في صافي الأصول (بعد إعادة التقدير) للشريك

(ج) وذلك بمبلغ 120000 دينار وذلك من خلال مصرف الشركة.

المطلوب:

1. قيود اليومية لإثبات ما تقدم.

2. بيان المركز المالي للشركة بعد انضمام (ج).

الحل:

ح/إعادة التقدير	
(1) 130000	(2) 10000
130000	مرجل 120000
منقول 120000	(3) 120000
ح/رأس مال (أ)	
(3) 80000	رصيد 200000
160000	(4) 20000
مرجل 160000	(5) 20000
240000	240000
منقول 160000	
ح/رأس مال (ب)	
(3) 40000	رصيد 100000
80000	(4) 10000
مرجل 80000	(5) 10000
120000	120000
منقول 80000	

1	130000	ح/إعادة التقدير
	50000	ح/العقار
	60000	ح/سيارات
	20000	ح/أثاث
2	10000	ح/البضاعة
	10000	ح/إعادة التقدير
3	120000	ح/رأس مال الشركاء
	80000 أ	
	40000 ب	
	120000	ح/إعادة التقدير
4	30000	ح/أرباح مجمعة
	30000	ح/رأس مال الشركاء
	20000 أ	
	10000 ب	
5	30000	ح/احتياطي عام
	30000	ح/رأس مال الشركاء
	20000 أ	
	10000 ب	
6	120000	ح/رأس مال الشركاء
	80000 أ	
	40000 ب	
	120000	ح/رأس مال (ج)
7	120000	ح/المصرف
	120000	ح/جاري الشركاء
	80000 أ	
	40000 ب	

مسودة:

$$\begin{aligned}
 & \text{ما تنازل عنه (أ) بالبيع} = \frac{1}{2} \times 160000 = 80000 \text{ دينار} \\
 & \text{ما تنازل عنه (ب) بالبيع} = \frac{1}{2} \times 80000 = 40000 \text{ دينار} \\
 & \text{حصة الشريك الجديد (ج)} = 120000 \text{ دينار}
 \end{aligned}$$

بقية المسودة:	أ	ب	ج	إجمالي
رؤوس الأموال قبل التعديل	200000	100000	-	300000
(-) خسائر إعادة التقدير	(80000)	(40000)	-	(120000)
	120000	60000		180000
(+) نصيب في الأرباح	20000	10000		30000
(+) نصيب في الاحتياطي	20000	10000		30000
بعد التعديل	160000	80000		240000
التنازل عن 1/2 الحصة	(80000)	(40000)	120000	-0-
بعد التنازل	80000	40000	120000	240000

الميزانية بعد تنفيذ الاتفاق في 2016/12/31

رأس المال	40000	عقار
أ 80000	50000	سيارات
ب 40000	30000	أثاث
ج 120000 240000	110000	بضاعة
دائنون 40000	30000	مدينون
جاري الشركاء	140000	مصرف
أ 80000		
ب 40000 120000		
400000	400000	

2 . احتساب حصة الشريك الجديد على أساس القيمة الدفترية:

قد يتفق الشركاء على عدم إجراء أي تعديلات على الأصول والالتزامات عند قبول انضمام شريك جديد، أي أن انضمام الشريك يكون على أساس القيم المثبتة بالدفاتر. وهنا يجب أن نفرق بين ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: قيام الشريك الجديد بدفع مبلغ مساو لحصته في رأس المال، وهنا لا توجد أية مشكلة، حيث يتم إثبات تنازل الشركاء القائمين عن جزء من حصصهم للشريك الجديد كما سبق الإشارة، وتتم كذلك عملية الدفع إما خارج الدفاتر أو من خلال مصرف الشركة.

الاحتمال الثاني: قيام الشريك الجديد بدفع مبلغ يفوق حصته في رأس المال، والسبب في ذلك هو اقتناع الشركاء بأن هناك شهرة غير ظاهرة بالدفاتر، وأن الزيادة التي دفعها الشريك المنضم تمثل نصيبه في الشهرة. والآن نستعرض المعالجات المحاسبية لهذا الاحتمال:

1 . تحديد قيمة شهرة المحل بالكامل وذلك بإيجاد الفرق (الزيادة) بين حصة الشريك المتفق عليها والمبلغ الذي سيدفعه الشريك الجديد. ثم تضرب هذه الزيادة في مقلوب نسبة الشريك الجديد في رأس المال. فمثلاً، إذا افترضنا أن أ، ب شريكان في شركة أشخاص رأس مالها 180000 دينار مقسم بينهما بالتساوي، وقد اتفقا على بيع نصف حصتيهما للشريك ج مقابل 100000 دينار، فيمكن احتساب الشهرة أو تحديدها كما يلي:

$$\begin{array}{rcl} \text{المبلغ المدفوع (ما سيدفعه ج)} & & 100000 \text{ دينار} \\ \text{الحصة المشتراه } (180000 \times \frac{1}{2}) & & 90000 \\ \hline \text{مقدار الزيادة المدفوعة} & & 10000 \text{ دينار} \end{array}$$

وهذه الزيادة تمثل حصة الشريك (ج) في شهرة المحل، ومعلوم أن حصته المتفق عليها تمثل $\frac{1}{2}$ من رأس مال الشركة، إذاً هذا الفرق (الزيادة) تمثل $\frac{1}{2}$ الشهرة الخاصة بالشركة ككل. الشهرة بالكامل = $10000 \times \frac{1}{2} = 20000$ دينار. إذاً شهرة المحل بالكامل تساوي 20000 دينار.

2 . الأمر الآخر هو أن معالجة الشهرة يتوقف على رغبة الشركاء في إظهار الشهرة بالدفاتر أو عدم إظهارها. • إظهار الشهرة:

إذا رغب الشركاء في إظهار الشهرة بالدفاتر فيجب عمل قيد لإثبات الشهرة وتعليق رؤوس أموال الشركاء القائمين فقط بها، وذلك كما يلي:

20000	ح/الشهرة
20000	ح/ رؤوس أموال الشركاء
	أ 10000
	ب 10000

• عدم إظهار الشهرة بالدفاتر:

إذا اتفق الشركاء على عدم إظهار الشهرة بالدفاتر، فإن الزيادة التي دفعها الشريك الجديد تعتبر مكافأة للشركاء القائمين لتعويضهم عن مشاركته إياهم مستقبلاً في الشهرة غير الظاهرة بالدفاتر.

3. يتم بعد ذلك إثبات ما تنازل عنه الشركاء القائمين عن جزء من حصصهم في رأس المال للشريك الجديد، بالقيد:

د/رأس مال الشركاء القائمين	××	
أ ×		
ب ×		
د/رأس مال الشريك الجديد	××	

مع ملاحظة أن الجزء المتنازل عنه يتأثر بطريقة معالجة الشهرة، وذلك كما يلي:

- إذا اتفق الشركاء على إظهار الشهرة بالدفاتر فيتم احتساب الجزء المتنازل عنه بعد تعديل حصص رؤوس أموال الشركاء القائمين بقيمة شهرة المحل وذلك بزيادتها.
- إما إذا اتفق الشركاء على عدم إظهار الشهرة بالدفاتر فيتم احتساب الجزء المتنازل عنه حسب القيم الدفترية لرؤوس أموال الشركاء القائمين.

4. يتم إثبات قيام الشريك الجديد بدفع مقابل حصته إما من خلال المصرف الخاص بالشركة أو خارجها كما سبق الإشارة.

مثال (2) أ، ب شريكان في شركة أشخاص يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة 1:2 وفيما يلي المركز المالي في 2016/6/30:

الميزانية في 2016/6/30

رأس المال		أراضي	35000
أ 120000		مبان	45000
ب 60000	180000	أثاث	25000
احتياطي عام	30000	بضاعة	45000
دائنون	10000	مدينون	20000
أ. دفع	20000	أ. قبض	35000
		مصرف	35000
	240000		240000

- وفي ذلك التاريخ اتفق الشريكان على أن ينضم إليهما الشريك (ج) بالشروط التالية:
- 1 . يقوم الشريكان أ، ب ببيع ربع حصتيهما في صافي أصول الشركة للشريك (ج) مقابل 67500 دينار .
 - 2 . يقوم الشريك (ج) بإيداع مقابل حصته بخزينة الشركة لحساب الشريكان أ، ب
 - 3 . يقسم الشركاء الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس أموالهم.
 - 4 . اتفق الشركاء على ضرورة إظهار الشهرة بالدفاتر .
- المطلوب: قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم وبيان المركز المالي بعد الانضمام
الحل:
- تمهيد للحل:

- تعديل رؤوس أموال الشريكان أ، ب بقفل الاحتياطي العام فيها:
- | | |
|-----------------------|----------------|
| رؤوس أموال أ، ب | 180000 دينار |
| يضاف: الاحتياطي العام | <u>30000</u> " |
| | 210000 دينار |

- احتساب شهرة المحل:

- ما يدفعه الشريك الجديد 67500 دينار
- الحصة المشتركة $(1/4 \times 210000)$ 52500 "
- 15000 دينار
- قيمة الشهرة بالكامل $= \frac{4}{1} \times 15000 = 60000$ دينار
- رأس مال الشركة بعد التعديلات $= 210000 + 60000 = 270000$
- نصيب (ج) $= \frac{1}{4} \times 270000 = 67500$ دينار

1	30000	ح/الاحتياطي العام ح/رأس مال الشركاء أ 20000 ب 10000
2	60000	ح/ الشهرة ح/ رأس مال الشركاء أ 40000 ب 20000

- التعديلات على رؤوس أموال الشريكان أ، ب

• رأس مال (أ):

رصيد	120000 دينار
+ نصيبه في الاحتياطي	20000 "
+ نصيبه في الشهرة	40000 "
رأس مال (أ) بعد التعديل	180000 دينار

• رأس مال (ب)

رصيد	60000 دينار
+ نصيبه في الاحتياطي	10000 "
+ نصيبه في الشهرة	20000 "
رأس مال (ب) بعد التعديل	90000 دينار

• رأس مال (ج) :

$$\text{ما تنازل عنه (أ)} = \frac{1}{4} \times 180000 = 45000 \text{ دينار}$$

$$\text{ما تنازل عنه (ب)} = \frac{1}{4} \times 90000 = 22500 "$$

$$\text{حصة الشريك (ج)} = 67500 \text{ دينار}$$

$$\text{- حصة (أ) بعد التنازل} = 180000 - 45000 = 135000 \text{ دينار}$$

$$\text{- حصة (ب) بعد التنازل} = 90000 - 22500 = 67500 \text{ دينار}$$

الفيد:

3	45000	ح/رأس مال (أ)
	22500	ح/رأس مال (ب)
	67500	ح/رأس مال (ج)
		(تتأزل أ، ب عن $\frac{1}{4}$ حصتيهما إلى (ج)
4	67500	ح/المصرف
	67500	ح/جاري الشركاء
	45000 أ	
	22500 ب	
		ما دفعه (ج)

- حسابات رأس المال للشركاء أ، ب

ح/ رأس مال (أ)		ح/ رأس مال (ب)	
رصيد	120000	(3)	22500
(1)	20000		
(2)	40000	مرجل	67500
	180000		90000
منقول	135000		
		منقول	67500

- المركز المالي بعد الانضمام

الميزانية في 2016/6/30

أراضي	35000	رأس المال	
مبان	45000	أ	135000
أثاث	25000	ب	67500
شهرة	60000	ج	67500
بضاعة	45000	جاري الشركاء	
مدينون	20000	أ	45000
أ. قبض	35000	ب	22500
مصرف	102500	دائنون	10000
		أ. دفع	20000
	367500		367500

مثال (3):

نفترض نفس المثال السابق باستثناء أن اتفاق الشركاء كان عدم إظهار الشهرة بالدفاتر، فتكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

ملاحظة: الفارق الوحيد بين المثالين أنه في هذه الحالة لا يتم إثبات الشهرة بالدفاتر وبالتالي لا تتأثر رؤوس أموال الشريكان أ، ب بها بالزيادة. وتتأثر رؤوس الأموال لكل من أ، ب بتوزيع الاحتياطي العام عليهما فقط.

تمهيد:

- رأس مال (أ)

رصيد 120000 دينار

+ نصيبه في الاحتياطي 20000 "

رأس مال (أ) بعد التعديل 140000 دينار

- رأس مال (ب)

رصيد 60000 دينار

+ نصيبه في الاحتياطي 10000 " .

رأس مال (ب) بعد التعديل 70000 دينار

- ما تنازل عنه (أ) الى (ج) = $\frac{1}{4} \times 140000 = 35000$ دينار

- ما تنازل عنه (ب) الى (ج) = $\frac{1}{4} \times 70000 = 17500$ " .

حصة (ج) في رأس المال 52500 دينار

القيود:

1	30000	د/الاحتياطي العام د/رأس مال الشركاء أ 20000 ب 10000
2	35000 17500	د/ رأس مال (ب) د/ رأس مال (ب) د/ رأس مال (ج) 52500
3	67500	د/المصرف د/ جاري الشركاء أ 45000 ب 22500

ملاحظة هامة:

لاحظ أن الشريك (ج) دفع 67500 دينار، بينما تحصل على حصة في رأس المال قدرها 52500 دينار ويعتبر الفرق المدفوع بالزيادة للشركاء القائمين مكافأة لهم لتعويضهم عن مشاركة الشريك الجديد في الشهرة مستقبلاً.

د/ رأس مال (ب)	د/ رأس مال (أ)
رصيد 60000	رصيد 120000
(2) 17500	(2) 35000
(1) 10000	(1) 20000
مرحل 52500	مرحل 105000
70000	140000
منقول 52500	منقول 105000

المركز المالي بعد تنفيذ الاتفاق (انضمام الشريك)			
أراضي	35000	رأس المال	
مبان	45000	أ 105000	
أثاث	25000	ب 52500	
بضاعة	45000	ج 52500	210000
مدينون	20000	حسابات جارية	
أ. قبض	35000	أ 45000	
مصرف	102500	ب 22500	67500
		دائنون	10000
		أ. دفع	20000
			307500
			307500

الاحتمال الثالث: قيام الشريك الجديد بدفع مبلغ يقل عن حصته في رأس مال الشركة، والسبب في ذلك اقتناع الشركاء بأن هناك تضخم في قيم الأصول (مغالة في قيم الأصول - أي أكثر من قيمتها الحقيقية)، وفي هذه الحالة يعتبر الفرق (النقص) هو نصيب الشريك الجديد في تضخم الأصول. والآن نستعرض المعالجات المحاسبية لهذا الاحتمال:

1. تحديد قيمة التضخم وذلك بإيجاد الفرق (النقص) بين حصة الشريك الجديد المتفق عليها وبين المبلغ الذي سيدفعه الشريك الجديد. ثم يضرب هذا الفرق (النقص) في مقلوب نسبة الشريك الجديد في رأس المال.
فمثلاً، إذا افترضنا أن أ، ب شريكان في شركة أشخاص برأس مال قدره 60000 دينار مقسم بينهما بالتساوي، واتفقا على بيع ثلث حصتيهما في رأس المال للشريك (ج) مقابل مبلغ وقدره 15000 دينار، فيمكن احتساب التضخم كالتالي:

$$\begin{array}{rcl}
 \text{المبلغ المدفوع (ما سيدفعه ج)} & & 15000 \text{ دينار} \\
 \text{الحصة المشتركة } \left(\frac{1}{3} \times 60000 \right) & & \underline{20000} \\
 & & \text{دينار (5000)}
 \end{array}$$

وهذا النقص يمثل حصة الشريك الجديد في تضخم الأصول، ومعلوم أن حصة الشريك الجديد المتفق عليها تمثل $\frac{1}{3}$ من رأس مال الشركة، إذا هذا الفرق يمثل $\frac{1}{3}$ مبلغ التضخم الكلي للشركة.

$$\text{التضخم بالكامل} = \frac{3}{1} \times 5000 = 15000 \text{ دينار}$$

2 . الأمر الآخر هو معالجة التضخم يتوقف على رغبة الشركاء في إظهاره بالدفاتر أو عدم إظهاره.

• إظهار التضخم بالدفاتر:

إذا رغب الشركاء في إظهار التضخم فيجب عمل قيد لإثباته وتخفيض رؤوس أموال الشركاء القائمين فقط به، وذلك كما يلي:

15000	د/رأس مال الشركاء
	أ 7500
	ب 7500
15000	د/تضخم الأصول

• عدم إظهار التضخم بالدفاتر:

إذا اتفق الشركاء على عدم إظهار التضخم، فلا يجري أي قيد خاص بذلك، وبالتالي فإن الفرق الذي لم يدفعه الشريك الجديد يعتبر تعويضا له عما سوف يتحمله من خسائر مستقبلا من إعادة التقدير.

3 . يتم بعد ذلك إثبات ما تنازل عنه الشركاء القائمين عن جزء من حصصهم في رأس المال للشريك الجديد، بالقيد:

xx	د/رأس مال الشركاء
	أ xx
	ب xx
xx	د/رأس مال الشريك (ج)

مع ملاحظة أن الجزء المتنازل عنه من قبل الشركاء القائمين يتأثر بطريقة معالجة احتياطي التضخم، وذلك كما يلي:

- إذا اتفق الشركاء على إظهار احتياطي تضخم الأصول بالدفاتر فيتم احتساب الجزء المتنازل عنه بعد تعديل حصص رؤوس أموال الشركاء القائمين بقيمة التضخم وذلك بتخفيضها.
- إما إذا اتفق الشركاء على عدم إظهار احتياطي التضخم بالدفاتر فيتم احتساب الجزء المتنازل عنه حسب القيم الدفترية لرؤوس أموال الشركاء القائمين.

4 . يتم إثبات قيام الشريك الجديد بدفع مقابل حصته إما من خلال مصرف الشركة أو خارجها كما سبق الإشارة.

مثال (4): أ، ب شريكان في شركة أشخاص يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي، وكان مركزهم المالي في 2016/1/1 كالتالي:

أراضى	25000	رأس المال	
عقار	35000	أ 60000	
أثاث	15000	ب 60000	
بضاعة	45000	120000	
مدينون	10000	دائنون	15000
مصرف	20000	أ. دفع	15000
	150000	150000	

وفي ذات التاريخ اتفقا الشريكان على انضمام الشريك (ج) بالشروط التالية:

1. بيع الشريكان أ، ب ثلث ($\frac{1}{3}$) حصتيهما في رأس مال الشركة الى الشريك (ج) مقابل مبلغ 30000 دينار تدفع لهما مباشرة.
2. يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر بالتساوي.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم، بافتراض:

أولاً: اتفاق الشركاء على إظهار احتياطي التضخم بالدفاتر.

ثانياً: اتفاق الشركاء على عدم إظهار احتياطي التضخم بالدفاتر.

الحل:

أولاً: الرغبة في إظهار احتياطي التضخم:

تمهيد للحل: احتساب احتياطي التضخم:

ما يدفعه الشريك الجديد (ج)	30000 دينار
الحصة المشتراة ($3/1 \times 120000$)	40000 "
الفرق بالنقص	(10000)

وهذا الفرق يمثل نصيب (ج) في التضخم

قيمة التضخم بالكامل = $10000 \times \frac{1}{3} = 30000$ دينار ويكون القيد بالدفاتر:

30000	ح/ رأس مال الشركاء
	أ 15000
	ب 15000
30000	ح/ احتياطي التضخم

حسابات رأس مال الشريكين أ، ب:

ح/ رأس مال (ب)		ح/ رأس مال (أ)	
رصيد	60000	رصيد	60000
	15000 (1)		15000 (1)
	45000 مرهل		45000 مرهل
	60000		60000
منقول	45000	منقول	45000

ما تتنازل عنه (أ) الى (ج) = $1/3 \times 45000$ = 15000 دينارما تتنازل عنه (ب) الى (ج) = $1/3 \times 45000$ = 15000

حصة (ج) في رأس المال 30000

القيد بالدفاتر:

ح/ رأس مال الشركاء	30000
أ 15000	
ب 15000	
ح/ رأس مال (ج)	30000

وعند ترحيل هذا القيد إلى حسابات رأس المال للشريكين أ، ب تبقى الأرصدة فيها كما يلي:

- رصيد حساب رأس مال (أ) $15000 - 45000 = 30000$ دينار
- رصيد حساب رأس مال (ب) $15000 - 45000 = 30000$ دينار
- ويفتح حساب جديد لرأس مال (ج) ويكون رصيده 30000 دينار
- ثم تعمل مذكرة بدفع المبالغ للشركاء أ، ب من قبل (ج) خارج الشركة.

المركز المالي بعد الانضمام:

الميزانية في 2016/1/1

رأس المال		25000 أراضي	
أ 30000		35000 عقار	
ب 30000		15000 أثاث	
ج 30000	90000	45000 بضاعة	
احتياطي تضخم أصول	30000	10000 مدينون	
دائنون	15000	20000 مصرف	
أ. دفع	15000		
	150000		150000

ثانياً: الرغبة في عدم إظهار التضخم:

- ما يتنازل عنه (أ) إلى (ج) = $1/3 \times 60000 = 20000$ دينار
- ما يتنازل عنه (ب) إلى (ج) = $1/3 \times 60000 = 20000$ دينار
- حصة الشريك (ج) 40000 دينار

القيد بالدفتر:

ح/رأس مال الشركاء		40000
أ 20000		
ب 20000		
ح/رأس مال (ج)	40000	

ويظهر المركز المالي مثل ذلك الذي في بداية هذا المثال باستثناء أن رؤوس أموال الشركاء الثلاث تكون 40000 دينار لكل منهم ومجموعها 120000 دينار.

• الحالة الثانية: استثمار أموال جديدة في الشركة

وفي هذه الحالة يحصل الشريك الجديد على حصة في رأس المال عن طريق استثمار أموال جديدة في الشركة وذلك بتقديم أصول نقدية أو عينية أو كليهما معاً. وهذا بالطبع يؤدي إلى زيادة رأس مال الشركة. ويكون القيد المحاسبي:

ح/الأصول المختلفة	xx	xx
ح/رأس مال الشريك الجديد	xx	

والمشاكل المحاسبية في هذه الحالة تتوقف على ما يتفق عليه الشركاء والمتمثلة في الآتي:

- 1 . استثمار أموال جديدة بعد إعادة التقدير
- 2 . استثمار أموال جديدة على أساس القيم الدفترية.

وفيما يلي نستعرض هذين الأمرين:

أولاً: استثمار أموال جديدة بعد إعادة التقدير

قد يتفق الشركاء على أن يعاد تقدير الأصول والالتزامات لشركة الأشخاص قبل تحديد حصة الشريك الجديد، وبالتالي فإن الشريك الجديد يقدم ما يعادل تماماً حصته في صافي أصول الشركة بعد إعادة تقديرها. وتتلخص المعالجات المحاسبية في الخطوات التالية:

- 1 . يفتح حساب إعادة التقدير سبق شرحه - ويقل رصيده في حسابات رأس المال للشركاء القائمين فقط.
- 2 . إذا كانت هناك أي احتياطات أو أرباح مرحلة من سنوات سابقة أو خسائر أو غير ذلك، فهذه يجب أن تقل في حسابات رأس مال الشركاء القائمين.
- 3 . يثبت ما يقدمه الشريك الجديد بالدفاتر حسب القيد المشار إليه أعلاه، أي بجعل الأصول المقدمة من الشريك الجديد مدينة وحساب رأس ماله دائناً.

مثال (5):

أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وكان المركز المالي للشركة في 2016/12/31 كما يلي:

رأس المال	50000 عقار
60000 أ	60000 سيارات
60000 ب	30000 مباني
180000 ج	40000 بضاعة
40000 دائنون	20000 مدينون
220000	20000 مصرف
	220000

وفي ذلك التاريخ اتفق الشركاء على انضمام (د) طبقاً للشروط التالية:

- 1 . أن يدفع (د) مبلغ يعادل $\frac{1}{4}$ رأس مال للشركة بعد الانضمام.
 - 2 . يعاد تقدير البنود التالية:
- العقار 30000 دينار، سيارات 24000 دينار، مباني 20000 دينار، بضاعة 46000 دينار.
- المطلوب:

قيود اليومية لإثبات ما تقدم، وبيان المركز المالي للشركة بعد الانضمام.

الحل:

د/ رأس مال (أ)		د/ إعادة التقدير		66000	1
رصيد 60000	20000 (1)	د/ العقار	20000		
	40000 مرحل	د/ سيارات	36000		
(3) 60000	60000 منقول	د/ مبان	10000		
40000 منقول		د/ البضاعة		6000	2
د/ رأس مال (ب)		د/ إعادة التقدير	6000		
رصيد 60000	20000 (3)	د/ رأس مال الشركاء		60000	3
	40000 مرحل	أ 20000			
		ب 20000			
60000	60000	ج 20000			
40000 منقول		د/ إعادة التقدير	60000		
د/ رأس مال (ج)		تحديد حصة الشريك الجديد (د):			
رصيد 60000	20000 (3)	رأس مال (أ)	40000 دينار		
	40000 مرحل	رأس مال (ب)	40000		
60000	60000	رأس مال (ج)	40000		
40000 منقول		الإجمالي	120000 دينار		

حصة (د) تساوي $\frac{1}{4}$ رأس مال الشركة بعد الانضمامحصة (د) س = $\frac{1}{4}$ حصص الشركاء أ، ب، ج 120000 دينار وتساوي $\frac{3}{4}$ رأس المالحصة (د) = $\frac{3}{4} \times \frac{1}{4} \times 120000 = 40000$ دينار.

طريقة أخرى:

بما أن إجمالي حصص الشركاء أ، ب، ج = 120000 وهذه تمثل $\frac{3}{4}$ رأس المال

للشركة.

رأس مال الشركة الإجمالي = $\frac{3}{4} \times 120000 = 160000$ دينارحصة الشريك الجديد (د) = $120000 - 160000 = 40000$ دينار

المركز المالي بعد الانضمام:

الميزانية في 2016/12/31

رأس المال	30000	عقار
أ 40000	24000	سيارات
ب 40000	20000	مبان
ج 40000	46000	بضاعة
د 40000	20000	مدينون
دائنون 40000	60000	مصرف
200000	200000	

ثانيا : استثمار أموال جديدة على أساس القيم الدفترية

قد يتفق الشركاء على ضم شريك جديد دون إجراء إعادة تقدير الأصول والالتزامات على أن يقوم الشريك بتقديم أموالاً لقاء حصة في رأس مال الشركة.

والمعاملات المحاسبية في هذه الحالة تتوقف على مقدار ما يدفعه الشريك الجديد، وهنا يمكن التفرقة بين ثلاثة احتمالات:

1 . المبلغ الذي يدفعه الشريك الجديد مساو لحصته في رأس المال، وفي هذه الحالة ليست هناك أية مشاكل محاسبية.

2 . المبلغ الذي يدفعه الشريك الجديد يفوق حصته في رأس المال، وفي هذه الحالة ينتج عن ذلك وجود شهرة وتعالج كما سبق الإشارة إليه سابقاً فيما يتعلق بالاتفاق على إظهار الشهرة أو عدم إظهارها (سبق شرح ذلك).

3 . المبلغ الذي يدفعه الشريك الجديد يقل عن حصته في رأس المال، وفي هذه الحالة ينتج عن ذلك وجود تضخم أصول، ويعالج كما سبق الإشارة إليه فيما يتعلق بالاتفاق على إظهار التضخم بالدفاتر أو عدم إظهاره (سبق شرح ذلك).

مثال (6) دفع مبلغ يفوق الحصة المشتراه:

أ، ب شريكان في شركة أشخاص يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس أموالهم، واليك

المركز المالي للشركة في 2016/12/31:

أراضي	35000	رأس المال	
عقار	45000	أ 150000	
أثاث	15000	ب 50000	200000
بضاعة	65000	حسابات جارية	
مدينون	25000	أ 7000	
أ. قبض	30000	ب 3000	10000
مصرف	35000	دائنون	25000
		أ. دفع	15000
			250000
	250000		

وقد اتفق الشركاء على انضمام الشريك (ج) بالشروط التالية:

1. عدم إجراء أي تعديلات على قيم الأصول والالتزامات.
2. يقوم الشريك الجديد (ج) بدفع مبلغ 100000 دينار مقابل $\frac{1}{4}$ رأس مال الشركة بعد الانضمام.
3. يقتسم الشركاء الأرباح والخسائر مستقبلاً بنسبة (2:1:3).
4. بقاء الحسابات الجارية للشريكين أ، ب كما هي.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم بافتراض

1. اتفق الشركاء على إظهار الشهرة بالدفاتر.
2. اتفق الشركاء على عدم إظهار الشهرة بالدفاتر.

الحل:

1. الرغبة في إظهار الشهرة بالدفاتر:

المبلغ المدفوع من قبل الشريك (ج)	100000 دينار
الحصة المشتراه ¹ ($\frac{1}{4} \times 300000$)	75000
ما يدفع بالزيادة	25000
الشهرة بالكامل = $\frac{1}{4} \times 25000$	100000 دينار

¹ بما فيها حصة الشريك الجديد

تثبت الشهرة بالدفاتر بالقيد:

100000	د/ الشهرة	
75000	د/ رأس مال (أ)	
25000	د/ رأس مال (ب)	
	(بنسبة رؤوس الأموال 1:3)	
100000	د/ المصرف	
100000	د/ رأس مال (ج)	
	إثبات حصة (ج)	

وتظهر الميزانية بعد الانضمام كما يلي:

الميزانية في 2016/12/31

رأس المال	شهرة	100000
أ 225000	أراضي	35000
ب 75000	عقار	45000
ج 100000	أثاث	15000
400000	بضاعة	65000
حسابات جارية	مدينون	25000
أ 7000	أ. قبض	30000
ب 3000	مصرف	135000
10000		
دائنون		
25000		
أ. دفع		
15000		
450000		450000

2 . الرغبة في عدم إظهار الشهرة بالدفاتر:

في هذه الحالة يعتبر الفرق بين ما دفعه الشريك الجديد وبين حصته في رأس المال (أي ما دفع بالزيادة) وقدره 25000 دينار بمثابة تعويض أو مكافأة للشركاء القائمين يرحل إلى حسابات رؤوس أموالهم، وبالتالي تعلق رؤوس أموال الشركاء القائمين بحصة الشريك الجديد في الشهرة. والقيد يكون

100000	د/ المصرف	
	إلى مذكورين	
18750	د/ رأس مال (أ)	
6250	د/ رأس مال (ب)	
75000	د/ رأس مال (ج) (الشريك الجديد)	

مثال (7): دفع مبلغ يقل عن الحصة المشتراه

أ، ب شريكان في شركة أشخاص يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة 1:2 والآتي المركز المالي للشركة في 2016/12/31:

رأس المال	أراضي	50000
أ 200000	مبان	45000
ب 100000	سيارات	35000
300000	بضاعة	75000
دائنون 50000	مدينون	35000
	أ. قبض	20000
	مصرف	90000
350000	350000	

وقد اتفق الشريكان على انضمام الشريك (ج) بالشروط التالية:

1. يقوم الشريك (ج) بدفع مبلغ 80000 دينار مقابل حصته في رأس مال الشركة والتي تعادل ربع رأس المال بعد الانضمام.
 2. عدم إجراء أية تعديلات على الأصول والالتزامات.
 3. يقتسم الشركاء مستقبلاً الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس أموالهم.
- المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بافتراض:

- أولاً: الرغبة في إظهار احتياطي التضخم بالدفاتر.
ثانياً: الرغبة في عدم إظهار الاحتياطي بالدفاتر.

الحل: أولاً: الرغبة في إظهار الاحتياطي

تمهيد: تحديد احتياطي التضخم

$$\begin{aligned}
 & \text{ما دفعه الشريك الجديد (ج)} \\
 & \text{قيمة الحصة المشتراه}^2 \left(\frac{1}{4} \times 380000 \right) \\
 & \text{الفرق بالنقص} \\
 & \text{التضخم بالكامل} = \frac{1}{4} \times 15000 = 37500
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 & 80000 \text{ دينار} \\
 & 95000 \text{ " } \\
 & 15000 \text{ (دينار)} \\
 & 60000 \text{ دينار}
 \end{aligned}$$

² بما فيها حصة الشريك الجديد.

القيد بالدفاتر:

د/ رأس مال (أ)		د/ رأس مال (أ)		40000	1
رصيد	200000	(1)	40000	20000	
		مرحل	160000		
	200000		200000		
منقول	160000				
د/ رأس مال (ب)		د/ رأس مال (ب)		60000	2
رصيد	100000	(1)	20000	80000	
		مرحل	80000		
	100000		100000		
منقول	80000				

الميزانية في 2016/12/31 (بعد الانضمام)

رأس المال	50000	أراضي	50000
أ 160000		مبان	45000
ب 80000		سيارات	35000
ج 80000	320000	بضاعة	75000
احتياطي تضخم أصول	60000	مدينون	35000
دائنون	50000	أ. قبض	20000
		مصرف	170000
	430000		430000

ثانيا: الرغبة في عدم إظهار الاحتياطي

في هذه الحالة يعتبر الفرق الذي لم يدفع 15000 دينار مكافأة للشريك الجديد لتحمله الخسائر المتوقعة مستقبلا لو تم إعادة تقدير الأصول والالتزامات. ويتم إثبات حصة الشريك الجديد بقيمة الحصة التي اشتراها الشريك الجديد (95000 دينار) والتي تمثل $\frac{1}{4}$ رأس مال الشركة بعد الانضمام، كما يتم إثبات ما دفعه الشريك الجديد بجعل حساب المصرف مدينا به (80000 دينار) والفرق بين المبلغين (15000 دينار) بخفض به رؤوس أموال الشريكين أ، ب بنسبة توزيع الأرباح والخسائر (1:2)، وبالتالي يخفض رأس مال (أ) بمبلغ 10000 دينار ورأس مال (ب) بمبلغ 5000 دينار، والقيد هو كالتالي:

د/ رأس مال (أ)		10000
د/ رأس مال (ب)		5000
د/ المصروف		80000
د/ رأس مال الشريك الجديد (ج)	95000	

المركز المالي يكون كالتالي:

رأس المال	أراضي	50000
أ 190000	مبان	45000
ب 95000	سيارات	35000
ج 95000	بضاعة	75000
380000	مدينون	35000
دائنون 50000	أ. قبض	20000
	مصرف	170000
430000		430000

ملخص الفصل

انضمام شريك جديد

(1) شراء حصة من الشركاء القدامى

الاحتمال الأول: على أساس إعادة التقدير:

1. يفتح حساب إعادة التقدير لإثبات الزيادة أو النقص في الأصول والالتزامات.
2. يقفل حساب إعادة التقدير في رؤوس أموال الشركاء القدامى فقط.
 - إذا كان رصيده مدين (خسارة) تخفض به رؤوس الأموال.
 - إذا كان رصيده دائن (ربح) تعلق به رؤوس الأموال.
3. إذا كانت هناك أية أرباح أو خسائر أو احتياطات، توزع على رؤوس أموال الشركاء القدامى (حسب نسب التوزيع).
4. إذا كانت هناك أي أرصدة مدينة أو دائنة في حسابات جاري الشركاء فيجب أن تقفل في رؤوس أموالهم.
5. إثبات عملية التنازل بالبيع كالتالي:

د/رؤوس أموال الشركاء (المتنازلين)	××
د/ رأس مال الشريك الجديد	××

6. إثبات عملية الدفع للشركاء المتنازلين
 - من خلال مصرف الشركة:

د/ المصرف	××
د/جاري الشركاء (المتنازلين)	××

- خارج الشركة: 59110

عمل مذكرة تفيد بإتمام عملية الدفع خارج الشركة.

الاحتمال الثاني: على أساس القيم الدفترية:

هناك ثلاث حالات:

1. قيام الشريك الجديد بدفع مبلغ مساوي لحصته في رأس المال
 - تثبت عملية التنازل كما سبق
 - وتثبت عملية الدفع

- 2 . قيام الشريك الجديد بدفع مبلغ أكبر من حصته في رأس المال (وجود شهرة)
- يتم تحديد الشهرة = الفرق المدفوع بالزيادة \times مقلوب نسبة الشريك الجديد في رأس المال.
 - إذا اتفق الشركاء على إظهار الشهرة بالدفاتر، يؤدي ذلك إلى زيادة رؤوس أموال الشركاء القدامى بنصيب كل منهم في الشهرة.
 - أما إذا اتفقوا على عدم إظهار الشهرة بالدفاتر، فيعتبر الفرق الذي دفع بالزيادة مكافأة للشركاء القدامى.
 - إثبات عملية التنازل كما سبق
 - إثبات عملية الدفع

- 3 . قيام الشريك الجديد بدفع مبلغ أقل من حصته في رأس المال (وجود تضخم أصول)
- يتم تحديد احتياطي التضخم = الفرق بالنقص \times مقلوب نسبة الشريك الجديد في رأس المال.
 - إذا اتفق الشركاء على إظهار التضخم بالدفاتر، يؤدي ذلك إلى تخفيض رؤوس أموال الشركاء القدامى بنصيب كل منهم في التضخم.
 - أما إذا اتفقوا على عدم إظهار التضخم، فيعتبر النقص في المبلغ المدفوع مكافأة للشريك الجديد (أو تعويضاً له) لتحمله الخسائر مستقبلاً.
 - إثبات عملية التنازل كما سبق.
 - إثبات عملية الدفع

2 . استثمار أموال جديدة

الاحتمال الأول: على أساس إعادة التقدير

- 1 . يفتح حساب إعادة التقدير ويقفل رصيده في حسابات رؤوس أموال الشركاء القدامى (كما سبق الإشارة).
- 2 . أي خسائر أو أرباح سابقة أو احتياطات يجب توزيعها على الشركاء القدامى من خلال رؤوس أموالهم.
- 3 . أي أرصدة مدينة أو دائنة في حسابات جاري الشركاء يجب قفلها في حسابات رؤوس أموالهم.

4 . إثبات حصة الشريك الجديد:

ح/ الأصول المختلفة (نقدية أو غير نقدية)	xx	
ح/ رأس مال الشريك الجديد	xx	

الاحتمال الثاني: على أساس القيم الدفترية:

هناك ثلاث حالات:

- 1 . المبلغ المدفوع يساوي حصة الشريك الجديد المتفق عليها.
(تتبع نفس الإجراءات السابقة مع عدم فتح حساب إعادة التقدير).
- 2 . المبلغ المدفوع أكبر من الحصة المتفق عليها.
أي أن هناك شهرة وتعالج مثل ما سبق شرحه، باستثناء أنه في حالة عدم إظهار الشهرة، تعلق رؤوس أموال الشركاء القدامى بمقدار الفرق فقط.
- 3 . المبلغ المدفوع أقل من الحصة المتفق عليها
أي أن هناك تضخم أصول، ويعالج مثل ما سبق، باستثناء أنه في حالة عدم إظهار التضخم تخفض رؤوس أموال الشركاء القدامى بمقدار الفرق فقط.

تمارين على

انضمام شريك جديد

1. أ، ب شريكان يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة 2:3 وفي 2016/1/1 كانت حصصهم في صافي أصول الشركة كالتالي:

أ 40000 دينار

ب 50000 "

وفي ذلك التاريخ وافق الشريكان على انضمام (ج) على أن يدفع 30000 دينار تستثمر في أعمال الشركة.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية الانضمام بافتراض:

أولاً: حصة الشريك (ج) الثلث (1/3) مع الاتفاق على عدم إجراء أي تعديلات.

ثانياً: حصة الشريك (ج) الخمس واتفق الشركاء على إظهار الفرق (بالدفاتر) بالكامل.

2. أ، ب، ج شركاء متضامنون، وقد كانت أرصدة حسابات رؤوس أموالهم وكذلك أنصبتهم في الأرباح والخسائر كالتالي:

أ 60000 دينار 50%

ب 40000 " 30%

ج 25000 " 20%

وقد اتفق الشركاء على انضمام (د) على أن يقوم بدفع مبلغ 15000 دينار للشركاء نظير حصة تعادل 10% من رأس المال والأرباح، كما اتفق الشركاء على عدم إظهار الفرق بالدفاتر في حالة وجوده.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لإثبات هذا الاتفاق.

3. فيما يلي المركز المالي لشركة أشخاص في 2016/12/31:

رأس المال		مباني	50000
أ 60000		مجمع استهلاك	(20000)
ب 40000	100000	أثاث	30000
دائنون	70000	مجمع استهلاك	(10000)
أ. دفع	45000	بضاعة	35000
		مدينون	100000
		مصرف	30000
	215000		215000

وفي ذلك التاريخ وافق الشريكان على انضمام (ج) حسب الشروط التالية:

- 1 . يبيع الشريكان أ، ب $\frac{1}{4}$ حصتيهما للشريك (ج) على أن يكون السداد من خلال مصرف الشركة.
 - 2 . يعاد التقدير كالتالي:
 - شهرة المحل 20000 دينار .
 - تخفيض مجمع استهلاك المباني بمبلغ 15000 دينار .
 - تكوين م. د. م فيها مبلغ 10000 دينار .
 - تقدر البضاعة بمبلغ 30000 دينار .
- المطلوب:
- 1 . قيود اليومية لإثبات ما تقدم.
 - 2 . بيان المركز المالي بعد الانضمام.

- 4 . أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (5:3:2)، وقد اتفق الشركاء على انضمام (د) نظير حصة تعادل $\frac{1}{4}$ رأس المال بعد الانضمام، وكان مركزهم المالي في 2016/12/31، وهو تاريخ الانضمام، كما يلي:

أصول ثابتة	200000	رأس المال
أصول متداولة	70000	أ 20000
(غير نقدية)		ب 60000
نقدية	40000	ج 100000 180000
		الالتزامات متداولة 130000
	310000	310000

المطلوب:

- قيود اليومية لإثبات حصة الشريك (د) بافتراض:
- أولاً: أن الشريك (د) استثمر مبلغ 70000 دينار مع الاتفاق على:
- 1 . عدم إظهار الفرق بالدفاتر .
 - 2 . إظهار الفرق بالدفاتر .
- ثانياً: أن الشريك (د) استثمر مبلغ 50000 دينار مع الاتفاق على:
- 1 . عدم إظهار الفرق بالدفاتر .
 - 2 . إظهار الفرق بالدفاتر .

5. حسن و خليل شريكان يقتسمان الارباح والخسائر بنسبة 2:3 وقد ظهرت الميزانية في 2016/12/31 كما يلي:

رأس المال		أراضي	5250
حسن 8500		آلات	3075
خليل 3500	12000	بضاعة	4500
احتياط عام	2000	مدينون	3000
دائنون	1975	م. د. م. فيها	2850 (150)
		مصرف	300
	<u>15975</u>		<u>15975</u>

وقد اتفق الشريكان على انضمام خالد بحصة تساوي 5/1 من الأرباح على أن يدفع مبلغ يعادل ¼ رأس المال للشريكين حسن و خليل، وعلى أن تبقى نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين حسن و خليل كما كانت من قبل، فإذا علمت أنه اتفق على تقدير شهرة المحل بمبلغ 6000 دينار وإظهارها بالدفاتر. المطلوب:

إثبات قيود اليومية لتنفيذ الاتفاق، مع بيان نسب توزيع الأرباح والخسائر الجديدة. وبيان المركز المالي بعد انضمام خالد وذلك بافتراض:

1. شراء خالد حصة من الشركاء الأصليين.
2. استثماره أموال جديدة في الشركة.

6. أ، ب شريكان في شركة أشخاص يقتسمون الارباح والخسائر بنسبة (1:2) وكانت الميزانية في 2016/12/31 كما يلي:

رأس المال		أصول نقدية	17000
أ 7000		مصرف	2000
ب 5000	12000		
احتياط عام	3000		
دائنون	4000		
	<u>19000</u>		<u>19000</u>

- وقد اتفق الشريكان في ذلك التاريخ على انضمام (ج) بالشروط التالية:
- أ. يتنازل أ، ب عن 5/1 حصتيهما في رأس المال للشريك الجديد.
 - ب. يقتسم الشركاء الارباح والخسائر مستقبلاً (1:2:2)
 - ج. تقدر شهرة المحل بمبلغ 1500 دينار، مع استمرار عدم ظهورها بالدفاتر.
 - د. يسدد (ج) المبلغ للشركاء القدامى عن طريق مصرف الشركة.
- المطلوب:

1. إثبات قيود اليومية لتنفيذ الاتفاق.
2. بيان المركز المالي بعد الانضمام.

7. كان المركز المالي للشريكين أ، ب كالتالي:

رأس المال	19000 أصول غير نقدية
9000 أ	2000 مصرف
6000 ب	15000
احتياط عام	2500
دائنون	3500
21000	21000

علماً بأن أ، ب يقتسمان الارباح والخسائر بنسبة 2:3 وقد اتفق الشريكان على انضمام (ج) بالشروط التالية:

1. استثمار مبلغ 4400 دينار في الشركة.
 2. تقدر شهرة المحل بمبلغ 2400 دينار على أن تظل مستترة (غير ظاهرة).
 3. يقتسم الشركاء الارباح والخسائر مستقبلاً بنسبة (1:2:3)
- المطلوب:

1. قيود اليومية لإثبات ما تقدم.
2. بيان المركز المالي بعد الانضمام.

الفصل السادس انفصال شريك

١٢/٢٩



بعد الانتهاء من دراسة الفصل يجب أن تكون قادرا على:

✓ تحديد الطرق المختلفة لانفصال شريك من الشركة.

✓ المعالجة المحاسبية لطرق وحالات انفصال شريك.

265

الفصل السادس

انفصال شريك

يتم انفصال شريك من شركة أشخاص إما بسبب الوفاة أو لأي سبب آخر، وعادة ما تستمر الشركة في أعمالها حتى بعد انفصال شريك ما لم ينص في عقد التأسيس أن انفصال أي شريك ينهي أعمال الشركة. في حالة ما إذا كان هناك شريكان في الشركة وانفصل أحدهما فإن الشركة بالطبع تنهي ويتم تصفيتها.

وعند انفصال شريك يتم تحديد حقوقه في أرباح وخسائر الشركة من بداية السنة حتى تاريخ الانفصال وكذلك نصيبه في صافي أصول الشركة. ويتم بعد ذلك سداد حقوقه إما من موارد الشركة أو من الموارد الشخصية للشركاء.

المعالجات المحاسبية للانفصال:

هناك طريقتين لمعالجة عملية الانفصال وهما:

أولاً: طريقة التقدير الفعلي لحقوق الشريك المنفصل.

ثانياً: طريقة التقدير الخيالي لحقوق الشريك المنفصل.

وفيما يلي نستعرض الطريقتين بشيء من التفصيل

أولاً: طريقة التقدير الفعلي:

١. تحديد حقوق الشريك المنفصل:

(أ) يتم إعداد القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) في تاريخ الانفصال، وذلك لتحديد حصة الشريك المنفصل في الأرباح والخسائر، وتوزع نتيجة النشاط على جميع الشركاء على رؤوس أموالهم أو حساباتهم الجارية حسب النسبة المتفق عليها.

(ب) يتم تحديد حقوق الشريك المنفصل في صافي قيمة الأصول بعد إعادة التقدير لأصول والتزامات الشركة، وتوزع نتيجة إعادة التقدير على جميع الشركاء ويرحل نصيب كل شريك إلى حساب رأسماله أو حساب الجاري.

(ج) في حالة وجود أي أرباح أو خسائر سابقة فيجب قفلها في رؤوس أموال الشركاء أو حساباتهم الجارية.

(د) إذا كان هناك حساب جاري للشريك المنفصل فيجب قفله في رأس ماله.

2. سداد حقوق الشريك المنفصل:

عندما يتفق الشركاء على طريقة التقدير الفعلي لتحديد حقوق الشريك المنفصل فإن المبلغ الذي سيدفع له يكون مساوياً لحقوقه التي تم تحديدها فعلياً حسب الخطوات السابقة. أما عملية أو طريقة السداد فإنها تتم بإحدى طريقتين:

السداد من الموارد الشخصية للشركاء الباقين

قد يتم السداد عن طريق قيام شريك أو أكثر من الشركاء الباقين بشراء حصة الشريك المنفصل وذلك من أموالهم الخاصة. وبالتالي يتم انتقال حقوق الشريك المنفصل إلى الشريك أو الشركاء المعنيين، ويكون القيد كالتالي:

د/رأس مال الشريك المنفصل	xx	
د/ رأس مال الشريك أو الشركاء الآخرين	xx	

لاحظ أن حساب رأس مال الشريك المنفصل قد جمعت فيه جميع حقوقه، وبهذا القيد يقلل حسابه في الدفاتر. أما عملية السداد فلا تثبت بالدفاتر، ولكن يكفي بعمل مذكرة تفيد بذلك.

السداد من موارد الشركة

قد يتفق الشركاء على سداد حقوق الشريك المنفصل من موارد الشركة، وفي هذه الحالة ينتج عن ذلك تخفيض في أصول الشركة (المصرف أو النقدية ...) وتمحى حصة الشريك المنفصل في رأس المال.

ويكون القيد:

د/ رأس مال الشريك المنفصل	xx	
د/ المصرف / النقدية ...	xx	

مثال (1) (تقدير فعلي والسداد من الموارد الشخصية)

أ، ب، ج شركاء متضامنون يقسمون أ. ب. خ بالتساوي وفي 2016/6/30 انفصل الشريك (ج)، وتم إعداد القوائم المالية في تاريخ الانفصال ووزعت أرباح الفترة على الحسابات الجارية للشركاء وكانت الميزانية كالتالي:

أراضي	20000	رأس المال	
مبان	25000	أ 30000	
سيارات	15000	ب 25000	
بضاعة	15000	ج 15000	70000
مدينون	13000	حسابات جارية	
مصرف	35000	أ 16000	
		ب 17000	
		ج 5000	38000
		دائنون	15000
			123000
			123000

فإذا علمت أن الشركاء اتفقوا على ما يلي:

1. إعادة تقدير الأصول كالتالي: أراضي 35000 دينار، مبان 23000 دينار، سيارات 12000 دينار، بضاعة 35000 دينار.
2. يقوم الشريكان أ، ب بدفع مبلغ مساوٍ لحقوق (ج) بعد تركيزها في حساب رأس ماله وذلك من مواردهم الخاصة.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم مع بيان الميزانية بعد الانفصال.

الحل:

5000	1	د/ إعادة التقدير	د/ إعادة التقدير
2000		د/ مبان	(1) 5000
3000		د/ سيارات	30000
15000	2	د/ الأراضي	35000
20000		د/ البضاعة	10000
35000		د/ إعادة التقدير	(3) 10000
30000	3	د/ إعادة التقدير	10000
10000		د/ رأس مال (أ)	30000
10000		د/ رأس مال (ب)	
10000		د/ رأس مال (ج)	

4	5000	د/جاري (ج)
	5000	د/رأس مال (ج)
5	30000	د/رأس مال (ج)
	15000	د/رأس مال (أ)
	15000	د/رأس مال (ب)
		عمل مذكرة تفيد السداد

رأس مال أ، ب بعد الانفصال

ب	أ	رصيد
25000	30000	أرباح إعادة التقدير
10000	10000	جزء من حصة (ج)
15000	15000	
50000	55000	

الميزانية بعد الانفصال

رأس المال		أراضي	35000
أ 55000		مبان	23000
ب 50000	105000	سيارات	12000
حسابات جارية		بضاعة	35000
أ 16000		مدينون	13000
ب 17000	33000	مصرف	35000
دائنون	15000		
	153000		153000

مثال (2): بافتراض نفس المثال السابق غير أن سداد حقوق الشريك المنفصل (ج) يكون عن طريق موارد الشركة.

الحل: نفس القيود السابقة حتى القيد رقم (4) ثم إثبات عملية السداد من موارد الشركة بالقيد:

30000	د/رأس مال (ج)
30000	د/المصرف

الميزانية بعد الانفصال

أراضي	35000	رأس المال	
مبان	23000	أ 40000	
سيارات	12000	ب 35000	75000
بضاعة	35000	حسابات جارية	
مدينون	13000	أ 16000	
مصرف	5000	ب 17000	33000
		دائنون	15000
			123000
			123000

ثانياً: طريقة التقدير الجزافي

قد يتفق الشركاء على تقدير حقوق الشريك المنفصل جزافياً أي تقديرياً وليس عن طريق إعداد القوائم المالية وما لذلك من مجهود لعمليات الجرد والتسويات وإعداد الحسابات الختامية وتبعاً لهذه الطريقة تتبع الخطوات التالية للمعالجة المحاسبية لعملية الانفصال:

I . تحديد حقوق الشريك المنفصل كما يلي:

أ) يتم تقدير نصيب الشريك المنفصل من أرباح الفترة حتى تاريخ الانفصال على إحدى الأسس التالية:

- على أساس نسبة معينة من رأس المال.
- على أساس نصيبه من أرباح العام السابق.
- على أساس متوسط الأرباح لعدد معين من السنوات الماضية.

أو أي طريقة أخرى يتفق عليها.

ب) يتم تحديد نصيب الشريك المنفصل في صافي قيمة الأصول طبقاً للقيم الواردة بالدفاتر والظاهرة على آخر ميزانية قبل الانفصال.

ج) إذا كانت هناك أي أرباح أو خسائر سابقة توزع على رؤوس أموال الشركاء جميعاً بالنسبة المتفق عليها.

د) إذا كان هناك رصيداً في حساب جاري الشريك المنفصل فيجب قفله أيضاً في حساب رأس ماله الذي تجمع فيه كل حقوقه.

2. سداد حقوق الشريك المنفصل:

إذا اتفق الشركاء على تحديد حقوق الشريك المنفصل على أساس جزافي فإن المشاكل أو المعالجات المحاسبية تتوقف على ما مقدار ما دفع للشريك المنفصل، وهناك ثلاثة احتمالات: الاحتمال الأول: المبلغ الذي يدفع للشريك المنفصل معادل تماماً لحقوقه. وفي هذه الحالة ليس هناك مشكلة ويتم إثبات عملية السداد حسب طريقة الدفع المتفق عليها وذلك كما يلي:

(أ) إذا كان السداد من موارد الشركاء الخاصة يكون القيد:

ح/رأس مال الشريك المنفصل	xx	
ح/رأس مال الشريك /الشركاء الباقين	xx	

ثم تكتب مذكرة تفيد عملية الدفع خارج دفاتر الشركة

(ب) إذا كان السداد من موارد الشركة فيكون القيد:

ح/رأس مال الشريك المنفصل	xx	
ح/المصرف / النقدية	xx	

الاحتمال الثاني: المبلغ الذي يدفع للشريك المنفصل يفوق حقوقه

في هذه الحالة يجب اعتبار الزيادة التي دفعت للشريك المنفصل هي مقابل نصيب الشريك المنفصل في الشهرة غير المثبتة في الدفاتر. والمعالجات المحاسبية تتعلق بالأمر التالية:

1. تحديد قيمة شهرة المحل وذلك باحتساب الزيادة المدفوعة وضربها في مقلوب نسبة الشريك المنفصل في الأرباح والخسائر (كما سبق شرحها).

2. معالجة الشهرة تتوقف على رغبة الشركاء المتمثلة في الآتي:

أ. قد يرغب الشركاء في إظهار الشهرة بالكامل بالدفاتر وهنا يتم إثبات الشهرة بالدفاتر بجعلها مدينة بكاملها ويجعل رؤوس أموال جميع الشركاء دائنة كل حسب نصيبه منها.

ب. قد يرغب الشركاء في إظهار الشهرة جزئياً وذلك بقيمة نصيب الشريك المنفصل فقط (مقدار الزيادة المدفوعة) بجعلها مدينة بهذا الجزء ورأس مال الشريك المنفصل دائنة بنفس القيمة.

ج. قد يرغب الشركاء في عدم إظهار الشهرة إطلاقاً، فلا تثبت الشهرة بالدفاتر وتعتبر الزيادة المدفوعة مكافأة للشريك المنفصل لتعويضه عن نصيبه في الشهرة.

3 . إثبات عملية السداد إما من الموارد الخاصة للشركاء الباقين، وهنا يتم إثبات انتقال الحقوق للشركاء الذين قاموا بالدفع (الذين اشتروا حصة الشريك المنفصل) مع عمل مذكرة تفيد الدفع.

أما إذا كانت عملية السداد من موارد الشركة، فيتم إثبات عملية السداد يجعل رأس مال الشريك المنفصل مدينياً وحساب المصرف دائناً.

ملاحظة هامة:

يجب ملاحظة أنه عند الاتفاق على عدم إظهار الشهرة إطلاقاً والسداد من موارد الشركة، فيجب تعويض الشريك المنفصل بنصيبه في الشهرة وذلك بجعل حساب رأس ماله دائناً وحسابات رؤوس أموال الشركاء الباقين مدينة بمقدار الفرق كل حسب نسبته.

مثال (3): (السداد من موارد الشركاء الباقين)

أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد اتفقوا على انفصال الشريك (ج) على أن يتم تقدير حقوقه جزافياً وذلك كما يلي:

1 . تقدر حصة في رأس المال بمبلغ 80000 دينار على أساس آخر ميزانية قبل الانفصال.

2 . يقدر نصيبه في الأرباح عن الفترة من بداية السنة حتى تاريخ الانفصال على أساس 20% من رأس ماله.

3 . كان رصيد حسابه الجاري 4000 دينار (دائن) في تاريخ الانفصال.

فإذا علمت أن الشريكان أ، ب قاما يدفع مبلغ 115000 دينار من أموالهم الخاصة سداد الحقوق الشريك المنفصل.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم بافتراض:

أولاً: إظهار الشهرة بالكامل.

ثانياً: إظهار الشهرة بنصيب الشريك المنفصل.

ثالثاً: عدم إظهار الشهرة إطلاقاً.

الحل:

تمهيد تحديد حقوق الشريك المنفصل حسابياً وتحديد قيمة الشهرة:

رصيد حساب رأس ماله	80000 دينار
نصيبه في الأرباح ($20\% \times 80000$)	16000 "
رصيد حسابه الجاري الدائن	4000 "
إجمالي حقوق (جـ)	100000 دينار
المبلغ المدفوع سداداً لحقوقه	115000 "
الفرق المدفوع بالزيادة	15000 دينار
قيمة الشهرة $= \frac{3}{1} \times 15000$	45000 دينار

القيود المحاسبية:

أولاً: إظهار الشهرة بالكامل

1	16000	د/ التوزيع
	16000	د/ رأس مال (جـ)
2	4000	د/ جاري (جـ)
	4000	د/ رأس مال (جـ)
3	45000	د/ الشهرة
	15000	د/ رأس مال (أ)
	15000	د/ رأس مال (ب)
	15000	د/ رأس مال (جـ)
4	115000	د/ رأس مال (جـ)
	57500	د/ رأس مال (أ)
	57500	د/ رأس مال (ب)
		عمل مذكرة تفيد السداد من
		الأموال الخاصة

د/ رأس مال (جـ)

رصيد	80000	(4) 115000
(1)	16000	
(2)	4000	
(3)	15000	
	115000	115000

ثانيا: إظهار الشهرة بنصيب الشريك المنفصل

1	16000	د/ التوزيع د/ رأس مال (ج)
2	40000	د/ جاري (ج) د/ رأس مال (ج)
3	15000	د/ الشهرة د/ رأس مال (ج)
4	115000	د/ رأس مال (ج) د/ رأس مال (أ) د/ رأس مال (ب)
		عمل مذكرة تفيد السداد من الأموال الخاصة

د/ رأس مال (ج)

رصيد	80000	(4) 115000
(1)	16000	
(2)	4000	
(3)	15000	
	<u>115000</u>	<u>115000</u>

ثالثا: عدم إظهار الشهرة

1	16000	د/ التوزيع د/ رأس مال (ج)
2	40000	د/ جاري (ج) د/ رأس مال (ج)
3		ليس هناك قيد للشهرة
4	100000	د/ رأس مال (ج) د/ رأس مال (أ) د/ رأس مال (ب)
		عمل مذكرة تفيد السداد من الأموال الخاصة

ح/رأس مال (ج)		
رصيد	80000	(4) 100000
(1)	16000	
(2)	4000	
	<u>100000</u>	<u>100000</u>

مثال (4) السداد من موارد الشركة:

أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وكانت رؤوس أموالهم 30000 دينار، 30000 دينار، 35000 دينار على التوالي. وكانت أرصدة حساباتهم الجارية (بما فيها الأرباح حتى تاريخ الانفصال) 2000 دينار، 3000 دينار، (5000) دينار. فإذا علمت أن الشريك (ج) قرر الانفصال وأتفق الشركاء الباقين على دفع مبلغ 35000 دينار للشريك (ج) من موارد الشركة.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم، بافتراض:

أولاً: إظهار الشهرة بالكامل.

ثانياً: إظهار الشهرة بنصيب الشريك المنفصل.

ثالثاً: عدم إظهار الشهرة إطلاقاً.

الحل:

-حقوق الشريك (ج) حسابياً:

رصيد حساب رأس ماله	35000	دينار
رصيد حسابه الجاري المدين	(5000)	
إجمالي حقوقه	30000	

-الشهرة:

المبلغ المسدد للشريك المنفصل	35000	دينار
إجمالي حقوق الشريك المنفصل	30000	
ما سدد له بالزيادة	5000	
الشهرة	$15000 = \frac{3}{1} \times 5000$	

القيود المحاسبية:

أولاً: إظهار الشهرة بالكامل

1	5000	د/رأس مال (ج)
	5000	د/ جاري (ج)
2	15000	د/ الشهرة
	5000	د/ رأس مال (أ)
	5000	د/ رأس مال (ب)
	5000	د/ رأس مال (ج)
3	35000	د/ رأس مال (ج)
	35000	د/ المصرف

د/رأس مال (ج)

5000	(1)	35000	رصيد
35000	(3)	5000	(2)
40000		40000	

ثانياً: إظهار الشهرة بنصيب الشريك المنفصل

1	5000	د/رأس مال (ج)
	5000	د/ جاري (ج)
2	5000	د/ الشهرة
	5000	د/ رأس مال (أ)
3	35000	د/ رأس مال (ج)
	35000	د/ المصرف

د/رأس مال (ج)

5000	(1)	35000	رصيد
35000	(3)	5000	(2)
40000		40000	

ثالثاً: عدم إظهار الشهرة إطلاقاً

1	5000	د/رأس مال (ج)
	5000	د/ جاري (ج)
2	2500	د/ رأس مال (أ)
	2500	د/ رأس مال (ب)
	5000	د/ رأس مال (ج)
3	35000	د/ رأس مال (ج)
	35000	د/ المصرف

د/رأس مال (ج)			
رصيد	35000	(1)	5000
(2)	5000	(3)	35000
	40000		40000

لاحظ في القيد رقم (2) في هذه الحالة عندما يتفق الشركاء على عدم إظهار الشهرة، ويكون السداد من موارد الشركة فيتم معاملة الفرق المدفوع بالزيادة للشريك المنفصل تخفيضاً لرؤوس أموال الشركاء الباقين وزيادة لرأس مال الشريك المنفصل حتى يتطابق رصيد حساب رأس مال المنفصل مع ما سدد له فعلاً عن طريق مصرف الشركة، وهو القيد رقم (3) أعلاه.

لاحظ في المثال السابق رقم (3) عندما كان السداد للشريك المنفصل من موارد الشركاء الشخصية فإن رأس مال الشريك المنفصل كان 100000 دينار بينما قاما الشريكان الباقين بدفع مبلغ 115000 دينار خارج دفاتر الشركة (من أموالهم الخاصة) وبالتالي ليس هناك ضرورة لمساواة رصيد حساب رأس مال المنفصل بالمبلغ الذي تم سداؤه حتى يتم قفل رأس مال الشريك المنفصل ولا يكون هناك باق.

الاحتمال الثالث: المبلغ الذي يدفع للشريك المنفصل يقل عن حقوقه المحددة جزافياً، في هذه الحالة يجب اعتبار الفرق (بالنقص) دليلاً على وجود تضخم في الأصول، والذي يجب أن يتحملة الشريك المنفصل. والمشاكل المحاسبية في هذه الحالة تتعلق بالأمور التالية:

1. تحديد قيمة التضخم وذلك بضرب الفرق في مقلوب نسبة الشريك المنفصل في الأرباح والخسائر.

2. معالجة التضخم تتوقف على رغبة الشركاء في إظهار التضخم بالكامل أو عدم إظهاره إطلاقاً (لاحظ أنه لا وجود لإظهار التضخم بنصيب الشريك المنفصل مثل ما هو الحال عليه في حالة الشهرة).

أ. إذا رغب الشركاء في إظهار احتياطي التضخم، فيتم إثباته وذلك بجعل حسابات رؤوس أموال الشركاء جميعهم مدينة وحساب الاحتياطي دائناً.

ب. إذا رغب الشركاء في عدم إظهار التضخم إطلاقاً، فلا يثبت بالدفاتر ويعتبر الفرق بمثابة تعويض للشركاء الباقين نظير تحملهم كل الخسائر الرأسمالية الناتجة عن إعادة تقدير الأصول مستقبلاً لإزالة التضخم.

3. إثبات عملية السداد من الموارد الخاصة للشركاء الباقين أو من موارد الشركة، وذلك كما سبق بيانه.

مع ملاحظة أنه عند الدفع من موارد الشركة، والاتفاق على عدم إظهار احتياطي التضخم فيجب أن يتم تعويض الشركاء الباقين بمقدار نصيب الشريك المنفصل في التضخم وذلك بجعل حسابات رؤوس أموال الشركاء الباقين دائنة حسب نسبته المتفق عليها وحساب رأس مال الشريك المنفصل مديناً.

مثال (5): دفع مبلغ يقل عن حقوق الشريك المنفصل والسداد من الموارد الخاصة للشركاء بافتراض نفس المعلومات الواردة بالمثال رقم (3) السابق باستثناء أن الشريكان أ، ب قاما بسداد مبلغ 80000 دينار من أموالهم الخاصة مقابل حقوق الشريك المنفصل (ج).
المطلوب: قيود اليومية اللازمة، بافتراض:

أولاً: الاتفاق على إظهار احتياطي التضخم.
ثانياً: الاتفاق على عدم إظهار احتياطي التضخم.

الحل:

80000 دينار

المبلغ المسدد للشريك (ج)

100000

إجمالي حقوق (ج) [كما سبق]

(20000)

الفرق بالنقص

60000

احتياطي التضخم = $\frac{3}{1} \times 20000 = 60000$

أولاً: إظهار الاحتياطي:

د/ رأس مال (ج)	
رصيد 80000	(3) 20000
(1) 16000	(4) 80000
(2) 4000	
<u>100000</u>	<u>100000</u>

1	16000	د/ التوزيع
	16000	د/ رأس مال (ج)
2	4000	د/ جاري (ج)
	4000	د/ رأس مال (ج)
3	20000	د/ رأس مال (أ)
	20000	د/ رأس مال (ب)
	20000	د/ رأس مال (ج)
	60000	د/ احتياطي تضخم
4	80000	د/ رأس مال (ج)
	40000	د/ رأس مال (أ)
	40000	د/ رأس مال (ب)
مذكرة السداد 80000 دينار		

ثانيا: عدم إظهار الاحتياطي:

1	16000	د/ التوزيع	د/ رأس مال (ج)	80000	رصيد
	16000	د/ رأس مال (ج)	100000 (3)	16000	(1)
2	4000	د/ جاري (ج)	د/ رأس مال (ج)	4000	(2)
	4000	د/ رأس مال (ج)			
3	100000	د/ رأس مال (ج)		100000	
	50000	د/ رأس مال (أ)			
	50000	د/ رأس مال (ب)			
مذكرة تفيد السداد 80000 دينار					

لاحظ أنه عندما كان السداد خارج الشركة تم قفل حساب رأس المال (ج) في رؤوس أموال (أ)، (ب) مبلغ 100000 دينار بينما دفع له خارج الشركة 80000 دينار.

مثال (6): (السداد من موارد الشركة والمبلغ يقل عن حقوق الشريك)
 بافتراض نفس المعلومات بالمثل السابق رقم (4) باستثناء أن الشركاء اتفقوا على سداد مبلغ 27000 دينار من موارد الشركة.
 المطلوب: قيد اليومية اللازمة بافتراض:
 أولا: إظهار الاحتياطي
 ثانيا: عدم إظهار الاحتياطي.
 الحل:

تمهيد:

المبلغ المسدد للشريك المنفصل	27000 دينار
حقوق الشريك المنفصل (كما سبق)	30000 "
الفرق بالنقص	3000 دينار
الاحتياطي	9000 دينار

$$= \frac{3}{1} \times 3000$$

القيود المحاسبية:

أولاً: إظهار الاحتياطي:

د/ رأس مال (ج)	5000	1	5000	د/ رأس مال (ج)
	5000			د/ جاري (ج)
35000 رصيد	3000	2	3000	د/ رأس مال (أ)
	3000		3000	د/ رأس مال (ب)
	3000		3000	د/ رأس مال (ج)
35000	9000		9000	د/ احتياطي تضخم
35000	27000	3	27000	د/ رأس مال (ج)
	27000			د/ المصرف

ثانياً: عدم إظهار الاحتياطي:

د/ رأس مال (ج)	5000	1	5000	د/ رأس مال (ج)
	5000			د/ جاري (ج)
35000 رصيد	3000	2	3000	د/ رأس مال (ج)
	1500		1500	د/ رأس مال (أ)
	1500		1500	د/ رأس مال (ب)
35000	27000	3	27000	د/ رأس مال (ج)
35000	27000			د/ المصرف

لاحظ أنه في القيد رقم (2) عند السداد من موارد الشركة والاتفاق على عدم إظهار الاحتياطي فإن نصيب الشريك المنفصل في التضخم خفض به رأس ماله وأضيف إلى رؤوس أموال الشركاء الباقين تعويضاً لهم. وحتى يكون رصيد حساب رأس مال (ج) مساوياً للمبلغ الذي سيدفع له عن طريق مصرف الشركة ألا وهو 27000 دينار.

لاحظ عندما كان السداد من الموارد الخاصة بالتمثال السابق فإن حقوق الشريك كانت 100000 دينار بينما سدد له 80000 دينار.

مثال عام (7): (التقدير الجزافي لحقوق الشريك منفصل)

أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد اتفق الشركاء على انفصال (أ) وظهرت المعلومات التالية في آخر ميزانية تم إعدادها قبل الانفصال:

- رؤوس الأموال: (أ) 15000، (ب) 25000، (ج) 20000 دينار.
- حسابات جارية: (أ) 2750، (ب) 3000، (ج) 2500 دينار.
- احتياطي عام 15000 دينار.
- خسائر (التوزيع) 2250 دينار.

وقد نص عقد الشركة أنه عند انفصال أي شريك تتخذ الإجراءات التالية:

1. يستحق الشريك المنفصل حصة في رأس ماله حسب آخر ميزانية، مضافاً إليها فائدة على رأس المال بمعدل 5% (عن سنة كاملة).
2. نصيب الشريك المنفصل من الأرباح على أساس 20% من رصيد حساب رأس ماله حسب آخر ميزانية.

المطلوب:

أولاً: قيود اليومية لتحديد نصيب الشريك (أ) وبيان حساب رأس ماله الذي تجمع فيه كل حقوقه.

ثانياً: إذا فرض أن الشركة دفعت مبلغاً وقدره 30750 دينار للشريك (أ) بصك على مصرف الشركة. فما هي احتمالات معالجة السداد للشريك المنفصل بالدفاتر.

الحل:

أولاً: قيود اليومية لتحديد حقوق الشريك (أ):

د/ رأس مال (أ)		د/ احتياطي عام		15000	1
15000	رصيد	د/ رأس مال (أ)	5000		
5000	(1)	د/ رأس مال (ب)	5000		
2000	(3)	د/ رأس مال (ج)	5000		
750	(4)	د/ جاري (أ)		750	2
3000	(5)	د/ جاري (ب)		750	
25750	مرحل	د/ جاري (ج)		750	
25750		د/ التوزيع	2250		
25750	منقول	د/ جاري (أ)		2000	3
	(مجموع حقوق الشريك أ)	د/ رأس مال (أ)	2000		
		(إقفال حساب جاري (أ))			

4	750	د/فائدة رأس المال
	750	د/ رأس مال (أ)
5	3000	د/ التوزيع
	3000	د/ رأس مال (أ)

ثانياً: سداد حقوق (أ) واحتمالات المعالجة المحاسبية:

تمهيد:

ما دفع للشريك (أ) 30750 دينار

إجمالي حقوق (أ) 25750

ما دفع له بالزيادة 5000 دينار

الشهرة بالكامل $= \frac{3}{1} \times 5000 = 15000$ دينار

احتمالات المعالجة:

(أ) إظهار الشهرة بالكامل:

د/ رأس مال (أ)	
30750 (2)	25750 رصيد
5000 (1)	
<u>30750</u>	<u>30750</u>

1	15000	د/ احتياطي عام
	5000	د/ رأس مال (أ)
	5000	د/ رأس مال (ب)
	5000	د/ رأس مال (ج)
2	30750	د/ رأس مال (أ)
	30750	د/ المصرف

(ب) إظهار الشهرة بنصيب (أ) فقط:

1	5000	د/ الشهرة
	5000	د/ رأس مال (أ)
2	30750	د/ رأس مال (أ)
	30750	د/ المصرف

(نفس حساب رأس المال السابق)

(ج) عدم إظهار الشهرة إطلاقاً:

1	2500	د/ رأس مال (ب)
	2500	د/ رأس مال (ج)
	5000	د/ رأس مال (أ)
2	30750	د/ رأس مال (أ)
	30750	د/ المصرف

(نفس حساب رأس المال السابق)

مثال عام (8): (التقدير الفعلي لحقوق الشريك المنفصل)

أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد اتفق الشركاء على انفصال الشريك (أ) على أن تستمر الشركة في أعمالها. وفيما يلي الميزانية قبل توزيع الأرباح والخسائر في 2016/12/31 وهو تاريخ الانفصال:

رأس المال		عقار	20000
أ 15000		بضاعة	20000
ب 25000		مدينون	10000
ج 20000	60000	م. د. م. فيها	(2000)
احتياطي عام	15000	أ. قبض	8000
حسابات جارية		مصرف	36750
أ 2750		خسائر العام	2250
ب 3000		(ح/التوزيع)	
ج 2500	8250		
دائنون	11750		
	95000		95000

فإذا علمت أن الشركاء اتفقوا على ما يلي:

1. إعادة التقدير كالتالي:
عقار 25000، بضاعة 24000، د. م. فيها 4000، تكوين مخصص خصم أ. قبض بمبلغ 1000 دينار.
2. أن تسدد حقوق الشريك (أ) بصك على مصرف الشركة.
المطلوب:
1. قيود اليومية اللازمة لإثبات هذا الاتفاق.
2. بيان حساب إعادة التقدير والحساب الجاري للشريك (أ) والذي تجمع فيه جميع حقوقه قبل سدادها.
3. بيان المركز المالي بعد الانفصال.

الحل:

1. قیود اليومية

5000	1	د/ عقار
4000		د/ بضاعة
9000		د/ إعادة التقدير
3000	2	د/ إعادة التقدير
2000		د/ م. د. م فيها
1000		د/ م. خصم أ. ق
6000	3	د/ إعادة التقدير
2000		د/ جاري (أ)
2000		د/ جاري (ب)
2000		د/ جاري (ج)
750	4	د/ جاري (أ)
750		د/ جاري (ب)
750		د/ جاري (ج)
2250		د/ التوزيع
15000	5	د/ الاحتياطي
5000		د/ جاري (أ)
5000		د/ جاري (ب)
5000		د/ جاري (ج)
15000	6	د/ رأس مال (أ)
15000		د/ جاري (أ)
24000	7	د/ جاري (أ)
24000		د/ المصرف

(2) حساب إعادة التقدير

د/ إعادة التقدير	
(1) 9000	(2) 3000
	(3) 6000
9000	9000

د/ جاري (أ)	
رصيد 2750	(4) 750
(3) 2000	
(5) 5000	مرحل 24000
(6) 15000	
24750	24750
منقول 24000	(7) 24000

3. المركز المالي بعد الانفصال:

رأس المال		عقار	25000
(ب) 25000		بضاعة	24000
(ج) 20000	45000	مدينون	10000
حسابات جارية		م. د. م. فيها	(4000)
ب (2) 9250		أ. قبض	8000
ج 8750	18000	م. خصم أ. ق	(1000)
دائنون	11750	مصرف	(1) 12750
	<u>74750</u>		<u>74750</u>

36750 دينار

(24000) "

12750 دينار

1. حساب المصرف: الرصيد السابق

يطرح ما دفع للشريك (أ)

الرصيد الحالي

2. حسابات جاري (ب)، (ج):

جاري (ب)	جاري (ج)
3000 دينار	2500 دينار
" 2000	" 2000
" (750)	" (750)
" 5000	" 5000
<u>9250 دينار</u>	<u>8750 دينار</u>

الرصيد السابق

أرباح إعادة التقدير

خسائر التوزيع

توزيع الاحتياطي العام

الرصيد الحالي

ملخص الفصل السادس

انفصال شريك

1 . طريقة التقدير الفعلي

الخطوة الأولى: تحديد حقوق الشريك المنفصل

- 1 . إعداد القوائم المالية بتاريخ الانفصال لتحديد نصيب الشريك المنفصل من الأرباح والخسائر . حيث توزع نتيجة النشاط على جميع الشركاء بالنسبة المتفق عليها .
- 2 . إعادة تقدير الأصول والخصوم لتحديد نصيب الشريك المنفصل من صافي قيمة الأصول، وترحل نتيجة إعادة التقدير إلى رؤوس أموال الشركاء جميعاً .
- 3 . أية أرباح أو خسائر سابقة أو احتياطات توزع على رؤوس أموال جميع الشركاء .
- 4 . إذا كان هناك حساب جاري للشريك المنفصل فيجب قفله في حساب رأس ماله سواء كان مدينا أو دائناً .

الخطوة الثانية: سداد حقوق الشريك المنفصل

المبلغ الذي سيدفع للشريك المنفصل سيكون مساوياً تماماً لحقوقه التي تم تحديدها في الخطوة السابقة، لا أكثر ولا أقل .
وهناك طريقتان للسداد:

- 1 . السداد من الموارد الشخصية للشركاء الباقين:
يعمل مذكرة تفيد عملية السداد خارج دفاتر الشركة، ويكون قيد انتقال الحقوق للشركاء الباقين كالتالي:

ح/ رأس مال الشريك المنفصل	××	××
ح/ رؤوس أموال الشركاء الباقين	××	

2 . السداد من موارد الشركة:

في هذه الحالة القيد يكون كالتالي

ح/ رأس مال الشريك المنفصل	××	××
ح/ المصروف	××	

2 . طريقة التقدير الجزافي

الخطوة الأولى: تحديد حقوق الشريك المنفصل

- 1 . يتم تحديد نصيب الشريك المنفصل من أرباح الفترة بإحدى الطرق التالية:
 - نسبة معينة من رأس ماله حسب آخر ميزانية قبل الانفصال.
 - نصيبه من أرباح العام السابق.
 - متوسط أرباح عدد من السنوات الماضية.
 أو أي طريقة أخرى يتفق بشأنها.
- 2 . لتحديد نصيب الشريك المنفصل في صافي قيمة الأصول يكون ذلك على أساس القيم الدفترية حسب آخر ميزانية قبل الانفصال.
- 3 . أية أرباح أو خسائر سابقة أو احتياطات توزع على جميع الشركاء.
- 4 . إذا كان هناك حساب جاري للشريك المنفصل فيتم قفله في حساب رأس ماله حسب كونه مديناً أو دائناً.

الخطوة الثانية: سداد حقوق الشريك المنفصل:

يتم السداد إما من الموارد الشخصية للشركاء الذين اشتروا الحصة أو من خلال موارد الشركة. [كما سبق الإشارة] مع ملاحظة أنه عند تحديد حقوق الشريك المنفصل حسب التقدير الجزافي فإن هناك ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول:

أن المبلغ المدفوع للشريك المنفصل يساوي حقوقه تماماً في هذه الحالة ليست هناك مشكلة محاسبية ويتم إثبات السداد كما سبق شرحه.

الاحتمال الثاني:

- أن المبلغ المدفوع للشريك المنفصل أكبر من حقوقه (شهرة).
- يتم تحديد الشهرة = الفرق بالزيادة × مقلوب نسبة الشريك المنفصل.
- إذا اتفق الشركاء على عدم إظهار الشهرة بالكامل بالدفاتر، وهذا يؤدي إلى زيادة رؤوس أموال جميع الشركاء كل بنصيبه.
- إذا اتفق الشركاء على إظهار الشهرة بنصيب الشريك المنفصل فقط. يؤدي ذلك إلى زيادة رأس ماله بنصيبه منها.
- إذا اتفق الشركاء على عدم إظهار الشهرة إطلاقاً، يعتبر الفرق المدفوع بالزيادة تعويضاً للشريك المنفصل على نصيبه في الشهرة.

• إثبات عملية السداد:

- إذا كانت من الموارد الشخصية - تتبع نفس القيود السابقة.
- إذا كانت من موارد الشركة، يكون نفس القيد السابق.

مع ملاحظة الآتي:

عندما يتم السداد من موارد الشركة وأن الشركاء اتفقوا على عدم إظهار الشهرة إطلاقاً فيجب تعويض المنفصل بنصيبه في الشهرة وذلك بتخفيض رؤوس أموال الشركاء الباقين وزيادة رأس مال الشريك المنفصل بهذه القيمة.

الاحتمال الثالث:

- أن المبلغ المدفوع للشريك المنفصل أقل من حقوقه (تضخم أصول)
- يتم تحديد التضخم = الفرق بالنقص \times مقلوب نسبة الشريك المنفصل.
- إذا اتفق الشركاء على إظهار التضخم بالدفاتر، يؤدي ذلك إلى تخفيض رؤوس أموال جميع الشركاء كل حسب نسبته.
- إذا اتفق الشركاء على عدم إظهار التضخم بالدفاتر. فيعتبر الفرق الذي لم يدفع بمثابة تعويض للشركاء الباقين نظير تحملهم الخسائر الناتجة عن التضخم إذا أعيد تقدير الأصول مستقبلاً.
- إثبات عملية السداد:

- إذا كانت من المواد الشخصية (نفس الإجراء السابق).
- إذا كانت من موارد الشركة، يكون نفس الإجراء السابق مع ملاحظة الآتي:

عندما يتم السداد من موارد الشركة وأن الشركاء اتفقوا على عدم إظهار التضخم فيجب تعويض الشركاء الباقين بمقدار نصيب المنفصل من التضخم، وذلك بزيادة رؤوس أموال الشركاء الباقين وتخفيض رأس مال الشريك المنفصل بهذه القيمة.

تمارين

انفصال شريك

1. أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وكانت حصصهم في رأس المال وكذلك مسحوباتهم خلال العام كما يلي:

المسحوبات	رأس المال	
3000 دينار	30000 دينار	أ
" 1000	" 10000	ب
: 4000	" 30000	ج

وقد وافق الشركاء على انفصال الشريك (ب) بالشروط التالية:

1. يدفع للشريك مبلغ 20000 دينار مقابل نصيبه في صافي أصول الشركة وذلك من موارد الشركة.
 2. قدرت أرباح العام بمبلغ 18000 دينار
- المطلوب: قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم بافتراض ما يلي:
1. إظهار الشهرة بالكامل.
 2. إظهار الشهرة بمقدار نصيب الشريك (ب) فيها.
 3. عدم إظهار الشهرة إطلاقاً.

2. أ، ب، ج شركاء متضامنون يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وفي أول الشهر السادس من السنة توفي الشريك (ج)، وقد اتفق الشريكان الباقيين على استمرار عمل الشركة. وقد نص عقد تأسيس الشركة في حالة وفاة أحد الشركاء على تحديد حقوقه كما يلي:

1. يكون له من أصول الشركة ما يعادل حصته في رأس المال حسب آخر ميزانية قبل الوفاة.
 2. يحسب نصيبه في الأرباح عن المدة من أول السنة حتى تاريخ الوفاة على أساس أرباح السنة السابقة أو على أساس 10% من رأس ماله في تاريخ الوفاة أيهما أكبر.
- كما نص العقد باحتساب فائدة على رأس مال الشريك المنفصل بمعدل 5% وفائدة على المسحوبات بمعدل 8%.

فإذا علمت أن:

1. رأس مال الشريك المتوفي حسب آخر ميزانية كان 10000 دينار.
 2. أن شهرة المحل قدرت بمبلغ 3000 دينار وتقرر إظهارها بنصيب الشريك المتوفي فقط.
 3. أن الشركة حررت لأمر ورثة (ج) صكا بنصف حقوقه وكذلك حررت بالباقي ورقة دفع تستحق بعد عشرة أشهر.
 4. أن الشركة تقوم بإعداد حساباتها الختامية في 12/31 من كل عام.
- المطلوب:
- إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم على أن يتم تركيز كل حقوقه في حساب جاري (ج).

3. الآتي قائمة المركز المالي للشركاء أ، ب، ج في 2016/12/31، والذين يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي:

رأس المال	4000	ميان
أ 10000	3000	اثاث
ب 8000	1500	الات
ج 6000	1500	بضاعة
24000	10000	مدينون
1000	2000	أ. قبض
جاري (ج)	8000	مصرف
5000	30000	
دائنون		
30000		

وقد وافق الشركاء على انفصال الشريك (ج) على أن تستمر الشركة في أعمالها، وبمناسبة الانفصال ولتحديد حقوق الشريك المنفصل تقرر إعادة تقدير أصول الشركة، واتضح ما يلي:

1. أن أرباح الشركة تبرر احتساب شهرة محل بمبلغ 3000 دينار، وقد اتفق الشركاء على إظهار الشهرة بمقدار نصيب الشريك المنفصل فقط.
2. سبق أن صرف مبلغ 1500 دينار على المباني منها 500 دينار لإنشاءات جديدة (رأسمالية) ورُحلت كل المبالغ إلى ملخص الدخل وتحميلها على الفترة.
3. لوحظ أن الشركة كانت قد صرفت مبلغ 500 دينار على الأثاث رحلت إلى حساب الأثاث مع أن المفروض اعتباره مصروف إيرادي.

- 4 . تبين أن هناك ورقة قبض قيمتها 500 دينار لا أمل في تحصيلها.
وقد اتفق الشركاء على أن يدفع للشريك المنفصل نصف المستحق له بصك على مصرف الشركة والباقي يعتبر قرض يسدد على خمسة أقساط سنوية متساوية مع دفع الفوائد السنوية بمعدل 5% سنوياً على الرصيد.

المطلوب:

- 1 . إثبات ما تقدم في يومية الشركة.
 - 2 . تصوير حساب جاري الشريك (ج) (الذي تتركز فيه كل حقوقه)
 - 3 . بيان قائمة المركز المالي بعد الانفصال.
- 4 . أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وإليك قائمة المركز المالي في

2016/12/31.

رأس المال		عقارات	2000
أ 1500		بضاعة	2000
ب 2500		مدينون 1000	
ج 2000	6000	م. د. م. فيها (200)	800
احتياطي عام 1500		أوراق قبض	800
حسابات جارية		مصرف	3675
أ 275		ح/التوزيع (خسائر)	225
ب 300			
ج 250	825		
دائنون 1175			
	9500		9500

وفي هذا التاريخ وافق الشركاء على انفصال الشريك (أ) على أن تستمر الشركة كما اتفق الشركاء على ما يلي:

- 1 . يستحق الشريك المنفصل حصة في صافي أصول الشركة حسب آخر ميزانية، يضاف إلى ذلك فائدة على رأس المال بمعدل 5% على رأس المال (قبل التعديل) (1500).
- 2 . يحدد نصيب الشريك المنفصل في الأرباح على أساس 20% من حصته في رأس المال (قبل التعديل) (1500).

المطلوب:

أولاً: إجراء قيود اليومية اللازمة لتحديد نصيب الشريك (أ) وتصوير حساب رأس ماله الذي تجمع فيه كل حقوقه.
ثانياً: إذا فرض أن الشركة دفعت مبلغ 3075 دينار للشريك المنفصل بصك فما هي الاحتمالات لمعالجة الفرق بين المبلغ المدفوع وحقوق المنفصل.

5 . إذا فرض نفس التمرين السابق باستثناء أن الشركاء اتفقوا على ما يلي:

1 . إعادة تقدير كما يلي:

- العقارات بمبلغ 2500 دينار .
 - البضاعة بمبلغ 2400 دينار .
 - هناك ديون مشكوك في تحصيلها قدرها 100 دينار يراد إعدامها .
 - تكوين مخصص خصم أوراق قبض بمبلغ 100 دينار .
- 2 . أن يدفع نصيب الشريك المنفصل بصك على مصرف الشركة.

المطلوب:

أولاً: قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

ثانياً: بيان حساب إعادة التقدير وحساب جاري (أ) الذي تجمع فيه كل حقوقه.
ثالثاً: بيان قائمة المركز المالي بعد الانفصال مباشرة.

6 . فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة (أ) وشركاه الذين يتقاسمون الأرباح والخسائر بالتساوي وذلك في 2016/12/31:

رأس المال		شهرة	1000
أ 5000		مباني	5000
ب 2000		آلات	3000
ج 3000	10000	أثاث	2000
احتياطي عام	1200	بضاعة	2000
حسابات جارية		مدينون	1000
أ 1000		م. د. م. فيها	950
ب 1000		أوراق قبض	1000
ج 1000	3000	م. م. خصم	950
دائنون	2000	مصرف	1300
	16200		16200

وقد اتفق الشركاء في ذلك التاريخ على انفصال الشريك (أ) بالشروط التالية:

- 1 . يعاد تقدير بعض البنود كالتالي:
مباني 4000 دينار، آلات 4000 دينار، أثاث 500 دينار، بضاعة 3000 دينار، مدينون 600 دينار، أوراق قبض 900 دينار.
- 2 . اتضح أن شهرة المحل قيمتها بالكامل 5500 دينار، وقد اتفق الشركاء على زيادة شهرة المحل بالدفاتر بقيمة نصيب الشريك المنفصل منها فقط.
- 3 . يقوم الشركاء أ، ج بدفع مبلغاً مناصفة من مواردهم الشخصية مقابل شراء حصة الشريك (ب).

المطلوب:

- 1 . قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.
- 2 . بيان قائمة المركز المالي بعد الانفصال مباشرة.
- 7 . أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (1:2:3) وفي 2016/12/31 انفصل الشريك (ج) وكانت الميزانية في ذلك التاريخ كما يلي:

رأس المال		عقار	3000
أ 5000		أثاث	500
ب 3000		بضاعة	7000
ج 2000	10000	مدينون	1600
جاري الشركاء		أوراق قبض	900
أ 600		مصرف	3000
ب 500			
ج 400	1500		
دائنون	4500		
	16000		16000

وقد تقرر إعادة تقدير الأصول كما يلي:

- 1 . شهرة المحل قدرت بمبلغ 2400 دينار .
 - 2 . العقار بمبلغ 3500 دينار .
 - 3 . الأثاث بمبلغ 300 دينار .
 - 4 . البضاعة بمبلغ 6100 دينار .
- كما تقرر سداد حقوق (ج) من موارد الشركة.

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود اليومية بغرض اتفاق الشركاء على إظهار الشهرة بالكامل.

ثانياً: إجراء قيود اليومية الخاصة بالشهرة بافتراض:

- 1 . إظهار الشهرة بنصيب المنفصل.
- 2 . عدم إظهار الشهرة إطلاقاً.

7 . أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد اتفقوا على انفصال الشريك (ج) على أن يتم تقدير حقوقه جزافياً وذلك كما يلي:

1 . تقدر حصة في رأس المال بمبلغ 160000 دينار على أساس آخر ميزانية قبل الانفصال.

2 . يقدر نصيبه في الأرباح عن الفترة من بداية السنة حتى تاريخ الانفصال على أساس 20% من رأس ماله.

3 . كان رصيد حسابه الجاري 8000 دينار (دائن) في تاريخ الانفصال.

فإذا علمت أن الشريكان أ، ب قاما يدفع مبلغ 170000 دينار من أموالهم الخاصة سداد الحقوق الشريك المنفصل.

المطلوب:

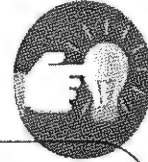
قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم بافتراض:

أولاً: إذا اتفق الشركاء على إظهار التضخم بالدفاتر .

ثانياً: إذا اتفق الشركاء على عدم إظهار التضخم بالدفاتر .

الفصل السابع انقضاء شركة الأشخاص (التصفية)

✍



بعد الانتهاء من دراسة الفصل يجب أن تكون قادرا على:

- ✓ معرفة أسباب انقضاء شركة الأشخاص.
- ✓ تحديد حقوق الدائنين والشركاء وأولويات السداد.
- ✓ الإجراءات المحاسبية لتصفية شركة الأشخاص.
- ✓ المعالجة المحاسبية للتصفية السريعة.
- ✓ المعالجة المحاسبية للتصفية التدريجية

الفصل السابع

انقضاء شركة الأشخاص (التصفية)

قد يتم تصفية شركة الأشخاص لأحد الأسباب التالية:

- 1 . عدم استيفاء الشركة للشروط التي نص عليها القانون.
- 2 . انتهاء أجل الشركة المحدد في عقد التأسيس، وعدم رغبة الشركاء في تجديده.
- 3 . انتهاء الغرض الذي أنشأت الشركة من أجله.
- 4 . عجز الشركة عن الاستمرار في مزاولة نشاطها لأي سبب.
- 5 . وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه مع ورود نص في عقد التأسيس ينص على تصفية الشركة في الحالات المذكورة.
- 6 . اتفاق الشركاء على تصفية الشركة قبل انتهاء أجلها لأي سبب.
- 7 . الحكم القضائي بناء على طلب أحد الشركاء لأي سبب يقبله القضاء.
- 8 . اندماج الشركة في شركة أخرى.

وينتج عن تصفية الشركة توقف نشاطها، إلا أن سلطة الشركاء في تمثيل الشركة وحقوقهم وواجباتهم لا تتأثر، ويتم تعيين مصفى والذي يقوم بالآتي:

- 1 . تحويل كل أصول الشركة إلى نقدية بالبيع.
- 2 . توزيع النقدية على مستحقيها (حقوق الغير وحقوق الشركاء).

وتبدأ عملية التصفية بإقفال دفاتر الشركة وإعداد المركز المالي في تاريخ بدء التصفية، وتكون مهمة المصفي هي بيع أصول الشركة وتحويلها إلى نقدية كما يقوم بتحصيل الديون لدى الغير، ثم توزيع النقدية المحصلة مضافاً إليها النقدية المتواجدة لدى الشركة وقت بدء التصفية على أصحاب الحقوق.

ويقوم المصفي بتوزيع النقدية على مستحقيها مراعيًا الترتيب القانوني لأصحاب الحقوق المختلفة، ويمكن تصنيف الحقوق من ناحية الأولوية إلى ما يلي:

1 . حقوق الغير :

- وتشمل هذه كل الحقوق المترتبة على الشركة لصالح الغير وترتيبها كالتالي:
- (أ) المصروفات القضائية المتعلقة بالتصفية من حيث إشهارها والمصروفات المتعلقة بها بما فيها أتعاب المصفي.
- (ب) مستحقات العاملين والموظفين بالشركة.
- (ج) الديون الممتازة برهن أو ضمان.
- (د) الديون العادية بما فيها قروض الشركاء.

2 . حقوق الشركاء :

- (أ) حصة الشريك في رأس المال.
- (ب) نصيب الشريك في الأرباح أو الخسائر التجارية غير الموزعة.
- (ج) نصيب الشريك في الاحتياطات والأرباح المحتجزة.
- (د) رصيد حساب الشريك الدائن.
- (هـ) نصيب الشريك في أرباح أو خسائر التصفية.

وتتم عملية التصفية بإحدى طريقتين وهما:

1 . التصفية الفورية (دفعة واحدة):

حيث يتم توزيع النقدية بعد تحويل جميع أصول الشركة إلى نقدية وبعد معرفة الربح أو الخسارة الناتجة عن التصفية.

2 . التصفية التدريجية (على دفعات):

حيث يتم البدء في توزيع النقدية على مستحقيها قبل بيع جميع الأصول. وبالتالي قبل معرفة نتيجة التصفية.

أولاً: توزيع النقدية دفعة واحدة في نهاية عملية التصفية " التصفية الفورية "

يترتب على التصفية قفل دفاتر الشركة، وفيما يلي المعالجة المحاسبية لقفل الدفاتر في

حالة بيع الأصول دفعة واحدة.

1. يفتح حساب يسمى د/ التصفية تقفل فيه جميع الأصول، بالقيد:

د/ التصفية	xx	xx
د/ الأصول المختلفة (حسب مسمياتها)	xx	

وبالنسبة للأصول التي لديها حسابات دائنة متعلقة بها، مثال ذلك مجموعات الاستهلاك للأصول الثابتة أو مخصص الديون المشكوك فيها للمدينين، فهناك طريقتان لإقفالها: (ولتأخذ الآلات والمدينين كمثال):

(أ) قفل المجمع أو المخصص في حساب الأصل (الآلات، المدينين):

د/ مجمع الاستهلاك - آلات	xx	xx
د/ الآلات	xx	

د/ م. د. م فيها	xx	xx
د/ المدينين	xx	

ثم يقلل رصيد حساب الأصل المعني في حساب التصفية كالتالي:

د/ التصفية	xx	xx
د/ الآلات	xx	
د/ التصفية		xx
د/ المدينين	xx	

(ب) الطريقة الثانية هي: أن يقلل حسابات الأصول والحسابات المتعلقة بها مباشرة في حساب التصفية، كالتالي:

د/ التصفية	xx	xx
د/ الآلات	xx	
د/ مجمع الاستهلاك - آلات		xx
د/ التصفية	xx	
د/ التصفية		xx
د/ المدينين	xx	
د/ م. د. م فيها		xx
د/ التصفية	xx	

2. يجعل حساب المصرف مدينا وحساب التصفية دائناً بـ بُثْنِ بَيْعِ الأصول أو المتحصلات من المدينين وغيرهم، بالقيد:

د/ المصرف	xx	xx
د/ التصفية	xx	

3. أي مصروفات متعلقة بعملية التصفية يتم قفلها في حساب التصفية، وهناك طريقتان لمعالجة ذلك:

(أ) توسيط حساب مصروفات التصفية:

عند دفع المصروف:

××	××	د/ مصروفات تصفية
	××	د/ المصرف

ثم إقفال مصروفات التصفية (بعد تحميلها في هذا الحساب) في حساب التصفية، بالقيد:

××	د/ التصفية
××	د/ مصروفات التصفية

(ب) الطريقة المباشرة (دون توسيط حساب مصروفات تصفية):

عند دفع المصروف:

××	د/ التصفية
××	د/ المصرف

4. يتم بعد ذلك ترصيد حساب التصفية لإظهار ربح التصفية (رصيد دائن) أو خسارة التصفية (رصيد مدين)، ويقفل هذا الحساب في حسابات رؤوس أموال الشركاء حسب نسب التوزيع المتفق عليها، كالتالي:

حالة أرباح تصفية:

××	د/ التصفية
××	د/ رأس مال الشركاء
	أ ××
	ب ××
	ج ××

(ب) حالة خسائر التصفية:

××	د/ رأس مال الشركاء
	أ ××
	ب ××
	ج ××
××	د/ التصفية

5. سداد حقوق الغير:

××	د/ القروض / الدائنون / أ. الدفع ...
××	د/ المصرف

6 . سداد قروض الشركاء :

د/ قرض الشريك	xx	xx
د/ المصروف	xx	

7 . قفل الحسابات الجارية:

أ) رصيد دائن:

د/ جاري الشريك	xx	xx
د/ رأس مال الشريك	xx	

ب) رصيد مدين:

د/ رأس مال الشريك	xx	xx
د/ جاري الشريك	xx	

8 . قفل الاحتياطات:

د/ الاحتياطات	xx	xx
د/ رأس مال الشركاء	xx	
أ xx		
ب xx		
ج xx		

9 . قفل الأرباح والخسائر السابقة (المتركمة):

أ) حالة الأرباح:

د/ الأرباح السابقة	xx	xx
د/ رؤوس مال الشركاء	xx	
أ xx		
ب xx		
ج xx		

ب) حالة الخسائر السابقة:

د/ رأس مال الشركاء	xx	xx
أ xx		
ب xx		
ج xx		
د/ الخسائر السابقة	xx	

10. بعد قفل جميع الحسابات بالقيود المشار إليها أعلاه، يكون حساب المصرف مساوياً تماماً لإجمالي أرصدة حسابات رأس مال الشركاء، ويجري القيد التالي لتقفل جميع الحسابات:

د/ رأس مال الشركاء	xx	
أ xx		
ب xx		
ج xx		
د/ المصرف	xx	

تقفل

حالات ومشاكل خاصة بالتصفية:

فيما يلي بعض المشاكل التي قد تصادف المصفي واقتراح معالجتها محاسبياً:

1. قد لا يتمكن المصفي من بيع الأصول دفعة واحدة، وبالتالي يقوم ببيع كل أصل على حدة (أو أحياناً أصل معين لا يباع إلا بعد فترة ولوحدته)، وفي هذه الحالة يكون القيد المحاسبي كالتالي:

(أ) حالة بيع الأصل بأكثر من قيمته الدفترية (حالة ربح):

د/ المصرف	xx	
د/ الأصل المعني	xx	
د/ التصفية (قيمة الربح)	xx	

(ب) حالة بيع الأصل بأقل من قيمته الدفترية (حالة الخسارة)

د/ المصرف	xx	
د/ التصفية	xx	
د/ الأصل	xx	

ملاحظة: في القيدين السابقين يمكن توسيط حساب أرباح وخسائر بيع أصول ثم يقفل في حساب التصفية.

2 . احتفاظ أحد الشركاء بأصل من الأصول:

قد يرغب أحد الشركاء بأن يحتفظ بأحد الأصول لأغراضه الخاصة وفي هذه الحالة تكون المعالجة حسب الآتي:

(أ) أن القيمة المقدرة للأصل مساوية للقيمة الدفترية له:

د/ رأس مال الشريك	xx	xx
د/ الأصل	xx	

(ب) أن القيمة المقدرة للأصل أكبر من القيمة الدفترية له: (ربح)

د/ رأس مال الشريك	xx	xx
د/ الأصل	xx	
د/ التصفية	xx	

(ج) أن القيمة المقدرة للأصل أقل من القيمة الدفترية (خسارة)

د/ رأس مال الشريك	xx	xx
د/ التصفية (خسارة)	xx	
د/ الأصل	xx	

3 . إذا لم يتمكن المصفي من تحصيل كل المبلغ المطلوب من المدينين فيكون القيد:

د/ المصرف	xx	xx
د/ التصفية	xx	
د/ المدينين	xx	

4 . إذا تنازل أحد الدائنين عن جزء من مستحقاته لدى الشركة يكون القيد:

د/ الدائنون	xx	xx
د/ المصرف (قيمة الذي دفع فعلا)	xx	
د/ التصفية (قيمة المتنازل عنه)	xx	

مثال (1):

أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقسمون الأرباح والخسائر بنسبة (1:2:2) على التوالي، وقد تقرر تصفية الشركة نظراً لاستمرار تكبد الخسائر. وكان المركز المالي للشركة في 2016/12/31 كالآتي:

رأس المال		عقار	50000	
أ 20000		مجمع استهلاك	(20000)	30000
ب 20000		آلات	15000	
ج 20000	60000	مجمع استهلاك	(5000)	10000
جاري (ج) 5000		أثاث	7000	
دائنون 20000		مجمع استهلاك	(2000)	5000
أ. دفع 15000		بضاعة		25000
		مدينون	12000	
		م. د. م. فيها	(2000)	10000
		مصرف		5000
		جاري (أ)		2000
		خسائر سابقة		13000
	100000			100000

فإذا علمت أن المبالغ المحصلة كانت كالآتي:

- عقار 60000، آلات 5000، بضاعة 20000، مدينون 8000 دينار.
- احتفظ الشريك (ج) بالأثاث لحسابه الخاص وقد تم تقديره بمبلغ 4000 دينار.
- تنازل أحد الدائنين عن مبلغ 2000 دينار، وبلغت مصاريف التصفية 2000 دينار.

المطلوب:

1. قيود اليومية اللازمة لإنهاء عملية التصفية.
2. بيان حسابات: التصفية، رؤوس أموال للشركاء، المصرف.

الحل:

8 د/ التصفية	
(2) 27000	(1) 102000
(3) 93000	(4) 2000
(6) 2000	(5) 1000
17000 مرحل	
122000	122000
منقول 17000	(7) 17000
14 د/ رأس مال (أ)	
رصيد 20000	(8) 2000
(7) 6800	(10) 5200
19600 مرحل	
26800	26800
منقول 19600	(12) 19600
15 د/ رأس مال (ب)	
رصيد 20000	(10) 5200
(7) 6800	مرحل 21600
6800	26800
منقول 21600	(12) 21600

1	102000	د/ التصفية
	50000	د/ عقار
	15000	د/ آلات
	25000	د/ بضاعة
	12000	د/ متينون
2	20000	د/ مجمع استهلاك عقار
	5000	د/ مجمع استهلاك آلات
	2000	د/ م. د. م فيها
	27000	د/ التصفية
3	93000	د/ المصرف
	93000	د/ التصفية
4	2000	د/ التصفية
	2000	د/ المصرف
5	1000	د/ التصفية
	4000	د/ رأس مال (ج)
	2000	د/ مجمع استهلاك اثاث
	7000	د/ الأثاث
6	20000	د/ الدائنون
	18000	د/ المصرف
	2000	د/ التصفية
7	17000	د/ التصفية
	6800	د/ رأس مال (أ)
	6800	د/ رأس مال (ب)
	3400	د/ رأس مال (ج)
	2000	د/ رأس مال (أ)
	2000	د/ جاري (أ)
	5000	د/ جاري (ج)
	5000	د/ رأس مال (ج)

د/ رأس مال (ج)		
رصيد	20000	(5) 4000
(7)	3400	(10) 2600
(9)	5000	21800 مرحل
	28400	28400
منقول	21800	(12) 21800
د/ المصروف		
(4)	2000	5000 رصيد
(6)	18000	(3) 93000
(11)	15000	63000 مرحل
	98000	98000
منقول	63000	(12) 63000

د/ رأس مال (أ)	5200	10
د/ رأس مال (ب)	5200	
د/ رأس مال (ج)	2600	
د/ خسائر سابقة	13000	
د/ أوراق الدفع	15000	11
د/ المصروف	15000	
د/ المصروف	63000	12
د/ رأس مال (أ)	19600	
د/ رأس مال (ب)	21600	
د/ رأس مال (ج)	21800	

النتائج المحتملة للتصفية وما ينشأ عنها من مشاكل في توزيع النقدية وكيفية معالجتها محاسبياً:

في الأمثلة السابقة الخاصة بعمليات التصفية لشركات الأشخاص تم افتراض أن النقدية المتاحة تكفي للتوزيع بين الشركاء وأن حسابات رؤوس أموال الشركاء كانت دائنة وكان أيضاً مجموع أرصدة حسابات رؤوس أموال الشركاء تتساوى مع النقدية المتاحة بالمصرف وبالتالي كان التوزيع النهائي للنقدية على الشركاء دون أية مشاكل.

غير أنه في الحياة العملية في كثير من الأحيان لا يحدث مثل هذا وإنما هناك احتمالات عديدة للنتيجة النهائية لعملية التصفية، ومن بين هذه الاحتمالات ما يلي:

1. وجود رصيد مدين في حساب رأس مال أحد الشركاء مع وجود قرض لهذا الشريك كافٍ لتغطية هذا الرصيد المدين.
2. وجود رصيد مدين في حساب أحد الشركاء وقيامه بسداد هذا الرصيد من أمواله الخاصة كونه موسراً.
3. وجود رصيد مدين في حساب رأس مال أحد الشركاء وعدم تمكنه من سداد هذا الرصيد كونه معسراً "مفلّس".
4. وجود أرصدة مدينة في حسابات رؤوس أموال جميع الشركاء وكون هؤلاء الشركاء معسرين (عاجزين عن الدفع).

ونستعرض فيما يلي المعالجات المحاسبية لهذه الاحتمالات

أولاً: وجود رصيد مدين في حساب رأس مال أحد الشركاء مع وجود قرض لهذا الشريك كاف لتغطية هذا الرصيد.

مثال (2):

أ، ب شريكان يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي، وفي 2016/12/31 تقرر تصفية الشركة وكان المركز المالي كالتالي:

رأس المال		آلات	20000
أ 15000		أثاث	5000
ب 15000	30000	بضاعة	25000
قرض الشريك (أ)	5000	مدينون	10000
جاري (ب)	5000	جاري (أ)	6000
دائنون	35000	مصرف	17000
أ. دفع	28000	خسائر سابقة	20000
	103000		103000

فإذا علمت أن:

1. المبالغ التي تم تحصيلها من بيع الأصول وتحصيل الديون كانت 47000 دينار.
2. الشريك (ب) احتفظ بالأثاث لحسابه الخاص وقد تم تقديرها بمبلغ 4000 دينار.
3. مصاريف التصفية 1000 دينار.
4. تنازل الدائنون عن 2000 دينار.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة وبيان حسابات التصفية اللازمة.

الحل:

د/ رأس مال (أ)		10000	7	د/ التصفية		55000	1
د/ رأس مال (ب)		10000		د/ الآلات	20000		
د/ خسائر سابقة	20000			د/ البضاعة	25000		
د/ رأس مال (أ)		6000	8	د/ المدينون	10000		
د/ جاري (أ)	6000			د/ المصرف		47000	2
د/ جاري (ب)		5000	9	د/ التصفية	47000		
د/ رأس مال (ب)	5000			د/ رأس مال (ب)		4000	3
د/ رأس مال (أ)		4000	10	د/ التصفية		1000	
د/ رأس مال (ب)		4000		د/ الأثاث	5000		
د/ التصفية	8000			د/ التصفية		1000	4
د/ قرض (أ)		5000	11	د/ المصرف	1000		
د/ رأس مال (أ)	5000			د/ الدائنون		35000	5
د/ رأس مال (ب)		2000	12	د/ المصرف	33000		
د/ المصرف	2000			د/ التصفية	2000		
				د/ أ. الدفع		28000	6
				د/ المصرف	28000		

د/ المصرف	
رصيد	17000
(4) 1000	
(5) 33000	(2) 47000
(6) 28000	
2000 مرحل	
6400	64000
(12) 2000	منقول 2000

د/ التصفية	
(1) 55000	
(2) 47000	
(5) 2000	(3) 1000
مرحل 8000	(4) 1000
57000	57000
(10) 8000	منقول 8000

د/ رأس مال (ب)	
رصيد	15000
(9) 5000	(7) 10000
	(10) 4000
	(3) 4000
	2000 مرحل
20000	20000
منقول 2000	(12) 2000

د/ رأس مال (أ)	
رصيد	15000
	(7) 10000
	(10) 4000
	(8) 6000
5000 مرحل	
20000	20000
(11) 5000	منقول 5000

ملاحظات:

1. نتج عن عملية التصفية وجود رصيد مدين في حساب رأس مال الشريك (أ) قدره 5000 دينار. وحيث أن الشريك (أ) لديه قرض على الشركة بنفس القيمة فقد تمت تسوية ذلك.
2. لاحظ أن رصيد حساب رأس مال الشريك (ب) يتساوى تماماً مع رصيد حساب المصرف.

الاحتمال الثاني: وجود رصيد مدين في حساب رأس مال أحد الشركاء وقيام ذلك الشريك بسداد الرصيد من أمواله الخاصة كونه موسراً.

مثال (3):

الأرصدة التالية مستخرجة من دفاتر إحدى شركات الأشخاص التي تقرر تصفيتها وذلك بعد بيع الأصول وتحصيل الديون وسداد حقوق الغير: نقدية بالمصرف 13000، خسائر التصفية 45000، جاري (أ) (مدين) 5000، جاري (ب) (دائن) 3000، رأس المال: (أ) 20000، (ب) 40000 دينار.

فإذا علمت أن الشريكان يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي وأن الشريك (أ) موسراً وقام بسداد المبلغ المستحق عليه.

المطلوب: بيان قيود وحسابات التصفية في حدود البيانات السابقة.

الحل:

د/ رأس مال (أ)					
رصيد	20000	(1)	22500	د/ رأس مال (أ)	22500
مرحل	7500	(2)	5000	د/ رأس مال (ب)	22500
	27500		27500	د/ التصفية	45000
منقول	7500	(4)	7500	د/ رأس مال (أ)	5000
د/ رأس مال (ب)				د/ جاري (أ)	5000
رصيد	40000	(1)	22500	د/ جاري (ب)	3000
(3)	3000	مرحل	20500	د/ رأس مال (ب)	3000
	43000		43000	د/ المصرف	7500
منقول	20500	(5)	20500	د/ رأس مال (أ)	7500
				د/ رأس مال (ب)	20500
				د/ المصرف	20500

ح/ المصرف		ح/ التصفية	
	رصيد 13000	رصيد	45000
20500 مرحل	(4) 7500	(1) 45000	
20500	20500		
(5) 20500	منقول 20500		

ملاحظة:

لاحظ أن نتيجة التصفية خسارة وأظهر حساب رأس مال (أ) رصيداً مدينياً بمبلغ 7500 دينار وقام الشريك (أ) بسداد الرصيد مما أدى إلى إمكانية سداد حقوق الشريك (ب).

الاحتمال الثالث: وجود رصيد مدين في حساب أحد الشركاء وعدم تمكنه من السداد لكونه معسراً (مفلس):

مثال (4):

أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (2:2:1) وفي 2017/1/1 قرر الشركاء تصفية الشركة بسبب الخسائر المتلاحقة، وكان المركز المالي للشركة كما يلي:

رأس المال	أصول ثابتة
أ 20000	بضاعة 20000
ب 50000	مدينون 35000
ج 50000	مصرف 25000
120000	5000 جاري (أ)
5000 جاري (ب)	45000 خسائر الفترة
10000 جاري (ج)	
15000	
دائنون 35000	
170000	170000

فإذا علمت أن:

1. المتحصلات من بيع الأصول وتحصيل الديون 47000 دينار.
2. الشريك (أ) معسراً ولم يتمكن من سداد المستحق عليه للمصفي.
3. بلغت مصاريف التصفية 2000 دينار.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة وبيان حسابات التصفية.

الحل:

1	95000	د/ التصفية	6	5000	د/ رأس مال (أ)
	40000	د/ أصول ثابتة		5000	د/ جاري (أ)
	20000	د/ بضاعة	7	5000	د/ جاري (ب)
	35000	د/ مدينون		1000	د/ جاري (ج)
2	47000	د/ المصرف		5000	د/ رأس مال (ب)
	47000	د/ التصفية		10000	د/ رأس مال (ج)
3	2000	د/ التصفية	8	35000	د/ الدائنون
	2000	د/ المصرف		35000	د/ المصرف
4	10000	د/ رأس مال (أ)	9	2000	د/ رأس مال (ب)
	20000	د/ رأس مال (ب)		2000	د/ رأس مال (ج)
	20000	د/ رأس مال (ج)		4000	د/ رأس مال (أ)
	50000	د/ التصفية	10	15000	د/ رأس مال (ب)
5	9000	د/ رأس مال (أ)		20000	د/ رأس مال (ج)
	18000	د/ رأس مال (ب)		35000	د/ المصرف
	18000	د/ رأس مال (ج)			
	45000	د/ خسائر الفترة			

د/ التصفية	د/ رأس مال (أ)	د/ رأس مال (ب)	د/ رأس مال (ج)
(1) 95000	رصيد 50000	(3) 2000	رصيد 25000
(3) 2000	مرحل 50000	(8) 35000	(2) 47000
97000	97000	35000 مرحل	72000
50000 منقول	(4) 50000	72000	35000 منقول
		(10) 35000	

د/ رأس مال (أ)	د/ رأس مال (ب)	د/ رأس مال (ج)	د/ رأس مال (أ)
(4) 10000	رصيد 20000	(4) 20000	رصيد 50000
(5) 9000		(5) 18000	(7) 5000
(6) 5000	مرحل 4000	(9) 2000	15000 مرحل
24000	24000	15000	55000
4000 منقول	(9) 4000	(10) 15000	15000 منقول

ح/ رأس مال (ج)	
رصيد	50000
(4)	20000
(7)	10000
(5)	18000
(9)	2000
مرحل	20000
60000	60000
منقول	20000
(10)	20000

لاحظ:

1. رصيد حساب رأس مال (أ) كان مدينياً بمبلغ 4000 دينار ولما كان الشريك (أ) مفلساً فلقد قسم المبلغ بين الشريكين ب، ج تخفيضاً من رؤوس أموالهم لقلل هذا الحساب. والمتبقي في المصرف تساوي بعد ذلك مع مستحقات كل من ب، ج.

الاحتمال الرابع: وجود أرصدة مدينة في حسابات رؤوس أموال جميع الشركاء وكونهم جميعاً معسرون (عاجزين عن الدفع).

مثال (5):

أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يفتسمون الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس أموالهم ولتوالي الخسائر تم تصفية الشركة في 2016/12/31 حيث كان المركز المالي للشركة كما يلي:

رأس المال	أصول غير نقدية	55000
أ 30000	مصرف	10000
ب 30000	خسائر متراكمة	60000
ج 30000		90000
قرض برهن		22000
دائنون		13000
		125000

فإذا علمت أن:

1. المتحصل من بيع الأصول غير النقدية 21000 دينار.

2. مصاريف التصفية 1000 دينار.

3. جميع الشركاء معسرون.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة مع بيان حسابات التصفية.

الحل

1	55000	د/ التصفية
	55000	د/ أصول غير نقدية
2	21000	د/ المصرف
	21000	د/ التصفية
3	1000	د/ التصفية
	1000	د/ المصرف
4	20000	د/ رأس مال (أ)
	20000	د/ رأس مال (ب)
	20000	د/ رأس مال (ج)
	60000	د/ خسائر متراكمة
5	22000	د/ قرض برهن
	22000	د/ المصرف
6	13000	د/ الدائنون
	8000	د/ المصرف
	5000	د/ التصفية
7	10000	د/ رأس مال (أ)
	10000	د/ رأس مال (ب)
	10000	د/ رأس مال (ج)
	30000	د/ التصفية

د/ التصفية	
(1) 55000	(2) 21000
(3) 1000	(6) 5000
30000	مرحل
56000	56000
30000	منقول (7) 30000
د/ المصرف	
10000	رصيد (3) 1000
21000	(2) (5) 22000
	(6) 8000
31000	31000
د/ رأس مال (أ)	
20000	(4) 30000
10000	(7) 30000
30000	30000
د/ رأس مال (ب)	
20000	رصيد 30000
10000	
د/ رأس مال (ج)	
20000	رصيد 30000
10000	(7)

لاحظ: أن النقدية المتوافرة بالمصرف 8000 دينار لا تكفي لسداد حتى الدائنون 13000 دينار. وبالتالي كان قيد سداد الدائنين كما هو واضح في القيد رقم (6) حيث اعتبر الفرق ربحاً صورياً للتصفية.

ثانياً: التصفية التدريجية (توزيع النقدية على دفعات)

قد يحدث أن تطول مدة التصفية لصعوبة بيع أصول الشركة دفعة واحدة وتحويلها إلى نقدية. وفي هذه الحالة قد يقرر الشركاء توزيع المبالغ المستلمة من بيع الأصول وتحصيل الديون أولاً بأول وذلك طبعاً بعد استيفاء حقوق الغير ومصاريف التصفية. وهناك حالتين يجب التمييز بينهما وهما:

1. أن نسب توزيع الأرباح والخسائر هي نفس نسب رؤوس أموال الشركاء.
 2. أن نسب توزيع الأرباح والخسائر تختلف عن نسب رؤوس أموال الشركاء.
- وفيما يلي نستعرض كلتا الحالتين:

1. نسب توزيع الأرباح والخسائر هي نفس نسب رؤوس أموال الشركاء:

في هذه الحالة لا توجد أي صعوبة في توزيع النقدية على الشركاء، فبعد سداد الديون للغير ودفع قروض الشركاء ومصاريف التصفية توزع المبالغ الباقية بنسب توزيع الأرباح والخسائر والتي هي نسب رؤوس الأموال، دون أن يكون هناك خوف من احتمال أن يحصل أي شريك على أكثر من حقوقه أو أكثر من غيره دون وجه حق.

مثال (6): أ، ب شريكان في شركة أشخاص يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس الأموال، وقد ظهرت الميزانية في 2016/12/31 كالتالي:

الميزانية في 2016/12/31			
رأس المال		أصول ثابتة	140000
أ 120000		أصول متداولة	105000
ب 60000	180000	مصرف	40000
احتياطي	15000	جاري (أ)	10000
قرض (أ)	30000	جاري (ب)	2000
قرض (ب)	12000		
دائنون	60000		
	297000		297000

وفي 2017/1/1 اتفق الشريكان على تصفية الشركة وكان المتحصل من البيع ومتحصلات من المدينين ومصاريف التصفية كالتالي:

الفترة	المتحصلات	م. التصفية
حتى آخر يناير	108000	4000
حتى آخر فبراير	92000	2000
حتى آخر مارس	103000	1000

المطلوب:

1. إعداد قائمة التوزيع للمتحصلات النقدية.
2. قيود اليومية اللازمة وبيان حسابات التصفية.

الحل:

1. قائمة التوزيع:

بيان	دائنون	ب	أ
أرصدة في 2016/12/31	60000	60000	120000
+ توزيع الاحتياطي	-	5000	10000
+ قروض الشركاء	-	12000	30000
- أرصدة الحسابات الجارية المدينة	-	(2000)	(10000)
صافي حقوق الشركاء والدائنون	60000	75000	150000
الدفعة الأولى:			
108000 دينار متحصلات شهر يناير			
+ رصيد حساب المصرف			40000
النقدية المتاحة			148000
- مصاريف التصفية لشهر يناير			(4000)
المتبقي لسداد الدائنون + توزيع على الشركاء			144000
تسديدات للدائنين	(60000)		(60000)
ما يوزع على الشريكان بنسبة رؤوس الأموال	-0-		84000
		(28000)	(56000)
		47000	94000
الدفعة الثانية:			
92000 دينار متحصلات شهر فبراير			
- مصاريف التصفية (فبراير)			(2000)
ما يوزع على الشركاء			90000
		(30000)	(60000)
		17000	34000
الدفعة الثالثة:			
103000 دينار متحصلات شهر مارس			
- مصاريف تصفية (مارس)			(1000)
ما يوزع على الشركاء			102000
		(34000)	(68000)
نصيب الشركاء من أرباح التصفية	-0-	(17000)	(34000)

2 . قيود اليومية:

1	245000	د/ التصفية	8	56000	د/ رأس مال (أ)
	14000	د/ أصول ثابتة		28000	د/ رأس مال (ب)
	-105000	د/ أصول متداولة		84000	د/ المصرف
2	15000	د/ الاحتياطي	9	92000	د/ المصرف
	10000	د/ رأس مال (أ)		92000	د/ التصفية
	5000	د/ رأس مال (ب)	10	2000	د/ التصفية
		د/ قروض الشركاء		2000	د/ المصرف
3	42000	د/ رأس مال (أ)	11	60000	د/ رأس مال (أ)
	30000	د/ رأس مال (ب)		30000	د/ رأس مال (ب)
	12000	د/ رأس مال (ب)		90000	د/ المصرف
4	10000	د/ رأس مال (أ)	12	103000	د/ المصرف
	2000	د/ رأس مال (ب)		103000	د/ التصفية
	12000	د/ جاري الشركاء	13	1000	د/ التصفية
5	10800	د/ المصرف		1000	د/ المصرف
	108000	د/ التصفية	14	68000	د/ رأس مال (أ)
6	4000	د/ التصفية		34000	د/ رأس مال (ب)
	4000	د/ المصرف		102000	د/ المصرف
7	60000	د/ الدائنون	15	51000	د/ التصفية
	60000	د/ المصرف		34000	د/ رأس مال (أ)
				17000	د/ رأس مال (ب)

3 . حسابات التصفية:

د/ التصفية	د/ المصرف
(1) 245000	40000 رصيد
(6) 4000	(5) 108000
(10) 2000	(9) 92000
(13) 1000	(12) 103000
51000 مرحل	(10) 2000
303000	(11) 9000
51000 منقول	(13) 1000
	(14) 102000
	343000
	343000

ح/ رأس مال (أ)		ح/ رأس مال (ب)	
رصيد	120000	رصيد	60000
(4) 10000		(4) 2000	
(8) 56000		(8) 28000	
(11) 60000		(11) 30000	
(14) 68000		(14) 34000	
مرحل	34000	مرحل	17000
19400		94000	
0		94000	
34000		17000	
منقول	34000	منقول	17000
(15)		(15)	

لاحظ أن أرباح التصفية التي ظهرت بقائمة التوزيع في نهاية القائمة تم قفلها في رؤوس أموال الشريكان حيث تطابقت مع الأرصدة بهذه الحسابات (34000 دينار و 17000 دينار).

مثال (7):

أ، ب شريكان يفتسمان الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس أموالهم وفيما يلي المركز المالي للشركة في 2016/12/31:

أصول مختلفة	60000	رأس المال	
مصرف	30000	أ 40000	
		ب 20000	60000
		دائنون	30000
			90000

وفي نفس التاريخ اتفق الشريكان على تصفية الشركة وكانت المتحصلات كالتالي:

الفترة	المتحصلات	م. التصفية
حتى آخر يناير	35000 دينار	2000 دينار
حتى آخر فبراير	10000	1000
حتى آخر مارس	5500	1000

المطلوب:

- إعداد قائمة توزيع النقدية إذا قرر الشريكان توزيع المتحصلات في نهاية كل شهر
- قيود اليومية اللازمة وبيان حسابات التصفية.

الحل:

1. قائمة التوزيع

بيان	دائنون	ب	أ
أرصدة في 2016/12/31	30000	20000	40000
الدفعة الأولى:			
35000 دينار متحصل من البيع خلال يناير			
30000 رصيد حساب المصرف			
65000 النقدية المتواجدة			
(2000) مصاريف تصفية			
63000			
(30000) تسديدات للدائنين	(30000)		
33000 ما يوزع على الشركاء بنسبة رؤوس الأموال - نسبة الأرباح والخسائر			
(33000)		(11000)	(22000)
-0-		9000	18000
الدفعة الثانية:			
10000 دينار المتحصل من البيع خلال فبراير			
(1000) مصاريف تصفية			
9000 المتبقي للتوزيع بين الشريكان			
(9000)		(3000)	(6000)
-0-		6000	12000
الدفعة الثالثة:			
55000 دينار المتحصل من البيع خلال مارس			
(1000) مصاريف التصفية			
4500 المتبقي للتوزيع			
(4500)		(1500)	(3000)
-0-	-0-	4500	9000
نصيب الشريكان في خسائر التصفية			

2 . قيود اليومية:

1	60000	د/التصفية	7	1000	د/التصفية
		د/ أصول مختلفة		1000	د/ المصرف
2	35000	د/ المصرف	8	6000	د/ رأس مال (أ)
	35000	د/ التصفية		3000	د/ رأس مال (ب)
3	2000	د/ التصفية		9000	د/ المصرف
	2000	د/ المصرف	9	5500	د/ المصرف
4	30000	د/ الدائنون		5500	د/ التصفية
	30000	د/ المصرف	10	1000	د/ التصفية
5	22000	د/ رأس مال (أ)		1000	د/ المصرف
	11000	د/ رأس مال (ب)	11	3000	د/ رأس مال (أ)
	33000	د/ المصرف		1500	د/ رأس مال (ب)
6	10000	د/ المصرف		4500	د/ المصرف
	10000	د/ التصفية	12	9000	د/ رأس مال (أ)
				4500	د/ رأس مال (ب)
				13500	د/ التصفية

3 . حسابات التصفية:

د/ التصفية	د/ المصرف
60000 (1)	30000 رصيد
35000 (2)	35000 (2)
10000 (3)	10000 (6)
2000 (4)	5500 (9)
1000 (5)	1000 (7)
1000 (6)	9000 (8)
	1000 (10)
	4500 (11)
	80500
13500 مرهل	
64000	80500
13500 (12)	
13500 منقول	

د/ رأس مال (أ)	د/ رأس مال (ب)
22000 (5)	20000 رصيد
6000 (8)	11000 (5)
3000 (11)	3000 (8)
9000 مرهل	1500 (11)
40000	4500 مرهل
9000 (12)	20000
	4500
	4500 منقول

2 . اختلاف نسب توزيع الأرباح والخسائر عن نسب رؤوس الأموال

في هذه الحالة يجب على المصفي إعداد خطة متكاملة قبل البدء في توزيع النقدية على الشركاء وذلك ليسير عليها في توزيعه المتحصلات النقدية بعد سداد حقوق الغير .

وتقوم هذه الخطة على فكرة الوصول بحقوق الشركاء إلى أرقام تتفق مع نسب توزيع الأرباح والخسائر ومعنى ذلك إجراء توزيعات لبعض الشركاء دون البعض الآخر وينسب معينة. وتتحصر المشاكل المترتبة على وضع هذه الخطة في ناحيتين وهما:

- (أ) ترتيب أولوية الشركاء في استلام دفعات من المتحصلات النقدية.
 - (ب) تحديد المبالغ التي ستدفع للشركاء حسب أحقيتهم (أولويتهم) في الاستلام.
- وفيما يلي نستعرض بالشرح هاتين الناحيتين:

(أ) ترتيب أولوية الشركاء في استلام الدفعات من النقدية المحصلة:

يتوقف ترتيب الشركاء في أحقيتهم لأولوية التوزيع على مدى قدرة رأس مال كل شريك على تحمل خسائر التصفية. فالشريك الذين تكون قدرة رأس ماله على تحمل خسائر التصفية أكبر ما يمكن هو الذي يكون له الحق الأول في استلام دفعات نقدية من متحصلات التصفية قبل غيره من الشركاء ثم يليه الشريك التالي له في قدرة رأس ماله على تحمل خسائر التصفية وهكذا وللوصول إلى قدرة رأس مال كل شريك في تحمل نصيبه من خسائر التصفية، وبالتالي ترتيب الشركاء في أولوية الاستلام نستخدم المعادلة التالية:

$$\text{ترتيب الأولوية} = \text{رأس مال الشريك} \times \text{مقلوب نسبة توزيع الأرباح والخسائر}$$

وعند الانتهاء من استخراج تراتيب الشركاء حسب المعادلة السابقة نقارن النتائج فيكون صاحب الناتج الأكبر له الحق الأول في استلام النقدية ثم الذي يليه وهكذا.

مثال (8):

أ، ب، ج، د شركاء يقسمون الأرباح والخسائر بنسبة (5:2:2:1) والتي تختلف عن نسب رؤوس أموالهم والتي هي كالتالي: 18000، 48000، 24000، 110000 دينار على التوالي.

فإن ترتيب الأولوية في الاستلام توجد كالتالي:

الشريك	أ	ب	ج	د
رأس المال	18000	48000	24000	110000
× مقلوب % الأرباح والخسائر	10/1	10/2	10/2	10/5
النتائج	180000	240000	120000	220000
الترتيب	الثالث	الأول	الرابع	الثاني

مما سبق يتضح أن الشريك (ب) له الحق الأول ويليهِ (د) ثم (أ) ثم (ج) ويبدل النتائج لكل شريك على أدنى حد من خسائر التصفية الذي يكون نصيب الشريك منها كاف لتغطية حصته في رأس المال وبالتالي حرمانه من أي توزيعات نقدية، ولإيضاح أنظر المرفق (1).

يتضح مما سبق في (مرفق 1) أن الشريك ج هو أقل الشركاء قدرة على تحمل خسائر التصفية، بينما الشريك (ب) هو أقوى الشركاء في تحمل خسائر التصفية. حيث أن خسارة قدرها 240000 دينار (أكبر الخسائر) كافية لتغطية رأس ماله فقط. في الوقت الذي لا يستطيع باقي الشركاء تحمل تلك الخسائر لأن أنصبتهم فيها تزيد عن حصصهم في رأس المال.

وبذلك يكون ترتيب الشركاء حسب قدرتهم في تحمل خسائر التصفية وبالتالي أحقية في استلام التوزيعات كالتالي:

الأول	ب
الثاني	د
الثالث	أ
الرابع	ج

مرفق رقم (1) إيضاح احتمالات الخسائر

1. بفرض بلغت خسائر التصفية 180000 دينار، يكون نصيب الشركاء كما يلي:	
أ. $18000 = \frac{1}{10} \times 180000$ (وهذا يساوي رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
ب. $36000 = \frac{2}{10} \times 180000$ (وهذا أقل من رأس ماله وبالتالي له الحق في التوزيعات)	
ج. $36000 = \frac{2}{10} \times 180000$ (وهذا يزيد عن رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
د. $90000 = \frac{5}{10} \times 180000$ (وهذا يقل عن رأس ماله وبالتالي له الحق في التوزيعات)	
2. بفرض بلغت الخسائر 240000 دينار:	
أ. $24000 = \frac{1}{10} \times 240000$ (وهذا يزيد عن رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
ب. $48000 = \frac{2}{10} \times 240000$ (وهذا يساوي رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
ج. $48000 = \frac{2}{10} \times 240000$ (وهذا يزيد عن رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
د. $12000 = \frac{5}{10} \times 240000$ (وهذا يزيد عن رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
3. بفرض بلغت الخسائر 120000 دينار:	
أ. $12000 = \frac{1}{10} \times 120000$ (هذا يقل عن رأس ماله وبالتالي له الحق في التوزيعات)	
ب. $24000 = \frac{2}{10} \times 120000$ (هذا يقل عن رأس ماله وبالتالي له الحق في التوزيعات)	
ج. $24000 = \frac{2}{10} \times 120000$ (هذا يساوي رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
د. $60000 = \frac{5}{10} \times 120000$ (هذا أقل من رأس ماله وبالتالي له الحق في التوزيعات)	
4. فرض بلغت الخسائر 220000 دينار:	
أ. $22000 = \frac{1}{10} \times 220000$ (هذا يزيد عن رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
ب. $44000 = \frac{2}{10} \times 220000$ (هذا أقل من رأس ماله وبالتالي له الحق في التوزيعات)	
ج. $44000 = \frac{2}{10} \times 220000$ (هذا يزيد عن رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	
د. $11000 = \frac{5}{10} \times 220000$ (هذا يساوي رأس ماله وبالتالي حرمائه من التوزيعات)	

(ب) تحديد المبالغ الواجب توزيعها على الشركاء حسب الترتيب السابق:

بعد ترتيب أولوية الشركاء في التوزيعات النقدية، تبدأ مشكلة تحديد ما يجب دفعه للشريك صاحب الترتيب الأول قبل الشركاء الآخرين، ثم ما يجب دفعه للشريكين صاحبي الترتيب الأول والثاني معا قبل بقية الشركاء ... وهكذا.

والهدف الرئيسي من إجراء هذه التوزيعات هو جعل رؤوس أموال الشركاء جميعا متفقة مع نسب توزيع الارباح والخسائر بينهم، ويتم هذا التوافق على خطوات تتلخص في الآتي:

1 . لتحديد ما يجب دفعه للشريك الذي له الأولوية في التوزيعات النقدية نتبع ما يلي:

- (أ) نثبت رأس مال الشريك الذي يليه في الترتيب (الثاني).
- (ب) نقوم بتعديل رأس مال الشريك الأول ليصبح رأس مال الشريك الأول ورأس مال الشريك الثاني متفقة مع نسب توزيع الارباح والخسائر بينهما، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$\text{رأس المال المعدل} = \text{رأس المال المثبت} \times \frac{\% \text{ الارباح والخسائر لرأس المال المعدل}}{\% \text{ الارباح والخسائر لرأس المال المثبت}}$
--

(ج) نوجد الفرق بين رأس المال المعدل للشريك الأول ورأس ماله قبل التعديل، وهذا يمثل مقدار ما يجب دفعه أولاً للشريك الأول.

2 . لتحديد ما يجب دفعه إلى الشريكين الأول والثاني معا نقوم بما يلي:

- (أ) نثبت رأس مال الشريك الثالث (التالي لهما).
- (ب) نعدل رؤوس أموال الشريكين الأول والثاني لتصبح رؤوس أموال الشركاء الثلاث متفقة مع نسبة توزيع الارباح والخسائر (كما سبق أعلاه).
- (ج) نوجد الفرق بين رؤوس أموال الشريكين الأول والثاني المعدلة وبين رؤوس أموالهما بعد إجراء التوزيع الأول، وهذا يمثل ما يجب دفعه إلى هذين الشريكين معا وفي وقت واحد.

وهكذا تستمر عملية التثبيت والتعديل حسب عدد الشركاء مع تحديد المبالغ الواجب توزيعها على الشركاء حتى يصبح المتبقي من حصص الشركاء متفقة مع نسب توزيع الارباح والخسائر ومتي وصل المصفى إلى هذه النقطة (نقطة التوافق) فإن أي متحصلات نقدية بعد ذلك يتم توزيعها على جميع الشركاء حسب نسبة توزيع الارباح والخسائر والتي هي متفقة مع نسب رؤوس أموالهم.

مثال: نفس المثال (8) السابق

للتذكير أ، ب، ج، د شركاء يقسمون الأرباح والخسائر بنسبة (5:2:2:1) على التوالي وكانت حصصهم في رأس المال: 18000، 48000، 24000، 110000 دينار على التوالي. المطلوب:

1. تحديد أولوية الشركاء (سبق إيضاحها).

2. إعداد خطة لتوزيع المتحصلات النقدية بين الشركاء.

2. إعداد خطة لتوزيع المتحصلات

الشركاء	ب	د	أ	ج
نسب التوزيع (الأرباح والخسائر)	2	5	1	2
ترتيب الأولوية (حسب المطلوب الأول)	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
حقوق الشركاء في رأس المال	48000	110000	18000	24000
1. لتحديد ما يدفع للشريك (ب):		110000		
- نثبت رأس مال (د)	44000			
- نعدل رأس مال (ب) $\frac{2}{5} \times 110000$				
ما يجب دفعه للشريك (ب)، أولاً	4000	-	-	-
حقوق الشركاء بعد التوزيع الأول	44000	110000	18000	24000
2. تحديد ما يدفع للشريكين ب، د معاً			18000	
- نثبت رأس مال (أ)	36000			
- نعدل رأس مال (ب) $(\frac{2}{1} \times 18000)$		90000		
- نعدل رأس مال (د) $(\frac{5}{1} \times 18000)$				
ما يجب دفعه للشريكين ب، د	8000	20000	-	-
حقوق الشركاء بعد التوزيع الثاني	36000	90000	18000	24000
3. تحديد ما يدفع للشركاء (ب، د، أ) معاً				24000
- نثبت رأس مال (ج)	24000			
- نعدل رأس مال (ب) $(\frac{2}{2} \times 24000)$		60000		
- نعدل رأس مال (د) $(\frac{5}{2} \times 24000)$			12000	
- نعدل رأس مال (أ) $(\frac{1}{2} \times 24000)$				
ما يجب دفعه لكل من (ب، د، أ) معاً	12000	30000	6000	-
حقوق الشركاء بعد التوزيع الثالث	24000	60000	12000	24000
نسبة رؤوس الأموال	2	5	1	2

يتضح من خطة التوزيع أنه عند قيام المصفي سداد حقوق الغير يقوم بالتوزيعات التالية على الشركاء بالترتيب التالي:

- 1 . 4000 دينار تدفع للشريك (ب) أولاً (توزيع أول).
- 2 . 28000 دينار تدفع للشريكين (ب)، (د) بنسبة (5:2) توزيع ثاني.
- 3 . 48000 دينار تدفع لكل من (ب)، (د)، (أ) بنسبة (1:5:2) توزيع ثالث.
- 4 . أية متحصلات أخرى أو متبقية بعد ذلك توزيع على جميع الشركاء بنسبة (2:1:5:2) والتي هي متفقة مع رؤوس أموال الشركاء.

ملاحظات:

- 1 . إذا كانت المتحصلات المتبقية بعد سداد الغير لا تكفي لسداد كل المستحق للشريك (ب) (كدفعة أولى 4000) تعطي له النقدية كلها (المتوفرة) على أن يستكمل الباقي من متحصلات لاحقة، وهكذا.
- 2 . قبل تحديد أولوية الشركاء يجب مراعاة ما يلي:
 - (أ) إذا كانت هناك حسابات جارية مدينة كانت أم دائنة يجب ترحيلها إلى حسابات رؤوس أموال الشركاء.
 - (ب) إذا كان هناك قروض للشركاء أو احتياطات فيجب تسويتها في حسابات رؤوس الأموال.

مثال (9) عام:

أ، ب، ج شركاء يفتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (1:2:2) على التوالي، وفي 2016/12/31 قرر الشركاء تصفية الشركة وتوزيع المتحصلات أولاً بأول بدلاً من الانتظار حتى نهاية التصفية فإذا علمت أن المركز المالي للشركة في ذات التاريخ كان كالتالي:

أصول غير نقدية	395000	رأس المال	
مصرف	55000	أ	115000
جاري (أ)	5000	ب	135000
		ج	50000
		300000	
		قرض (ج)	30000
		جاري (ب)	5000
		دائنون	120000
		455000	
	455000		

فإذا علمت أن المتحصلات من التصفية كانت كما يلي:

الفترة	المتحصلات	م. التصفية
يناير	37000 دينار	2000 دينار
فبراير	58000 "	3000 "
مارس	131000 "	1000 "
أبريل	227500 "	2500 "

المطلوب:

أولاً: وضع خطة للتوزيع.

ثانياً: إعداد قائمة التوزيع.

ثالثاً: القيود اليومية.

رابعاً: بيان حسابات التصفية.

الحل:

أولاً: وضع خطة لتوزيع المتحصلات النقدية

(أ) تحديد الحقوق الصافية للشركاء:

الشريك	أ	ب	ج
رؤوس الأموال	115000	135000	50000 دينار
الحسابات الجارية	(5000)	5000	-
قرض الشريك (ج)	-	-	30000 "
صافي الحقوق	110000	140000	80000 دينار

ب) ترتيب أولوية الدفع (التوزيع):

الشريك	أ	ب	ج
حصص الشركاء	110000	140000	80000
× مقلوب النسبة	5/2	5/2	5/1
النتائج	275000	350000	400000
الترتيب	الثالث	الثاني	الأول

ب) تحديد قيمة التوزيعات حسب الترتيب السابق

انظر المرفق رقم (2)

المرفق رقم (2) تحديد قيمة التوزيعات

الشركاء	ج	ب	أ
نسب التوزيع الأرباح والخسائر	1	2	2
الترتيب	الأول	الثاني	الثالث
حصص الشركاء الصافية	80000	140000	110000
1. تحديد ما يجب دفعه للشريك (ج):			
- نثبت رأس مال (ب)		140000	
- نعدل رأس مال (ج) $(\frac{1}{2} \times 140000)$	70000		
ما يجب دفعه للشريك (ج)	10000	-	-
حصص الشركاء بعد التوزيع الأول	70000	140000	110000
2. تحديد ما يجب دفعه لكل من ج، ب:			
- نثبت رأس مال (أ)			110000
- نعدل رأس مال (ج) $(\frac{1}{2} \times 110000)$	55000		
- نعدل رأس مال (ب) $(\frac{3}{2} \times 110000)$		110000	
ما يجب دفعه لكل من ب ن ج	15000	30000	-
حصص الشركاء بعد التوزيع الثاني	55000	110000	110000
النسبة	1	2	2

* لاحظ أن نسب رأس المال للشركاء أصبحت متفقة مع نسبة توزيع الأرباح والخسائر.

- ويتضح مما سبق أنه بعد قيام المصفي سداد حقوق الغير كاملة، يقوم بتوزيع المتحصلات الباقية على الشركاء كالتالي:
1. 10000 دينار للشريك (ج) أولاً.
 2. 45000 دينار لكل من ج، ب بنسبة (2:1).
 3. أي مبالغ أخرى بعد ذلك توزع بين الشركاء جميعهم بنسبة (2:2:1) وهي نفس نسبة رؤوس الأموال.

ثانياً: قائمة التوزيع:

بيان	نقدية	دائنون	(1) (جـ)	(2) (ب)	(3) (أ)
أرصدة في 2016/12/31	550000	120000	80000	140000	110000
عمليات شهر يناير:					
المتحصلات النقدية	37000				
النقدية المتاحة	92000				
مصاريف تصفية	(2000)				
نقدية متبقية	90000				
تسديدات للدائنين	(90000)	(90000)			
أرصدة في 2017/2/1	-0-	30000	80000	140000	110000
عمليات شهر فبراير:					
المتحصلات النقدية	58000				
مصاريف التصفية	(3000)				
نقدية متاحة	55000				
سداد باقي رصيد الدائنين	(30000)	(30000)			
الباقي	25000				
يدفع للشريك (جـ) حسب الخطة ويتبقى لهم 30000	(10000)		(10000)		
الباقي	150000				
يوزع بين جـ، ب بنسبة (2:1)	(15000)		(5000)	(10000)	
أرصدة في 2017/3/1	-0-	-0-	65000	130000	110000
عمليات شهر مارس					
المتحصلات النقدية	131000				
مصاريف التصفية	(1000)				
نقدية متاحة	130000				
يدفع إلى جـ، ب بقية المستحق لهم	(30000)		(10000)	(20000)	
الباقي	100000				
توزيع بين الشركاء الثلاث (2:2:1)	(100000)		(20000)	(40000)	(40000)
أرصدة في 2017/4/1	-0-		35000	70000	70000
عمليات شهر أبريل					
المتحصلات النقدية	227500				
مصاريف التصفية	(2500)				
الباقي	225000				
توزع على الشركاء (2:2:1)	(225000)		(45000)	(90000)	(90000)
أرباح التصفية / ما دفع فوق الحصة	-0-	-0-	10000	20000	20000

ثالثاً: قيود اليومية:

د/م. تصفية	1000	10	د/التصفية	395000	1
د/رأس مال (ج)	30000		د/ أصول مختلفة	395000	
د/رأس مال (ب)	60000		د/رأس المال	5000	2
د/رأس مال (أ)	40000		د/جاري (أ)	5000	
د/المصرف	131000		د/رأس مال (ب)	5000	3
د/المصرف	227500	11	د/جاري (ب)	5000	
د/التصفية	227500		د/قرض (ج)	30000	4
د/م. تصفية	2500	12	د/رأس مال (ج)	30000	
د/رأس مال (ج)	45000		د/المصرف	37000	5
د/رأس مال (ب)	90000		د/التصفية	37000	
د/رأس مال (أ)	90000		د/م. تصفية	2000	6
د/المصرف	227500		د/الدائنون	90000	
د/التصفية	8500	13	د/المصرف	92000	
د/م. التصفية	8500		د/المصرف	58000	7
د/التصفية	50000	14	د/التصفية	58000	
د/رأس مال (ج)	10000		د/م. تصفية	3000	8
د/رأس مال (ب)	20000		د/الدائنون	30000	
د/رأس مال (أ)	20000		د/رأس مال (ج)	15000	
			د/رأس مال (ب)	10000	
			د/المصرف	58000	
			د/المصرف	131000	9
			د/التصفية	131000	

رابعاً: حسابات التصفية

د/رأس مال الشركاء

بيان	ج	ب	أ	بيان	ج	ب	أ
رصيد	50000	135000	115000	(2)			5000
(3)		5000					
(4)	30000			مرحل	80000	140000	110000
	80000	140000	115000		80000	140000	115000
منقول	80000	140000	110000	(8)	15000	10000	-
				مرحل	65000	130000	110000
	80000	140000	110000		80000	140000	110000
منقول	65000	130000	110000	(10)	30000	60000	40000
				مرحل	35000	70000	70000
	65000	130000	110000		65000	130000	110000
منقول	35000	70000	70000	(12)	45000	90000	90000
مرحل	10000	20000	20000				
	45000	90000	90000		45000	90000	90000
(14)	10000	20000	20000	منقول	10000	20000	20000

د/المصرف

(6) 92000	رصيد 55000
(8) 58000	(5) 37000
(10) 131000	(7) 58000
(12) 227500	(9) 131000
	(11) 227500
508500	508500

د/التصفية

(5) 37000	(1) 395000
(7) 58000	(13) 8500
(9) 131000	
(11) 227500	
	مرحل 50000
453500	453500
منقول 50000	(14) 50000

ملخص الفصل

انقضاء شركات الأشخاص

المعالجة المحاسبية لعملية التصفية

- يفتح حساب التصفية يجعل مديناً بجميع البنود المدينة والظاهرة على قائمة المركز المالي في تاريخ التصفية عدا النقدية أو المصرف.
- ويجعل دائناً بجميع البنود الدائنة (الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل) عدا رؤوس الأموال.
- يرصد الحساب ويقل في حسابات رؤوس أموال الشركاء سواء كانت أرباح تصفية أو خسائر تصفية.
- سداد حقوق الغير حسب الأولويات.
- سداد قروض الشركاء في حالة وجودها.
- قفل الحسابات الجارية في رؤوس أموال الشركاء.
- قفل الاحتياطيات والأرباح والخسائر السابقة في رؤوس أموال الشركاء.
- قفل حساب المصرف ورؤوس أموال الشركاء، لاحظ أن رصيد حساب المصرف يساوي مجموع أرصدة حسابات رأس المال للشركاء.
- هناك حالات ومشاكل خاصة بالتصفية تتمثل في عدم توافر نقدية بالمصرف لإنهاء عملية التصفية - وكذلك وجود بعض أو كل الشركاء معسرين.
- هناك طريقتان للتصفية:
 - 1 . التصفية الفورية.
 - 2 . التصفية التدريجية.
- ولكنها لا تختلف من ناحية القيود المحاسبية.

تمارين

انقضاء شركة الأشخاص (التصفية)

1. أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة 1:2:2 على التوالي، وقد تقرر تصفية الشركة في 2016/12/31، وكان مركزهم المالي في ذلك التاريخ كما يلي:

رأس المال		عقار	3000
أ	2000	آلات	1000
ب	2000	أثاث	500
ج	2000	بضاعة	2500
6000		مدينون	1000
جاري ج	500	مصرف	500
دائنون	2000	جاري أ	200
أ، دفع	1500	خسائر سابقة	1300
		10000	
	10000		

- فإذا فرض أن المبالغ المحصلة من أصول الشركة كانت كالآتي:
- عقار 6000 دينار، آلات 500 دينار، بضاعة 2000 دينار، مدينون 800 دينار استولى الشريك (ج) على الأثاث لحسابه الخاص والذي قدر بمبلغ 400 دينار وقد تنازل أحد الدائنين عن مبلغ 200 دينار، وبلغت مصاريف التصفية 200 دينار.
- المطلوب:

1. قيود اليومية اللازمة لإنهاء عملية التصفية.
 2. تصوير حسابات التصفية.
2. إذا فرض في التمرين السابق أن المبلغ المحصل من بيع العقار كان 2300 دينار، وبقيّة البيانات كما هي واردة في التمرين السابق.
- المطلوب: تصوير حسابات التصفية.

3 . الآتي قائمة المركز المالي لشركة أشخاص أ، ب، ج الذين يقسمون الأرباح والخسائر بالتساوي:

رأس المال		عقار	2500
أ 5000		آلات	3500
ب 4000		أثاث	500
ج 1000	10000	بضاعة	4500
دائنون	2500	1000 مدينون	
		100 م. د. م. فيها	900
		مصرف	600
	12500		12500

وقد اتفق الشركاء على تصفية الشركة لانتهاء المدة المقررة، وبلغ المتحصل من بيع الأصول وتحصيل الديون مبلغ 8000 دينار، وبلغت مصاريف التصفية 300 دينار.
المطلوب:

- 1 . إجراء قيود اليومية اللازمة لإنهاء عملية التصفية.
 - 2 . تصوير حسابات التصفية.
- إذا فرض أن:
- أولاً: الشريك (ج) كان لديه أموال خاصة تمكنه من سداد المستحق عليه لصالح الشركة.
- ثانياً: الشريك ج كان معسراً.

4 . أ، ب شريكان متضامنان يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوي، وقد قررا تصفية الشركة في 2016/12/31 حيث كان مركزهم المالي كالتالي:

رأس المال		أصول مختلفة	9000
أ 2500		مصرف	400
ب 2500	5000	خسائر سابقة	600
دائنون	3000		
أ. دفع	2000		
	10000		10000

وقد بيعت الأصول المختلفة بمبلغ 4000 دينار، كما بلغت مصاريف التصفية 200 دينار .

المطلوب: إجراء قيود اليومية وتصوير حسابات التصفية مع ملاحظة أن الشريكان معسران.

5 . أ، ب شريكان يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة 2:3 وقد اتفقا على تصفية الشركة في 2016/12/31 وكان مركزهم المالي في ذلك التاريخ كما يلي:

أراضي	600	رأس المال	
مبان	1200	أ	3500
بضاعة	2000	ب	1500
مدينون	1100	دائنون	500
مصرف	600		
	5500		5500

وقد انتهت عملية التصفية دون الاستعانة بمصفي، وتم بيع الأصول وتحصيل الديون وبلغ المبلغ المحصل 5900 دينار.
المطلوب: بيان حسابات التصفية.

6 . أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة 1:2:3 وفي 2016/12/31 قرر الشركاء تصفية الشركة بسبب تزايد الخسائر، وكان المركز المالي للشركة في ذلك التاريخ كما يلي:

آلات	5500	رأس المال	
بضاعة	5000	أ	8000
مدينون	3500	ب	2000
مصرف	1000	ج	1000
جاري (ج)	2000		11000
		جاري أ	700
		جاري ب	800
		دائنون	4500
	17000		17000

فإذا علمت أن:

1 . الآلات بيعت بمبلغ 4000 دينار، والبضاعة بمبلغ 3000 دينار.

2 . المتحصل من المدينين 1000 دينار.

3 . الشريك (ج) معسرا.

المطلوب: بيان حسابات التصفية.

7. أ، ب شريكان يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة 1:2 وكان مركزهم المالي في تاريخ التصفية كما يلي:

رأس المال			شهرة	3267
أ	2100		أثاث	1486
ب	1200	3300	بضاعة	2070
دائنون		6270	مدينون	2342
			مصرف	405
		9570		9570

فإذا علمت أن الأصول بخلاف المصرف حققت مبلغ 4465 دينار، وبلغت مصاريف التصفية 176 دينار.

المطلوب: تصوير حسابات التصفية بافتراض أن جميع الشركاء معسرون.

8. أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس الأموال وكان مركزهم المالي في 2017/12/31 كما يلي:

رأس المال			مباني (صافي)	70000
أ	70000		آلات (صافي)	34000
ب	60000		بضاعة	10000
ج	40000	170000	مدينون	30000
قرض الشريك أ		20000	جاري أ	8000
دائنون		26000	جاري ب	32000
أ. دفع		20000	جاري ج	24000
		236000	مصرف	28000
				236000

وفي ذلك التاريخ قرر الشركاء تصفية الشركة على أن توزع النقدية المحصلة عليهم في نهاية كل شهر بعد سداد ديون الشركة، فإذا علمت أن المتحصلات النقدية ومصاريف التصفية كانت كالتالي:

الفترة	المتحصلات	م. التصفية
حتى آخر يناير	40000	2000
حتى آخر فبراير	22800	1500
حتى آخر مارس	19600	2000
حتى آخر إبريل	51000	5000
المجموع	133400	10500

المطلوب:

1 . إعداد قائمة التوزيع.

2 . تصوير حسابات التصفية.

9 . أ، ب، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر (1:2:3) وفي 2016/1/1 اتفقوا على تصفية الشركة وكان مركزهم المالي في ذلك التاريخ كالتالي:

أصول مختلفة	97000	رأس المال
مصرف	7000	أ 42000
		ب 27000
		ج 15000
		دائنون 20000
		104000
	104000	

وقد بلغت المتحصلات النقدية ومصروفات التصفية خلال فترة التصفية كما يلي:

الفترة	المتحصلات	م. التصفية
يناير	40000 دينار	250 دينار
فبراير	30600 "	300 "
مارس	32000 "	200 "
المجموع	102600	750 دينار

فإذا علمت أن الشركاء اتفقوا مع المصفي على توزيع المتحصلات في نهاية كل شهر.
المطلوب:

أولاً: وضع خطة كاملة لتوزيع المتحصلات.

ثانياً: إعداد قائمة توزيع المتحصلات على الشركاء.

ثالثاً: تصوير حسابات التصفية بعد إجراء قيود اليومية اللازمة.

10 . محمد وأمين وحلمي شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (1:2:3) على التوالي. وقد قرروا في 2016/2/1 تصفية شركتهم وتوزيع المتحصلات في نهاية كل شهر وقد كان مركزهم المالي في ذلك التاريخ كما يلي:

أصول ثابتة		رأس المال	
عقارات	35000	محمد	80000
مجمع استهلاك	5000	أمين	40000
آلات	65000	حلمي	30000
مجمع استهلاك	5000	قرض الشريك أمين	15000
أثاث	8000	جاري أمين	5000
مجمع استهلاك	2000	جاري حلمي	10000
أصول متداولة		دائنون	50000
بضاعة	43000		
مدينون	47000		
م. د. م. فيها	2000		
أ. قبض	20000		
جاري محمد	5000		
مصرف	21000		
	230000		230000

وقد كانت المتحصلات والمصروفات خلال فترة التصفية كما يلي:

الفترة	المتحصلات	م. التصفية
فبراير	45000 دينار	2000 دينار
مارس	55000 "	2000 "
أبريل	50000 "	2000 "
مايو	33000 "	2000 "
المجموع	183000 دينار	8000 دينار

المطلوب:

- أولاً: وضع خطة كاملة لتوزيع المتحصلات.
- ثانياً: إعداد قائمة توزيع المتحصلات على الشركاء.
- ثالثاً: تصوير حسابات التصفية بعد إجراء قيود اليومية اللازمة.

11. أ، ب، ج شركاء يفتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (1:2:3) على التوالي، وفي آخر سنة 2016 قرروا تصفية الشركة على أن توزع النقدية المحصلة عليهم في نهاية كل شهر بعد سداد ديون الشركة، على أن يحتفظ دائماً بمبلغ 100 دينار كرسيد للنقدية لمقابلة أي طارئ. فإذا علمت أن المتحصلات ومصروفات التصفية كانت كما يلي:

الفترة	المتحصلات	م. التصفية
آخر يناير 2017	2000	100
آخر فبراير "	1140	100
آخر مارس "	980	180
آخر إبريل "	2550	250
المجموع	6670	630

وقد كانت قائمة المركز المالي للشركة في 2016/12/31 كالتالي:

رأس المال	3500	عقار
محمد 3100	1700	آلات
أمين 3400	2000	مدينون
حلمي 2000	900	أوراق قبض
قرض (أ) 1000	400	جاري أ
دائنون 1300	1600	جاري ب
مرتبات مستحقة 700	1200	جاري ج
م. د. م. فيها 300	500	مصرف
11800	11800	

المطلوب:

- أولاً: وضع خطة كاملة لتوزيع المتحصلات.
- ثانياً: إعداد قائمة توزيع المتحصلات على الشركاء.
- ثالثاً: تصوير حسابات التصفية بعد إجراء قيود اليومية اللازمة.

12 . أ، ب، ج شركاء في شركة أشخاص يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (1:2:2) على التوالي، وقد تقرر تصفية الشركة نظراً لاستمرار تكبد الخسائر. وكان المركز المالي للشركة في 2016/12/31 كالتالي:

رأس المال		عقار	50000	
أ 20000		مجمع استهلاك	(20000)	3000
ب 20000		آلات	15000	
ج 20000	60000	مجمع استهلاك	(5000)	10000
جاري (ج)	5000	أثاث	7000	
دائنون	20000	مجمع استهلاك	(2000)	5000
أ. دفع	15000	بضاعة		25000
		مدينون	12000	
		م. د. م. فيها	(2000)	10000
		مصرف		5000
		جاري (أ)		2000
		خسائر سابقة		13000
	100000			100000

فإذا علمت أن المبالغ المحصلة كانت كالاتي:

- عقار 60000، آلات 5000، بضاعة 20000، مدينون 8000 دينار.
- احتفظ الشريك (ج) على بالأثاث لحسابه الخاص وقد تم تقديره بمبلغ 4000 دينار.
- تنازل أحد الدائنين عن مبلغ 2000 دينار، وبلغت مصاريف التصفية 2000 دينار.

المطلوب:

- 1 . قيود اليومية اللازمة لإنهاء عملية التصفية.
- 2 . بيان حسابات: التصفية، رؤوس الأموال للشركاء، المصرف

الفصل الثامن شركات الأشخاص الأخرى



- بعد الانتهاء من دراسة الفصل يجب أن تكون قادرا على:
- ✓ تحديد وتعريف أنواع شركات الأشخاص الأخرى.
 - ✓ معالجة العمليات الخاصة بشركات التوصية البسيطة.
 - ✓ معالجة العمليات الخاصة بشركات المحاصة.

الفصل الثامن

شركات الأشخاص الأخرى

أولاً: شركات التوصية البسيطة

تتكون شركة التوصية البسيطة من فريقين من الشركاء، شركاء متضامنون وشركاء موصون الشركاء المتضامنون هم الشركاء المسؤولون بالتضامن عن تعهدات والتزامات الشركة، وينطبق عليهم ما سبق ذكره في الفصول السابقة. أما الشركاء الموصون فمسؤوليتهم تتحدد بقدر حصتهم في رأس المال فقط، ولا يشتركون في إدارة الشركة ولكنهم يشتركون في اقتسام أرباح الشركة مع الشركاء المتضامنون ولا يتحملون الخسائر إلا بمقدار حصصهم في رأس المال، ولا يذكر اسم الموصي في اسم الشركة.

المحاسبة في شركات التوصية البسيطة

ليس هناك اختلاف في المعالجات المحاسبية بين شركات التوصية البسيطة وشركات التضامن، إلا في بعض الأمور الخاصة بطبيعة شركات التوصية، والتي سنستعرضها فيما يلي:

1. عند ذكر أي حساب يخص شريك موصي يجب أن يقرن بكلمة "موصي" سواء في القيود المحاسبية أو عند إعداد القوائم المالية، فمثلاً:

- عند إثبات رأس مال الشركة وبافتراض أن (ج) موصي:

د/ المصروف	xx	
د/ رأس مال الشريك (أ)	xx	
د/ رأس مال الشريك (ب)	xx	
د/ رأس مال الشريك (ج) [موصي]	xx	

- عند عمل قيد محاسبي يخص حساب جاري الشريك أو الموصي:

د/ فائد رأس المال	xx	
د/ جاري الشريك (ج) موصي	xx	

د/ رأس المال	xx
xx أ	
xx ب	
xx ج (موصی)	

196

الحل:

1 . قيود إثبات رأس المال:

5000	د/ بضاعة	
6000	د/ عقار	
9000	د/ المصرف	
20000	د/ رأس مال (أ)	
40000	د/ المصرف	
40000	د/ رأس مال (ب) [موصي]	

2 . قيود التوزيع:

1	17730	د/ ملخص الدخل	17730	د/ التوزيع	(قفل أرباح العام في التوزيع)
2	3000	د/ التوزيع	1000	د/ جاري (أ)	
			2000	د/ جاري (ب) [موصي]	(فوائد رأس المال)
3	90	د/ جاري أ		د/ جاري ب [موصي]	
	180	د/ جاري ب [موصي]	270	د/ التوزيع	(فائدة المسحوبات)
4	15000	د/ التوزيع	5000	د/ جاري أ	
			10000	د/ جاري ب [موصي]	(توزيع باقي الأرباح)

د/ التوزيع	(1) 17730	(2) 3000
(3) 270	(4) 15000	
د/ جاري أ	(2) 1000	(3) 90
(4) 5000	5910 مرحل	
6000	6000	
5910 منقول		
د/ جاري ب (موصي)	(2) 2000	(3) 180
(4) 10000	11820 مرحل	
12000	12000	
11820 منقول		

3 . في حالة تكبد الشركة لخسائر قدرها 63000 دينار

لاحظ أن الخسائر هي أكبر من مجموع رأس مال الشريكين معا وفي هذه الحالة فإن الشريك الموصي يتحمل بقدر رأس ماله فقط أي مبلغ 40000 دينار، والباقي يتحمله الشريك المتضامن. لاحظ أيضا أن الرصيد الدائن في حساب جاري الشريك الموصي لا يدخل في التسوية.

انقضاء شركة التوصية البسيطة:

لا تختلف الأسباب والمعالجة المحاسبية لانقضاء أو تصفية شركات التوصية البسيطة عن تلك الخاصة بالشركات التضامنية إلا من ناحية واحدة ألا وهي مسؤولية الشريك الموصي فيما يخص خسائر الانقضاء أو التصفية. وفي هذا السياق يجب مراعاة ما يلي:

1. في حالة وجود خسائر سابقة فيجب ألا يزيد نصيب الموصي منها عن حصته في رأس المال.

2. في حالة وجود حساب جاري للشريك الموصي ذو رصيد مدين فيجب مراعاة ما يلي:

(أ) إذا كان سبب وجود هذا الرصيد هو سحب نقدية أو بضاعة خلال السنة زيادة عن حقوقه فهذا يجب أن يقوم بسداد هذا الرصيد، ويتحمل الشريك الموصي من خسائر التصفية بقدر حصته الأصلية في رأس المال.

(ب) إذا كان سبب وجود هذا الرصيد هو خسائر تجارية من العام الماضي أو الأعوام السابقة فهذا لا يجوز تحميله من خسائر التصفية إلا بقدر حصته في رأس المال.

3. إذا كان للشريك الموصي حساب جاري ذو رصيد دائن فهذا لا يدخل ضمن تسوية حقوق الشريك الموصي وبالتالي يتحمل خسائر التصفية بقدر حصته في رأس المال.

4. في حالة أن الشريك الموصي لم يوفي بسداد كل حصته في رأس المال وجب على المصفي مطالبته بدفع المتبقي ويتحمل الخسائر بقدر حصته المتفق عليها في عقد التأسيس.

5. في حالة وجود قرض للشريك الموصي فيعامل كأى التزام خارجي.

مثال (2): أ ب، ج شركاء في شركة توصية بسيطة حيث كان الشريك ج موصي، ويقتسمون الارباح والخسائر بنسبة (1:2:2) والآتي الميزانية في 2016/12/31:

رأس المال		عقار	30000
أ 80000		آلات	65000
ب 70000		أثاث	5000
ج 30000	180000	بضاعة	25000
دائنون	60000	مدينون	45000
أ. دفع	35000	مصرف	10000
قرض (ج)	5000	خسائر تجارية	100000
	280000		280000

ونظرا لتوالي الخسائر على الشركة قرر الشركاء تصفية الشركة، علماً بأن المتحصلات النقدية كانت 115000 دينار ومصاريف التصفية كانت 5000 دينار.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة وبيان حسابات التصفية.

الحل:

1. قيود اليومية:

1	170000	د/ التصفية	6	35000	د/ أ. الدفع
	30000	د/ عقارات		35000	د/ المصرف
	65000	د/ آلات	7	40000	د/ رأس مال أ
	5000	د/ أثاث		40000	د/ رأس مال ب
	25000	د/ بضاعة		20000	د/ رأس مال ج (موصي)
	45000	د/ مدينون		100000	د/ خسائر سابقة
2	115000	د/ المصرف	8	25000	د/ رأس مال أ
	115000	د/ التصفية		25000	د/ رأس مال ب
3	5000	د/ التصفية		10000	د/ رأس مال ج (موصي)
	5000	د/ المصرف		60000	د/ التصفية
4	5000	د/ قرض (ج) موصي	9	15000	د/ رأس مال (أ)
	5000	د/ المصرف		5000	د/ رأس مال (ب)
5	60000	د/ الدائنون		20000	د/ المصرف
	60000	د/ المصرف			

ملاحظة:

لاحظ أنه عند توزيع الخسائر السابقة على الشركاء أصبح رصيد رأس مال الشريك (ج) الموصي 10000 دينار وحيث أن نصيبه في خسائر التصفية كان 20000 دينار، فإن الفرق 10000 دينار يوزع بين الشريكين المتضامنين بمقدار 5000 لكل منهما. وبالتالي لا يتحمل الشريك الموصي من خسائر التصفية إلا بقدر ما بقي في حصته في رأس المال الخاص به.

2. حسابات التصفية:

ح/ رأس مال (أ)		ح/ التصفية	
رصيد 80000	(7) 40000	(2) 115000	(1) 170000
	مرحل 40000	(8) 60000	(3) 5000
80000	80000	175000	175000
منقول 40000	(8) 25000		
	مرحل 15000		
40000	4000		
منقول 15000	(9) 15000		

ح/ رأس مال (ب)		ح/ المصرف	
رصيد 70000	(7) 40000	(3) 5000	رصيد 10000
	مرحل 30000	(4) 5000	(2) 115000
70000	70000	(5) 60000	
منقول 30000	(8) 25000	(6) 35000	
	مرحل 5000	مرحل 20000	
30000	30000	125000	125000
منقول 5000	(9) 5000	(9) 20000	منقول 20000

ح/ رأس مال (ج) [موصي]	
رصيد 30000	(7) 20000
	مرحل 10000
30000	30000
منقول 10000	(8) 10000

ثانياً: شركات المحاصة

شركة المحاصة هي شركة مستترة، أي ليس لها وجود قانوني أمام الغير، كما أن الغير لا يعلمون بوجود الشركة ولا يعرفون الشركاء. غير أنها هي عبارة عن عقد بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام ببعض العمليات التجارية والتي لا تستغرق وقتاً طويلاً، أي أنها عمليات مؤقتة، مثال ذلك شراء وبيع مخلفات الحرب أو بعض المحاصيل الزراعية في مواسم معينة.

وتتميز شركات المحاصة بالآتي:

- 1 . لا تتمتع الشركة بالشخصية المعنوية وهي غير مستقلة عن شخصية الشركاء فيها، وليس لها ذمة مالية مستقلة.
- 2 . ليس لها جنسية ولا موطن خاص بها ولا يحق لها التفاوض مع الغير أو التقاضي.
- 3 . كل شريك بهذه الشركة مسؤول عن التعاقدات التي يبرمها مع الغير.
- 4 . ليس لها رأس مال، ولذلك حصص الشركاء فيها تظل ملكاً لهم ولا تنتقل للشركة.
- 5 . قد يقوم كل شريك باستثمار حصته بنفسه أو قد يسلمها لأحد الشركاء الآخرين مع احتفاظه بملكيتها.
- 6 . لا يشترط إثبات العقد كتابة وليس هناك إجراءات إشهار مثل الشركات الأخرى.
- 7 . علاقة الشركاء تنحصر في اقتسام الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الشركة طبقاً للعقد بينهم أو تطبيق أحكام القانون المدني في حالة عدم وجوده.

وقد يتفق الشركاء على إدارة الشركة بإحدى الطرق الآتية:

- 1 . أن يشتركوا جميعاً في أعمال الشركة ويكونوا جميعهم مسئولون أمام الغير.
- 2 . أن يتفق الشركاء على أن يقوم كل فرد منهم بالعمل باسمه الخاص ولحساب الشركة ويلتزم كل شريك شخصياً أمام الغير الذي يتعامل معه.
- 3 . أن يتفق الشركاء على تفويض أحدهم للقيام بجميع العمليات التي تخص الشركة. ويطلق على هذا الشريك " مدير المحاصة" ويكون المسؤول الوحيد أمام الغير، ويقدم لبقية الشركاء حساباً بنتيجة الأعمال التي قام بها ويقسمون الأرباح والخسائر طبقاً لما اتفق عليه.

حسابات شركة المحاسبة:

قد يتفق الشركاء على إحدى طريقتين لإثبات عمليات شركة المحاسبة وهما:
 أولاً: عدم إمساك دفاتر خاصة بالشركة وقيام كل شريك بإثبات كل أو بعض العمليات الخاصة بالشركة في دفاتره الخاصة.
 ثانياً: إمساك دفاتر خاصة بالشركة.

أولاً - عدم إمساك دفاتر خاصة بالشركة

إذا كان الغرض من الشركة القيام بعملية واحدة قصيرة الأجل، فعادة ما يتفق الشركاء على عدم إمساك دفاتر خاصة بالشركة، بل يقوم كل شريك بإثبات عمليات المحاسبة بدفاتره، وهنا يمكن التفريق بين طريقتين:
 الطريقة الأولى:

- قيام كل شريك بإثبات جميع العمليات الخاصة بالمحاسبة بدفاتره ولإثبات عمليات المحاسبة يفتح كل شريك الحسابات التالية:

أ) حساب المحاسبة:

هنا الحساب ترحل إليه كل القيود المتعلقة بنتيجة الأعمال، حيث الغرض من هذا الحساب معرفة الربح أو الخسارة، وتؤثر في هذا الحساب العمليات التالية:

- يجعل هذا الحساب مديناً بالعمليات التالية:

- قيمة تكلفة البضاعة التي خصصها أو اشتراها الشركاء لحساب الشركة:

د/ المحاسبة	xx	
د/ المشتريات	xx	

- قيمة المصروفات التي دفعها الشركاء:

د/ المحاسبة	xx	
د/ المصروفات	xx	

- قيمة أية خسائر تحدث خلال الفترة، مثل خسائر الديون المعدومة.

د/ المحاسبة	xx	
د/ خسائر ديون معدومة	xx	

• يجعل هذا الحساب دائناً بالعمليات التالية:

- قيمة المبيعات سواء كانت نقدية أم آجلة.
- قيمة المسحوبات العينية (بضاعة).
- قيمة بضاعة آخر المدة.

- رصيد هذا الحساب يدل على صافي الربح أو الخسارة ويقسم بين الشركاء حسب الآتي:

- حالة الربح:

د/ المحاسبة	xx	xx
د/ جاري أ الشريك	xx	
حم جاري الشريك	xx	

- حالة الخسارة

د/ جاري الشريك	xx	xx
د/ جاري الشريك	xx	xx
د/ المحاسبة	xx	

(ب) حساب شخصي للشركاء الآخرين:

يفتح كل شريك في دفاتره حساب شخصي لكل شريك من الشركاء الآخرين (فمثلاً الشريك أ يفتح حساب للشريك (ب) والشريك (ج) والشريك (ب) يفتح حساب الشريك أ، ج ... وهكذا وترجل إلى هذا الحساب كل العمليات التي أجراها هذا الشريك أو التي يكون طرفاً فيها. وهذا الحساب يبين علاقة مديونية ودائنية الشركاء الآخرين في دفاتر أي من الشركاء ويؤثر في هذا الحساب العمليات التالية:

- يجعل هذا الحساب دائماً بما يلي:

- قيمة البضاعة التي اشتراها أو خصصها ذلك الشريك.
- قيمة ما دفعه الشريك صاحب الحساب من مصروفات أو تحويلات نقدية إلى الشركاء الآخرين.

- قيمة نصيبه في أرباح المحاسبة المرحل له من حساب المحاسبة.

- يجعل هذا الحساب مديناً بما يلي:

- قيمة المبيعات التي أجراها ذلك الشريك (صاحب الحساب) سواء كانت نقداً أو على الحساب.

- قيمة المسحوبات النقدية أو العينية التي سحبها الشريك لحسابه الخاص.

- قيمة نصيبه في خسائر المحاسبة المرحلة له من حساب المحاسبة.

- رصيد هذا الحساب سواء كان مديناً أو دائناً يدل على قيمة مديونية أو ودائنية الشريك (صاحب الحساب). ويلاحظ أن الأرصدة المدينية ببعض الحسابات الشخصية تساوي تماماً الأرصدة الدائنة ببعض الحسابات الأخرى وإقفال الحسابات الشخصية يقوم الشركاء ذوي الأرصدة المدينية بسداد أرصدهم وذلك بتحويل نقدية للشركاء ذوي الأرصدة الدائنة.

بعض عمليات شركة المحاسبة ومعالجتها المحاسبية

مثال (3): أ، ب، ج شركاء في شركة محاسبة، وقد اتفقوا على عدم إمساك دفاتر خاصة بالشركة وعوضاً عن ذلك يقوم كل شريك بإثبات عمليات الشركة في دفاتره الخاصة.

1 . بضاعة مقدمة من أحد الشركاء

نفترض أن الشريك (أ) هو من قدم هذه البضاعة، فيكون القيد:

- في دفاتر (أ):

د/ المحاسبة	xx	
د/ المشتريات	xx	

- في دفاتر كل من (ب)، (ج):

د/ المحاسبة	xx	
د/ شخصي (أ)	xx	

2 . مدفوعات نقدية:

نفترض أن الشريك (أ) قام بدفع نقدية لشراء بضائع أو لدفع مصروفات، فيكون القيد:

- في دفاتر (أ)

د/ المحاسبة	xx	
د/ النقدية	xx	

- في دفاتر (ب)، (ج):

د/ المحاسبة	xx	
د/ شخصي (أ)	xx	

3 . تحويلات نقدية:

نفترض أن الشريك (أ) دفع مبلغاً للشريك (ب) لاستخدامه في الشركة.

- في دفاتر (أ):

د/ شخصي (ب)	xx	
د/ النقدية	xx	

- في دفاتر (ب):

د/ النقدية	xx	
د/ شخصي (أ)	xx	

- في دفاتر (ج):

د/ شخصي (ب)	xx	
د/ شخصي (أ)	xx	

4 . مبيعات نقدية:

نفترض أن الشريك (أ) باع بضاعة نقداً:

- في دفاتر (أ):

د/ المبيعات	xx	
د/ المحاسبة	xx	

في دفاتر كل من (ب)، (ج):

د/ شخصي (أ)	xx	
د/ المحاسبة	xx	

5 . مبيعات آجلة:

نفترض أن الشريك (أ) باع بضاعة على الحساب

- في دفاتر (أ)

د/ المشتري (المدين)	xx	
د/ المحاسبة	xx	

- دفاتر (ب)، (ج):

د/ شخصي (أ)	xx	
د/ المحاسبة	xx	

6 . متحصلات على الحساب:

نفترض أن المشتري قام يدفع ما عليه للشريك (أ)، فإن القيود:

- في دفاتر (أ):

د/ النقدية	xx	xx
د/ المشتري (المدين)	xx	

- في دفاتر كل من (ب)، (ج):

عدم إثبات أي قيد فقد سبق أن جعل حساب شخصي (أ) مدينًا بقيمة المبيعات الآجلة.

7 . خسائر نتيجة إعدام ديون:

نفترض أن الشريك (أ) لم يستطع تحصيل جزء من أحد المدينين واعتبر دين معدوم، فإن

القيود:

- في دفاتر (أ):

د/ شركة المحاصة	xx	xx
د/ المدينين	xx	

- في دفاتر كل من (ب)، (ج):

د/ المحاصة	xx	xx
د/ شخصي (أ)	xx	

8 . دفع مصرف معين:

نفترض أن (أ) دفع مبلغاً عبارة عن مصروف إيجار المحل، فإن القيود:

- في دفاتر (أ):

د/ المحاصة	xx	xx
د/ النقدية	xx	

- في دفاتر كل من (ب)، (ج):

د/ المحاصة	xx	xx
د/ شخصي (أ)	xx	

9. مرتب الشريك:

نفترض أن الشريك (أ) يتقاضى مرتب، فإن القيد

- في دفاتر (أ): عند استحقاق المرتب:

د/ المحاسبة	xx	
د/ المرتب	xx	

- في دفاتر (ب)، (ج):

د/ المحاسبة	xx	
د/ شخصي (أ)	xx	

10. عمولة شريك:

نفترض أن الشركاء اتفقوا على إعطاء عمولة للشريك أ، فإن القيد:

- في دفاتر (أ) عند استحقاق العمولة:

د/ المحاسبة	xx	
د/ العمولة	xx	

- في دفاتر كل من (ب)، (ج):

د/ المحاسبة	xx	
د/ شخصي (أ)	xx	

11. مسحوبات نقدية:

نفترض أن الشريك (أ) سحب مبلغ من الشريك (ب) نقداً، فإن القيد:

- في دفاتر (أ):

د/ النقدية	xx	
د/ شخصي (ب)	xx	

- في دفاتر (ب):

د/ شخصي (أ)	xx	
د/ النقدية	xx	

- في دفاتر (ج):

د/ شخصي (أ)	xx	
د/ شخصي (ب)	xx	

12. مسحوبات عينية (بضاعة):

نفترض أن الشريك (أ) سحب بضاعة كانت مخصصة للمحاسبة، فيكون القيد:

- في دفاتر (أ):

د/ المسحوبات	xx	
د/ المحاسبة	xx	

- في دفاتر كل من (ب)، (ج):

د/ شخصي (أ)	xx	
د/ المحاسبة	xx	

13. قرض لأغراض الشركة:

نفترض أن الشريك (أ) قام باقتراض مبلغ مالي من المصرف لأغراض الشركة، فيكون القيد:

- في دفاتر (أ):

د/ النقدية	xx	
د/ القرض	xx	

- في دفاتر كل من (ب)، (ج):

لا يجري أي قيد.

وعند سداد القرض يكون القيود:

- في دفاتر (أ):

د/ القرض	xx	
د/ النقدية	xx	

- في دفاتر كل من (ب)، (ج):

لا يجري قيد.

14 . تقسيم / توزيع الأرباح والخسائر وإقفال حساب المحاسبة:

في نهاية عملية تجارية معينة يتم ترصيد حسابات المحاسبة في دفاتر كل شريك، والتي ستعطي نفس الرصيد، فإذا كان رصيماً دائماً دل ذلك على وجود أرباح والعكس صحيح، وتوزع بنسبة توزيع الأرباح والخسائر وتكون القيود كالتالي:

- في دفاتر (أ):

د/ المحاسبة	xx	xx
د/ أرباح وخسائر المحاسبة	xx	
د/ شخصي (ب)	xx	
د/ شخصي (ج)	xx	

- في دفاتر (ب):

د/ المحاسبة	xx	xx
د/ أرباح وخسائر المحاسبة	xx	
د/ شخصي (أ)	xx	
د/ شخص (ج)	xx	

- في دفاتر (ج):

د/ المحاسبة	xx	xx
د/ أرباح وخسائر المحاسبة	xx	
د/ شخصي (أ)	xx	
د/ شخصي (ب)	xx	

ويلاحظ أن حساب أرباح وخسائر المحاسبة هو حساب مؤقت يقل في نهاية الفترة في حساب الأرباح والخسائر العام.

15 . إقفال الحسابات الشخصية للشركاء:

بعد إقفال حساب المحاسبة في دفاتر الشركاء نجد أن الحسابات الشخصية مفتوحة. ولإقفال الحسابات الشخصية يجب أن يقوم الشركاء ذوي الأرصدة المدينة بسداد أرصدهم المدينة عن طريق تحويلات نقدية لذوي الأرصدة الدائنة.

نفترض أن الأرصدة في نهاية عملية معينة كانت كالتالي:
الشريك (أ) 10000 دينار (دائن) - الشريك (ب) 15000 دينار (دائن) - الشريك (ج) 25000 دينار (مدين)

في هذه الحالة يقوم الشريك (ج) بسداد ما عليه لكل من أ، ب وتكون القيود كالتالي:
- في دفاتر (أ):

د/ الخزينة	10000	
د/ شخصي (ب)	15000	
د/ شخصي (ج)	25000	

- في دفاتر (ب):

د/ الخزينة	15000	
د/ شخصي (أ)	10000	
د/ شخصي (ج)	25000	

- في دفاتر (ج):

د/ شخصي (أ)	10000	
د/ شخصي (ب)	15000	
د/ الخزينة	25000	

مثال (4):

أ، ب شريكان في شركة محاصة يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي وقد اتفق الشريكان على عدم إمساك دفاتر خاصة بالشركة على أن يقوم كل شريك بإثبات العمليات الخاصة بالمحاصة في دفاتره الخاصة، وإليك البيانات التالية:

1 . أرسل الشريك (أ) بضاعة للشريك (ب) لاستخدامها في أغراض الشركة قيمتها 10000 دينار .

2 . دفع الشريك (أ) مصاريف نقل بضاعة قيمتها 100 دينار .

3 . اشترى الشريك (ب) بضاعة قيمتها 20000 دينار .

4 . أرسل الشريك (أ) مبلغا قيمته 2000 دينار للشريك (ب) .

5 . قام الشريك (ب) ببيع بضاعة نقدا بمبلغ 20000 دينار .

6 . قام الشريك (ب) ببيع بضاعة على الحساب بمبلغ 5000 دينار .

- 7 . دفع الشريك (ب) مصاريف إدارية بمبلغ 200 دينار .
- 8 . حصل الشريك (ب) مبلغ 4500 دينار من المدينين .
- 9 . باع الشريك (ب) البضائع الباقية نقدا بمبلغ 15000 دينار

فإذا علمت أن التصفية النهائية تمت بتحويل المبالغ اللازمة من الشريك ذو الرصيد المدين إلى الشريك ذو الرصيد الدائن.

المطلوب:

1. قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر كل من أ، ب.
2. بيان حساب المحاسبة والحسابات الشخصية كما تظهر في دفاتر الشريكين.

الحل:

دفاتر الشريك (أ)

1 . قيود اليومية:

1	10000		7	200	200	د/ المحاسبة د/ المشتريات (قيمة بضاعة للشركة)
		10000			200	د/ المحاسبة د/ شخصي (ب) (مصاريف دفعا (ب))
2	100		8	500	500	د/ المحاسبة د/ النقدية (نقل بضاعة)
		100				د/ المحاسبة د/ شخصي (ب) (قيمة ديون معدومة)
3	20000		9	15000	15000	د/ المحاسبة د/ شخصي (ب) ما اشتراه (ب) للشركة
		20000				د/ المحاسبة د/ شخصي (ب) (مبيعات نقدية)
4	2000		10	9200	4600	د/ المحاسبة د/ الخزينة (تحويلات تقنية إلى (ب))
		2000			4600	د/ المحاسبة د/ أرباح وخسائر المحاسبة د/ شخصي (ب) (توزيع أرباح المحاسبة)
5	20000					د/ شخصي (ب) د/ المحاسبة (مبيعات نقدية طرف ب)
		20000	11	16700	16700	د/ الخزينة د/ شخصي (ب) (سداد (ب) لرصيده المدين)
6	5000					د/ شخصي (ب) د/ المحاسبة (مبيعات آجلة طرف ب)
		5000				

2 . الحسابات:

د/ المحاسبة		د/ شخصي (ب)	
(1) 10000	20000 (5)	2000 (4)	20000 (3)
(2) 100	5000 (6)	20000 (5)	200 (7)
(3) 20000	15000 (9)	5000 (6)	500 (8)
(7) 200		15000 (9)	4600 (10)
(8) 500		16700 مرحل	
مرحل 9200		42000	
40000	40000	16700 (1)	
(10) 4600	9200 منقول (أرباح المحاسبة)	16700 منقول	
(10) 4600			
9200	9200		

دفاتر الشريك (ب)

1 . قيود اليومية:

1	10000	د/ المحاسبة	7	200	د/ المحاسبة
	10000	د/ شخصي (أ)		200	د/ الخزينة
		(شراء بضاعة من طرف أ)			(مصاريف إدارية)
2	100	د/ المحاسبة	8	4500	د/ الخزينة
	100	د/ شخصي (أ)		4500	د/ مديني محاسبة
		(مصاريف دفعها (أ))			(متحصلات من المدينين)
3	20000	د/ المحاسبة	9	500	د/ المحاسبة
	20000	د/ الخزينة		500	د/ مديني محاسبة
		(قيمة بضاعة مشتراه)			(ديون معدومة)
4	2000	د/ الخزينة	10	15000	د/ الخزينة
	2000	د/ شخصي (أ)		15000	د/ المحاسبة
		(تحويلات نقدية من أ)			(مبيعات نقدية)
5	20000	د/ الخزينة	11	9200	د/ المحاسبة
	20000	د/ المحاسبة		4600	د/ أرباح وخسائر المحاسبة
		(مبيعات نقدية)		4600	د/ شخصي (أ)
		د/ مديني محاسبة			(توزيع أرباح المحاسبة)
6	5000	د/ المحاسبة	12	16700	د/ شخصي (أ)
	5000	د/ المحاسبة		16700	د/ الخزينة
		(مبيعات آجلة)			(سداد رصيد (أ) الشخصي)

2 . الحسابات

د/المحاسبة		د/الشريك (أ)	
(1) 10000	(5) 20000	(1) 10000	
(2) 100	(6) 5000	(2) 100	
(3) 20000	(10) 15000	(4) 2000	
(7) 200		(11) 4600	
(9) 500		مرحل 16700	
أرباح المحاسبة (مرحلة) 9200		16700	
40000	40000	(12) 16700	
(11) 4600	منقول 9200	منقول 16700	
(11) 4600			
9200	9200		

الطريقة الثانية: قيام كل شريك بإثبات عملياته فقط

قد يتفق الشركاء بأن يقوم كل شريك بإثبات العمليات التي يقوم بها فقط ولا يهتم بالعمليات التي يقوم بها زميله الآخر وتنعا لهذه الطريقة يفتح كل شريك حساباً في دفاتره يطلق عليه (د/ الاستثمار في المحاسبة) يرحل إليه جميع القيود الخاصة بالعمليات التي يقوم بها وذلك كما يلي:

• يجعل حساب الاستثمار في المحاسبة مدينياً بما يلي:

- قيمة البضاعة التي خصصها الشريك أو اشتراها لغرض المحاسبة.
- قيمة المصروفات التي يدفعها أو التي تستحق عليه فيما يتعلق بالمحاسبة.
- قيمة التحويلات النقدية أو العينية التي أرسلها للشركاء الآخرين.
- قيمة خسائر الديون المعدومة.
- قيمة نصيبه من أرباح المحاسبة.

• ويجعل حساب الاستثمار في المحاسبة دائئياً بما يلي:

- قيمة المبيعات سواء النقدية أم الأجلة.
- قيمة التحويلات المستلمة من الشركاء الآخرين.
- قيمة مسحوبات الشريك سواء النقدية أم العينية.
- قيمة بضاعة آخر المدة لديه.
- قيمة نصيبه من خسائر المحاسبة.

وفي نهاية فترة متفق عليها يقوم الشركاء بإحضار حساب الاستثمار وإعداد ما يسمى بمذكرة المحاسبة وذلك لتحديد أرباح أو خسائر عمليات المحاسبة. ورصيد حساب مذكرة المحاسبة يدل على صافي الربح أو الخسارة، فإذا كان ربحاً يرحد نصيب كل شريك منه إلى الجانب المدين في حساب الاستثمار في المحاسبة الخاص بكل شريك.

أما إذا كان خسارة يرحد نصيب كل شريك منه إلى الجانب الدائن في حساب الاستثمار في المحاسبة الخاص بكل شريك عند ترصيد حساب الاستثمار في المحاسبة فإن ذلك يمثل صافي المستحق أي المطلوب لكل شريك طرف الآخر.

لاحظ أن الأرصدة المدينة في حسابات الاستثمار في المحاسبة تتعادل مع الأرصدة الدائنة الظاهرة في تلك الحسابات الخاصة بالشركاء جميعاً. وتقل هذه الحسابات عن طريق التحويلات النقدية بين الشركاء بحيث يدفع الشركاء ذوي الأرصدة المدينة إلى الشركاء ذوي الأرصدة الدائنة.

مثال (5):

نفس المثال السابق، باستثناء أن الشركاء اتفقوا على أن يقوم كل شريك بإثبات عملياته الخاصة.
المطلوب:

1. إجراء قيود اليومية الخاصة بعمليات الشريك،

2. إعداد حساب استثمار المحاسبة،

3. إعداد مذكرة المحاسبة.

الحل:

دفاتر الشريك (أ)

1 . قيود اليومية

2 . حساب الاستثمار					
د/ استثمار المحاصة					
16700 مرجل	(1)	10000	د/ استثمار المحاصة	10000	1
	(2)	100	د/ المشتريات	10000	
	(3)	2000	(قيمة بضاعة مرسلة إلى (ب))		
	(4)	4600	د/ استثمار المحاصة	100	2
16700		16700	د/ النقدية	100	
(5) 16700	منقول	16700	(مصاريف نقل)		
			د/ استثمار المحاصة	2000	3
			د/ المصرف	2000	
			(تحويلات بـصك إلى (ب))		
			د/ استثمار المحاصة	4600	4
			د/ أرباح المحاصة	4600	
			(نصيبنا في أرباح المحاصة)		
			د/ المصرف	16700	5
			د/ استثمار المحاصة	16700	
			(نقدية من (ب) سداداً لرصيد حسابه)		

دفاتر الشريك (ب)

1. قيود اليومية:

1	20000	د/ استثمار المحاصة د/ المصرف (قيمة مشتريات بضاعة)	20000	7	15000	د/ المصرف د/ استثمار المحاصة (قيمة المبيعات النقدية)	15000
2	2000	د/ المصرف د/ استثمار المحاصة (تحويلات نقدية من (ب))	2000	8	4600	د/ استثمار المحاصة د/ أرباح المحاصة (نصيبنا من أرباح المحاصة)	4600
3	20000	د/ المصرف د/ استثمار المحاصة (مبيعات نقداً)	20000	9	16700	حم استثمار المحاصة د/ المصرف (تحويلات نقدية إلى (أ))	16700
4	5000	د/ مديني المحاصة د/ استثمار المحاصة (مبيعات آجلة)	5000				
5	200	د/ استثمار المحاصة د/ النقدية (مصاريف إدارية)	200				
6	4500 500	د/ المصرف د/ استثمار المحاصة د/ مديني المحاصة (متحصلات من المدينين)	5000				

د/ استثمار المحاصة			
(1) 20000	(2) 2000		
(5) 200	(3) 20000		
(6) 500	(4) 5000		
(8) 4600	(7) 15000		
مرحل 16700			
42000			
16700 (9)	منقول 16700		

3. مذكرة المحاصة:

مذكرة المحاصة

من دفاتر (أ):	من دفاتر (أ):
20000 (2) ب	10000 (1) أ
5000 (4) ب	100 (2) أ
15000 (7) ب	
	من دفاتر (ب):
	20000 (1) ب
	200 (5) ب
	500 (6) ب
	رصيد 9200
40000	40000
منقول 9200	4600 (4) أ
	4600 (8) ب

ملاحظة:

لاحظ أن مذكرة المحاسبة رحل إليها العمليات التي لها علاقة بتحديد النتيجة (الربح والخسارة) فقط. وبالتالي العمليات الأخرى مثل التحويلات فقد تم استبعادها حيث أنها مرة تظهر في الجانب المدين ومرة في الجانب الدائن في حسابات استثمار المحاسبة وبالتالي تم تجاهلها - وبالتالي لا تؤثر في النتيجة.

ثانياً: إمساك دفاتر خاصة بالشركة

في بعض الأحيان تكون العمليات التي سنقوم بها شركة المحاسبة متكررة وتستغرق الشركة مدة طويلة نسبياً، فقد يتفق الشركاء على أن تمسك دفاتر خاصة بالشركة ويفوض أحد الشركاء ليكون مديراً للشركة وقائماً بالأعمال، على أن تقيد كل معاملات الشركة بالدفاتر مثل ما تقيد في دفاتر أية شركة تجارية أخرى.

يفتح حساب شخصي لكل شريك ترحل إليه المعاملات التالية:

• يجعل دائناً بالمعاملات التالية:

- حصة الشريك في رأس المال.
- فائدة رأس المال.
- التحويلات النقدية للشركاء الآخرين.
- شراء بضاعة للشركة، أو دفع مصروفات.
- نصيب الشريك من الأرباح.

• ويجعل مديناً بالمعاملات التالية:

- قيمة المسحوبات النقدية أو العينية.
- فائدة المسحوبات.
- التحويلات النقدية من الشركاء الآخرين.
- نصيب الشريك في الخسائر.

كما يفتح حساب أرباح وخسائر المحاسبة يجعل مديناً بقيمة المشتريات والمصروفات المختلفة والديون المعدومة، ويجعل دائناً بقيمة المبيعات وبضاعة آخر المدة ويقل هذا الحساب في حساب شخصي كل شريك حسب نصيبه وحسب كونه ربح أو خسارة، وتدل الحسابات الشخصية للشركاء على ما لهم وما عليهم تجاه الشركة.

وعند قيام الشركاء ذوي الأرصدة المدينة في حساباتهم الشخصية بسدادها عن طريق المصرف، فإن رصيد حساب المصرف يكون مساوياً لأرصدة الحسابات الشخصية الدائنة وبالتالي تتم عملية قفل الحسابات بسداد ذوي الأرصدة الدائنة عن طريق المصرف.

مثال (6): نفس المثال السابق بافتراض أن الشركاء اتفقوا على إمساك دفاتر خاصة بالشركة. المطلوب: إجراء قيود اليومية بدفاتر الشركة وبيان حسابات المحاسبة المختلفة.

الحل:

1. قيود اليومية:

1	10000	د/ بضاعة أول المدة د/ شخصي (أ) (ما قدمه أ) من بضاعة)	9	500	د/م. ديون معدومة د/ المدينين (ديون معدومة)	500
2	100	د/ م. نقل د/ شخصي (أ) (مصاريف نقل بضاعة)	10	15000	د/ الخزينة د/ المبيعات (مبيعات نقداً)	15000
3	20000	د/ المشتريات د/ شخصي (ب) (شراء بضاعة طرف ب)	11	30800	د/ المحاسبة د/ مشتريات د/ م. نقل د/ م. إدارية د/ م. ديون معدومة د/ بضاعة أول المدة (قيد إقفال)	20000 100 200 500 10000
4	2000	د/ الخزينة د/ شخصي (أ) (ما دفعه أ) نقداً)				
5	20000	د/ الخزينة د/ المبيعات (مبيعات نقدية)	12	40000	د/ المبيعات د/ المحاسبة (قفل المبيعات)	40000
6	5000	د/ المدينين د/ المبيعات	13	9200	د/ المحاسبة د/ شخصي (أ) د/ شخصي (ب) (توزيع أرباح المحاسبة)	4600 4600
7	200	د/ مصاريف إدارية د/ شخصي (ب) (م. إدارية دفعها ب)				
8	4500	د/ الخزينة د/ المدينين (متحصلات من المدينين)	14	16700 24800	د/ شخصي (أ) د/ شخصي ب د/ المصرف	41500

2. الحسابات:

د/أ. خ المحاسبة		د/المصرف / الخزينة	
10000	بضاعة أول المدة	2000	(4)
20000	مشتريات	20000	(5)
100	م. نقل	4500	(8)
200	م. إدارية	15000	(10)
500	م. معدومة		
9200	رصيد مرحل	41500	مرحل
40000		41500	
40000		41500	منقول
4600	د/شخصي (أ)	16700	(14)
4600	د/شخصي (ب)	24800	(14)

د/شخصي (أ)		د/شخصي (ب)	
10000	(1)	20000	(3)
100	(2)	200	(7)
2000	(4)	4600	(13)
4600	(13)	24800	مرحل
16700		24800	
16700		24800	منقول
16700	منقول	24800	(14)
16700		24800	

تمارين

شركات المحاسبة

1. أ، ب شريكان في شركة محاسبة، حيث الشريك (ب) يقوم بعمل مدير الشركة، والآتي العمليات التي حدثت خلال شهر فبراير:
 1. في أول فبراير أرسل (أ) إلى (ب) بضاعة قيمتها 3000 دينار.
 2. في أول فبراير دفع (أ) مبلغ 300 دينار كمصاريف نقل بضاعة إلى مخازن (ب).
 3. في 2 فبراير أرسل الشريك (أ) مبلغا وقدره 29000 دينار بصك.
 4. في 5 فبراير قام الشريك (ب) بشراء بضاعة بقيمة 15000 دينار، وقد اتفق على أن يتحصل (ب) عمولة على المبيعات بمعدل 2%.
 5. في 11 فبراير اشترى (ب) بضاعة تكلفتها 40000 دينار وسمح له بعمولة بمعدل 2% على المشتريات أيضا.
 6. في 15 فبراير دفع (ب) مصاريف إدارية قدرها 750 دينار.
 7. في 17 فبراير باع (ب) بضاعة بمبلغ 3600 دينار وسمح له بعمولة 2%.
 8. في 25 فبراير أرسل الشريك (ب) إلى (أ) نصف قيمة المبيعات.
 9. في 27 فبراير باع (ب) الباقي من البضاعة بمبلغ 60000 دينار وسمح له بعمولة بمعدل 2%.
- فإذا علمت أن الشريكان يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوي وأن الشريكان قاما بتصفية حساباتهم في آخر فبراير وأن الشريك (ب) أرسل صكا إلى (أ) لتسوية حسابه الشخصي الدائن. المطلوب:

قيود اليومية لإثبات ما تقدم وبيان حسابات المحاسبة بافتراض:

1. قيام كل شريك بإثبات عملياته بنفسه.
 2. قيام كل شريك بإثبات جميع العمليات الخاصة بالمحاسبة.
 3. إثبات العمليات الخاصة بالمحاسبة بدفاتر الشركة.
2. اتفق أ، ب على تكوين شركة محاسبة خاصة باستيراد صفقة من الرخام اليوناني وتوزيعه على معامل الرخام في البلد، على أن يقتسما الأرباح والخسائر بالتساوي وأن تمسك دفاتر خاصة بالشركة.

فإذا علمت أن:

- 1 . قام الشريكان بدفع المبالغ التالية لمزاولة النشاط وأودعت المصرف:
 (أ) 30000 دينار
 (ب) 30000 "
 - 2 . إجمالي المشتريات 38000 دينار منها 8000 آجلة
 - 3 . جملة المبيعات 49000 دينار منها 9000 آجلة.
 - 4 . المصروفات العمومية 2000 دينار والمستحق منها 500 دينار.
 - 5 . قام الشريك (ب) بسحب نقدية من المصرف لحسابه الخاص قدرها 5000 دينار.
 - 6 . تم إعدام دين قدره 1000 دينار وحصلت باقي الديون.
 - 7 . تم الاتفاق على احتساب مرتب للشريك (أ) قدره 2000 دينار نظير إدارته.
 - 8 . تم الاتفاق على احتساب عمولة على المشتريات للشريك (أ) بمعدل 10%.
 - 9 . استولى الشريك (أ) على البضاعة الباقية وقيمتها 2500 دينار.
- المطلوب:

قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر الشركة وبيان حسابات المحاسبة، علماً بأن الشركة قد سددت كل ديونها ووزعت الباقي على الشريكين.

- 3 . في بداية شهر أكتوبر 2016 اتفق كل من أ، ب على تكوين شركة محاسبة بالشروط التالية:

- 1 . يقوم كل من الشريكين بشراء محاصيل زراعية من صغار المزارعين ودفع الثمن والمصاريف من حساباته الخاص.
- 2 . عمولة على قيمة مبيعات كل شريك بمعدل 2%.
- 3 . لكل شريك الحق في بيع المحصول الزراعي المشتري وقبض ثمن البيع على أن يخطر شريكه في الحال.
- 4 . توزيع أرباح وخسائر المحاسبة بالتساوي.
- 5 . يمسك كل شريك دفاتره الخاصة.
- 6 . يدفع الشريك المدين للشريك الدائن ما يستحق عليه عند تصفية الحسابات.

وفي نهاية شهر نوفمبر من نفس السنة قرر الشريكان تصفية الحسابات فاجتمعا وكانت بيانات كل منهما كالتالي:

الشريك (أ):

مشتريات خلال الفترة 1000 قنطار بمبلغ 12000 دينار، وقد باع الشريك (أ) كل الكمية بسعر 14 دينار للقنطار.

وبلغت المصاريف: 300 دينار انتقال، 100 دينار نقل، 200 دينار سمسرة.

الشريك (ب):

مشتريات خلال الفترة 2500 قنطار بمبلغ 19500 دينار، باع منها 1000 قنطار بسعر 15 دينار للقنطار.

وبلغت المصاريف: 450 دينار انتقال 1500 دينار إيجار مخزن، 900 سمسرة.

المطلوب:

قيود اليومية اللازمة وبيان حسابات المحاسبة بافتراض:

- 1 . أن كل شريك يقوم بإثبات جميع العمليات الخاصة بالمحاسبة.
- 2 . أن كل شريك يقوم بإثبات العمليات الخاصة به أو التي يكون طرفاً فيها.

قانون النشاط التجاري الليبي
(ما يتعلق بشركات الأشخاص)

الكتاب الاول

في مزاولة الأنشطة الاقتصادية

الباب الاول – الباب الثاني – الباب الثالث

(المواد من 1 – 97)

قانون النشاط التجاري الليبي
(ما يتعلق بشركات الأشخاص)
الكتاب الأول
في مزاولة الأنشطة الاقتصادية
الباب الأول - الباب الثاني - الباب الثالث
(المواد من 1 - 97)

الباب الأول

أحكام عامة

مادة (1)

نطاق تطبيق هذا القانون

يتضمن هذا القانون الأحكام المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها أي شخص مهما كانت صفته القانونية، كما يتضمن الأحكام المنظمة لأنواع ممارسة النشاط الاقتصادي والمتمثلة في النشاط الفردي والنشاط الأسري والشركات والشركات وغير ذلك من الأحكام القانونية ذات الصلة الوثيقة بالنشاط الاقتصادي.

مادة (2)

مدى تطبيق القانون المدني

تطبق على الأنشطة الاقتصادية أحكام القانون المدني، فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون.

على أن تطبق هذه الأحكام لا يكون إلا بمقدار اتفاقها مع المبادئ العامة في هذا القانون.

مادة (3)

تطبيق السوابق القضائية ومبادئ العدالة

إذا لم يوجد حكم شرعي يمكن تطبيقه فالقاضي أن يسترشد بالسوابق القضائية وبمقتضيات الإنصاف والاستقامة التجارية .

مادة (4)

تطبيق العرف

على القاضي عند تحديد آثار النشاط الاقتصادي أن يطبق العرف المستقر إلا إذا تبين أن المتعاقدين قصدوا مخالفة أحكام العرف أو كان العرف متعارضاً مع النصوص التشريعية التجارية الأمر .

ويعد العرف الخاص والعرف المحلي مرجعين على العرف العام .

الباب الثاني

في الأفراد

مادة (5)

تعريف مزاول النشاط التجاري

يعتبر مزاولاً للنشاط التجاري كل من يأسر أعمالاً تجارية ، واتخذها حرفة معيولة له ، وتحقيق بشأن النشاط الأمري الأحكام المنظمة لشركة المحاصة .

مادة (6)

حالة استثنائية

يعد مزاولاً للنشاط التجاري ، وإن لم يتخذ التجارة نشاطاً معيولاً له ، كل من أعتن في المحصف أو التبركات أو أية واسطة أخرى عن المحل الذي أسسه ، وفتحته لتتفاعل بالمعاملات التجارية .

مادة (7)

السن القانونية لمزاولة النشاط التجاري

يجوز لمن بلغت سنه ثماني عشرة سنة كاملة أن يقوم بمزاولة النشاط التجاري ما لم يتطلب شريع آخر أهلية أعلى .

مادة (8)

ممارسة النشاط التجاري لحساب الغير

1. يجوز لتولي أو الوصي أو القيم أن يمارس التجارة لحساب القاصرين ومن في حكمهم ، وذلك بإذن من المحكمة الابتدائية التي يقع النشاط التجاري في نطاق اختصاصها .

2. وفي هذه الحالة يجوز شهر إفلاس القاصر أو من في حكمه دون أن تخفى في شأنهم الشكك الدائبة لشهر الإفلاس .

مادة (9)

مزاولة النساء للنشاط التجاري

1. ينظم أهلية النساء لمزاولة النشاط التجاري قانون الأحوال الشخصية .
2. يفترض في الزوجة الأجنبية التي تحتلف مزاولة النشاط الاقتصادي في الجماهيرية أنها تمارسه بائن زوجها ، فإذا كان قانون الأحوال الشخصية للزوجين يبيّن لزواج الاعتراض على احتراف زوجته التجارة ، أو سحب إسمه السبق ، وجب قيد ذلك في السجل التجاري ، ونشره حسب الطرق القانونية .
3. ولا ينتج الاعتراض أو سحب الإذن أي أثر إلا من تاريخ نشره .
4. ولا يؤثر الاعتراض أو سحب الإذن في الحقوق التي اكتسبها الغير .
5. يفترض في الزوجة الأجنبية الشجرة أنها تزوجت طبقاً لنظام انحصال الأموال إلا إذا كانت قد قامت بشهر المصارفة المالية بحق زوجها .

ويكون الشهر بالقيد في السجل التجاري الواقع في دائرته السجل التجاري ونشره حسب الطرق القانونية .

ويجوز للغير في حالة عدم الشهر المبين في الفقرة السابقة أن يثبت أن الزواج قد تم وفقاً لنظام مالي أكثر ملائمة لمصلحته .

ولا يحتج على الغير بالحكم الصادر خارج الجماهيرية القاضي بانقضاء أسوأ الزوجين إلا من تاريخ قيده بمكتب السجل التجاري الواقع في دائرته المحل التجاري الذي يشار فيه الزوجان أو أحدهما لدائرته ، ونشره حسب الطرق القانونية .

مادة (10)

مصارف التجار

الأفراد الذين يزاولون تجارة صغيرة ذات نفقات زهيدة بحيث يعتمدون في الغالب على مبيعاتهم الدفعية للحصول على أرباح قليلة لتأمين معيشتهم أكثر من استغلالهم رأس مالههم النقدي كالتلص الصواف ، أو البائع بالمعلومة لا يحضرون للواجبات الخاصة بالدفاتر التجارية ، ولا لفوائده السهر ولا لأحكام الإفلاس والصلح الوافي المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة (11)

المؤسسات والهيئات العامة

لا يعد من مزاولي النشاط الاقتصادي التولية ، والوحدات الإدارية العامة ، والتجان والنوادي ، والجمعيات ذات الشخصية الاعتبارية التي ليس هدفها الكسب ، وإن قامت بمعاملات تجارية ، إلا أن معاملاتها المذكورة تكون خاضعة لأحكام هذا القانون .

الباب الثالث

الشركات

الفصل الأول : أحكام مشتركة

الفرع الأول - أحكام عامة

مادة (12)

أنواع الشركات

يتم تأسيس الشركات التي غرضها القيام بنشاط تجاري وفقاً لأحد أنواع الشركات التجارية المنصوص عليها في المادة (13) من هذا القانون ، ويتم ممارسة الأنشطة المعنية بحسب جماعية وفقاً للشركات المعنية المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب .

مادة (13)

الشركات التجارية

تعتبر شركات التضامن والتوصية السليطة والتوصية بالأسهم والمساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة تجارية مهما كانت طبيعة نشاطها .
أما أنه بالنسبة لشركة المحاصة فيكون تجارية أو مدنية بحسب طبيعة نشاطها .

مادة (14)

عقد الشركة

يجب - في غير شركات المحاصة - أن يكون عقد الشركة ونظامها الأساسي في شكل محضرات رسمية ، ويجب أن يتضمن العقد والنظام الأساسي للشركة شكلها القانوني ، واسمها ، ومقرها ، ومركزها الرئيسي ، ورأس المال المنفوع منه في الحالات التي يتطلبها القانون ، وأغراضها بمراجعة وحدة الغرض والتخصص بالكيفية أو الحسرة التي ينظمها قرار يصدر عن اللجنة التحية العامة .

وفي جميع الأحوال يوافق أو يوافق مجلس الشركة مع رأس مالها وفقاً لتقسيم الشركات الذي يحدده قرار من اللجنة الشعبية العامة

مادة (15)

رأس المال

معظم نفس القانون على خلاف ذلك، سولي مؤسس الشركة بحسب من المال الذي يرويه مائة لتتفق عرض الشركة

مادة (16)

مبادئ مستندات الشركة

يجب أن تكون في مصلحة الشركة وموافقة مؤسس الشركة الرئيسي، ومصلحة الشخص التجاري القيد له، ورقم قيد، وحسب نسبة للشركات مساهمة وشركات التوسعة لا سبيل والشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تكون راسداً حتى ما يراه رأس المال لتتفق فيه والحدود منه بعد

مادة (17)

المنصوص للقانون الليبي

تتبع القانون الليبي الشركات التي يكون مؤسسها الرئيسي في الجمهورية، ويعتبر مؤسسها الرئيسي في الجمهورية أن يكون مؤسسها الرئيسي، أو الإدارة الشعبية لها

كما تتبع الشركات التي يكون داخل أو في دولة أو دولة الخواص الشعب ولو كان ترصها القيام بسد في الخارج

مادة (18)

مراجع الحسابات الخارجه

يجب على كل شركة مسجلة بموجب هذا القانون أن تكون مراجع حسابات خارجياً أو أكثر حسب الأحوال، أو لتصور رأس مالها للشركة الذي يحدده قرار من الرئيس المختص، كما يجب أن يكون مراجع الحسابات الخارجيه هو الأشخاص المخصص لهم ممارسة هذه المهنة، ويعتبر المقرر المختص من مراجع الحسابات الخارجيه وكذلك المراسلة والحسابات الخارجه لهم من قبله مسقطاً ومقتضى هذه المراسلة التي أنشأتها

مادة (19)**حظر فصل الشريك**

لا يجوز طرد الشريك من الشركة إلا في الحالات التي يُبيح فيها القانون ذلك ، أو في الحالات المنصوص عليها في العقد ، أو النظام الأساسي ، كما لا يجوز تسديد التزام الشريك إلا موافقة .

مادة (20)**أخطاء الإدارة**

إذا اتضح أن عدم كفاية أصول وأموال الشركة لمصاد ديونها راجع إلى أخطاء حسبة في الإدارة ، مثل المدير أو المديرين هذه الديون كلياً أو جزئياً بحسب نسبة مساهمة أخطائهم في حدوثها .

مادة (21)**تقديم دعوى المسؤولية**

تقديم دعوى المسؤولية المدنية في مواجهة الشريك والتي تستند على صفة كونه شريكاً في الشركة بمحسبي خمس سنوات من تاريخ تسليب الشركة من السجل التجاري ، أو من تاريخ قيد خروجه من الشركة ، وتقدم دعوى المسؤولية في مواجهة المديرين بمحسبي خمس سنوات من تاريخ تسليب الشركة من السجل التجاري أو من تاريخ قيد انتهاء مهنتهم في السجل التجاري المختص .

مادة (22)**الشركة العامة والمختلطة**

تسري أحكام هذا القانون على الشركات التي تأسسها الدولة ، أو تلك التي تؤول ملكية أسهمها إليها ، أو التي تديرها من الأشخاص الاعتبارية العامة كلياً ، أو جزئياً وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين المنظمة لها .

مادة (23)**نموذج العقود والأنظمة الأساسية**

بحسب القانون المنصوص أن يصدر قراراً بالنموذج الاسري شافية لعقود التأسيس ، والأنظمة الأساسية للشركات والشراكات المنظمة بهذا القانون .

الفرع الثاني**تسجيل وإنشاء الشركات****مادة (24)****القيد في السجل التجاري**

يجب على جميع الشركات المنظمة بهذا القانون مهما كانت طبيعة نشاطها القيد في السجل التجاري المختص ، باستثناء شركة المحاصة .

ويتم القيد بإيداع نسخة من العقد ، والنظام الأساسي ، والمستندات الأخرى التي يتطلبها السجل التجاري .

مادة (25)

الشخصية المعنوية

تتمتع الشركة بالشخصية القانونية اعتباراً من تاريخ قيدها في السجل التجاري ، وتنتهي بانقضاء مهلة .

وتشتركة بعد القيد في السجل التجاري أن تتخذ قراراً بتحمل أضرار العقود والتصرفات القانونية التي قام بها المؤسسون لظهورات مرحلة التأسيس ، بحيث تكون الحقوق والالتزامات في حصة الشركة بشكل مباشر .

مادة (26)

إسقاط الشركة

يجب على الشركة بعد إتمام إجراءات القيد في السجل التجاري أن تقوم بالإعلان عن إنشائها بالطرق المحددة قانوناً ، وذلك خلال فترة أبداً من تاريخ القيد في السجل التجاري .

مادة (27)

وجوب قيد التغيرات

تخضع لإجراءات القيد في السجل التجاري ، وكذلك لإجراءات الإسقاط المنصوص عليها في المادة السابقة خلال فترة أبداً من تاريخ صدور هذه القرارات المتعلقة بالأمور التالية :

1. تعيين النظام الأساسي .
 2. تعيين المديرين ، وتعيين مديريه وإدارته .
 3. حل الشركة ونسختها .
 4. الانضمام ، أو الانقسام ، أو التغير في الممثل القانوني .
 5. الإعلان عن ختم الصياك بعد حل الشركة ، أو انحلالها ، أو انقضاءها .
- ويقول الممثل القانوني للشركة وعلى مسؤوليته ، القيد بإجراءات القيد والإسقاط المقررة قانوناً .

مادة (28)

بطلان الإجراءات

يترتب على عدم مراعاة قواعد القيد والإسقاط المقررة في المادتين السابقتين بطلان إجراءات القيد .

ومع ذلك لا يجوز للممثلين التمثيليين للشركة ولا للشركاء المنضمين أن يبحثوا بهذا البطش في مواجهة الغير .

مادة (29)

الشركة الفعلية

لا يؤثر في صحة ما تم من أعمال وتحركات الشركة ، الحكم بطلانها الصادر بعد القيد في السجل التجاري ، ولا يحضى الشركاء من دفع حصصهم بالكامل إلا بعد دفع ما على الشركة من ديون .
ولا يجوز الحكم بالتمسك إذا زال سببه بإجراء تم قيده في السجل التجاري .

الفرع الثالث

الحل والتصفية

مادة (30)

أنواع الحل

يكون حل الشركة إرادياً أو قضائياً وتتحل الشركة إرادياً بقرار يتخذه الشركاء وفق الشروط والبنود المنصوص عليها في عقد التأسيس أو النظام الأساسي وتتحل شركة قضائياً بحكم صادر من المحكمة المختصة في الأحوال الأخرى التي لا ترجع لإرادة الشركاء ، كما يجوز لكل شريك أن ينجأ إلى المحكمة المختصة للمطالبة بحل الشركة إذا أخل الشركاء الآخرون بواجباتهم أو بسبب التنازع المستمر بينهم أو لأية جديّة لا يد لشركاء فيها .

مادة (31)

تقصان أصول الشركة

إذا تقصت قيمة أصول الشركة عن أقل من نصف رأس مالها نتيجة للخسائر المتكبّة في قوائمها المالية ، وجب على المدير أو المديرين أن يدعوا الشركاء للتجمع بغرض حل الشركة ، أو مواصلة تساعدها بعد إعادة رأس المال إلى ما يزيد على النصف على الأقل .

مادة (32)

انتهاء مدة الشركة

تتحل الشركة إذا انتهت المدة المحددة لها ، إلا إذا قام الشركاء بتديد أجل الشركة حسب بنود العقد أو النظام الأساسي قبل انتهاء تلك المدة ، ما لم يتصل القانون على خلاف ذلك .

مادة (33)

تحقيق الغرض أو استعانة تحقيقه

تعتبر الشركة ناشئة إذا حققت غرضها ، أو أصبح تحقيق غرضها مستحيلاً .

مادة (34)

أيثومة الأسهم أو الحصص إلى شخص واحد

في حالة أيثومة كل الأسهم أو الحصص إلى شخص واحد وجب على من أثبت ملكية الأسهم أو الحصص أن يثبت بيع ما يتجاوز منها الحدود المنصوص عليها في هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة ، وإلا اعتبرت الشركة منحلة بقوله القانون .

ولا تطبق أحكام هذه المادة في حالة أيثومة الأسهم إلى شركة قابضة .

مادة (35)

الشركة التي لم تمارس نشاطها

إذا لم تبدأ الشركة ممارسة نشاطها أو توقفت عنه لمدة سنة أكبر من سنة ، وجب عليها إخطار مكتب السجل التجاري بالخصم لذلك ، وإذا لم تفد الشركة بممارسة النشاط أو الاستمرار فيه خلال سنة أكبر من سنة لم تحضر ، يطلب مكتب السجل التجاري المختص من المحكمة الابتدائية المختصة إصدار قرار بحل ونسفية الشركة .

مادة (36)

توافر إحدى حالات حل الشركة

تكون الشركة في حالة نسفية معززة توفر إحدى الحالات التي حرك عليها طلب وعلى المديرين إخطار أنفسهم في وضع الخصم حيث تقصر مهامهم على الأمور العاجلة ، ولا يجوز لهم مباشرة أعمال جديدة وإلا أصبحوا مسؤولين عنها بوجه التضامن والتكافل ، وتنتهي مهامهم نهائياً بمجرد تعيين المصفي والمديرين مسؤولين عن حفظ موجودات الشركة إلى أن يتم تسليمها إلى المصفي ، ويجب أن يكون المدعى بالشركة منسوبة "شركة تحت النسفية" ، ويسمى المصفي القانوني بالمدعى بالمرم للنسفية ، وذلك إلى حين تسليمها من السجل التجاري ، ولا يجوز الانسحاب في مواجهة الغير بأن الشركة تحت النسفية ، إلا بعد قيد هذا الرفع في سجل السجل التجاري وتسريح حسب الشرع المقررة قانوناً .

مادة (37)**القواعد المتبعة في التصفية**

تتم تصفية الشركة حسب أحكام النظام الأساسي ، وبما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا القانون ، وعند خلوك نظامها الأساسي من حكم خاص أو عند الحكم ببطالته ، تتبع الأحكام المتبعة في التصفية الواردة في هذا القانون .

مادة (38)**تعيين المصفيين**

يتولى الشركاء وفقاً لشكل الشركة القانوني تعيين مصفى أو مصفين حسب الأحوال ، وبما لا يتعارض مع الشروط الواردة بال عقد أو النظام الأساسي ، ويجوز أن يكون المصفي من الشركاء أو من الغير ، وإذا لم يستل الشركاء من تعيين المصفي يقوم رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بتعيينه بناءً على طلب كل ذي مصلحة ، وإذا تم حل الشركة بحكم قضائي تتولى المحكمة تعيين المصفي أو المصفين .

ويجب على المصفين فيد قرار تعيينهم في السجل التجاري المخصص خلال عشرة أيام من تاريخ علمهم به ، وتتولى الجهة التي عينت المصفين تحديد تعاليمهم ، واتخاذ القرار القضائي بعزلهم أو استبدالهم .

مادة (39)**تعدد المصفين**

إذا تعدد المصفون ، فلا يجوز لأحدهم مباشرة عمله بمفرده إلا إذا كان مكوناً له بذلك صراحة ، أو كان العمل استعجالياً وتحتلته المحافظة على حقوق الشركة .

مادة (40)**واجبات أولية على المصفين**

لا يجوز للمصفي أو المصفين مباشرة مهامهم ، إلا بعد فيد قرار تعيينهم في السجل التجاري مصحوباً بنماذج التوقيعات المطلوبة ، ويجب كذلك نشر قرار تعيينهم بالضرورة قانوناً خلال عشرة أيام من تاريخ فيد القرار في السجل التجاري ، وعلى المصفي بمجرد مباشرته لمهامه أن يقوم مع المدير أو المديرين بجرد أصول وخصوم الشركة ، وأن يتم التوقيع على محضر الجرد من قبلهم جميعاً ، وأن يوجه بعد ذلك إعلاناً عاماً إلى دائني الشركة ينشر في صحيفتين يوميتين وطنيتين لإسعار الدائنين بضرورة تقديم مطالباتهم تجاه الشركة .

مادة (41)

بعض المحظورات على المُصفي

يجوز للمُصفي اللجوء إلى التحكيم إلا إذا منع صراحة من ذلك ، ولا يجوز للمُصفي إعطاء ضمانات ، أو إجراء الصلح إلا بعد موافقة الشركاء أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال .

مادة (42)

اجتماع الشركاء في بداية التصفية

يجب على المُصفي أن يدعو الشركاء إلى الاجتماع خلال ثمانية أشهر تالية لقيامته مهله ليعرض عليهم تقريراً حول الوضع المالي للشركة ، وإجراءات التصفية التي ينوي اتباعها ، وإذا تم يتم المُصفي بذلك جاز لكل ذي مصلحة أن يلجأ إلى رئيس المحكمة الابتدائية لاستصدار أمر بعدد الاجتماع .

مادة (43)

تمثيل الشركة تحت التصفية

يعتبر المُصفي الممثل القانوني للشركة تحت التصفية ، وللمُصفي الاستمرار في تنفيذ الحقوق الجزائية بحسب ما تتطلبه ضرورات التصفية ، ويجوز له بيع أموال الشركة سواء أكانت عقارية أم منقولة إما بالمراد ، أو بالممارسة ما لم ينص في الأمر تحييده على تقييد هذه السلطة ، ولا يُطع بهذا التقييد قبل الغير ، ويبقى المُصفي مسؤولاً أمام الشركة والشركاء والغير عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تسيير مهامه بنصف الكفيلة التي يُساءل بها المديرون ، وتتقدم دعوى المسؤولية بمضي خمس سنوات اعتباراً من تاريخ طلب الشركة من السجل التجاري .

مادة (44)

مدة التصفية

1. يجب على المُصفي أن ينهي أعمال التصفية خلال سنة من تاريخ قيامته لمهامه ، وإذا لم تكن هذه المدة كافية وجب على المُصفي أن يُقدم تقريراً يبين فيه أسباب التأخير ، والمدة اللازمة لإنهاء أعمال التصفية خلالها .
2. يجوز أن تمتد المدة بالنسبة لنفس المُصفي أو المُصفين لمدة أو لمدد لا تتجاوز سنة بمقتضى قرار من الشركاء ، أو من المحكمة حسب الأحوال .

مادة (45)**استمرار مهام بعض هيئات الشركة**

تستمر مهام واختصاصات الجمعية العمومية للشركة وهيئة المراقبة طوال مدة للتصفية بالتقرر الذي لا يتعارض مع إجراءاتها .

مادة (46)**ديون الشركة تحت التصفية**

تعتبر ديون الشركة جميعها حالة الأداء بمجرد حل الشركة في السجل التجاري وتتوقف اعتباراً من ذلك التاريخ إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الشركة وتعتبر المبالغ المحكوم بها ديوناً على الشركة ، ويتولى الموصفي سدادها بحسب ما يتمتع به من أولوية وضمائم ، ولا يترتب على حل الشركة إنهاء عقود إيجار العقارات التي تمارس فيها نشاطها .

مادة (47)**سداد الديون**

يقوم الموصفي بتسديد الديون للذاتين حسب مراتبها ، وإذا تساوى الذاتون في مرتبة واحدة ، وكان ناتج التصفية غير كاف لتسديد جميع حقوقهم بالكامل ، يفرغ للتوزيع عليهم حسب نسبة تلك الحقوق ، وعلى الموصفي تجنب المبالغ المتزعة لسداد حقوق من تأخر من الذاتين متى كانت حقوقهم ثابتة ومحددة المقدار .

وإذا تبين للموصفي أن أموال الشركة غير كافية لسداد ديونها الحالية ، وجب عليه دعوة الشركاء لاتخاذ القرارات المتزعة ، بما في ذلك الدخول في صلح واق مع الذاتين أو اللجوء إلى المحكمة المختصة لشهر إقالتها .

مادة (48)**توزيع ناتج التصفية**

يوزع ناتج التصفية بعد استرجاع الحصص المملوكة على الشركاء ، كل حسب نصيبه في الأرباح ، ويجوز للشركاء استرجاع الأموال المنقولة والعقارية التي قدموها حصصاً في الشركة إذا كانت تلك الأموال مازالت محتفظة بذاتيتها ، ولم يلقحها بخير أو تحويل ، وعليهم دفع فرق القيمة إن كان له مقتضى .

مادة (49)**اجتماع الشركاء في نهاية التصفية**

يجب على الموصفي قبل انتهاء مهمته أن يدعو الشركاء لاجتماع للموافقة على انتهاء التصفية ، وإقرار حساباتها الختامية ، وإبراء ذمة الموصفي ، ويكون اجتماع الشركاء في هيئة جمعية عمومية علنية بحسب الأوضاع والشروط التي يتطلبها الشكل القانوني للشركة ، والموصفي إن كان شريكاً الحق في المناقشة والتصويت .

ويجوز في حالة كثر اجتماع الشركاء ، أو إذا تطلبت مصلحة الشركة الاستئداء عن هذا الاجتماع اللجوء إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة لاتخاذ قرار بالموافقة على حسابات التصفية ، وإقرار إنهاؤها .

مادة (50)

تطلب الشركة

يجب على المصطفى القيام بتطلب قيد الشركة من السجل التجاري ، ونشر ذلك وفقاً للقانون .

الفصل الثاني

الشركات التجارية

الفرع الأول

شركات الأشخاص

أولاً : شركة التضامن

مادة (51)

تعريف

كل الشركاء في شركة التضامن مسؤولون بوجه التضامن والتكافل عن التزامات الشركة ، وكل اتفاق يخالف ذلك لا يبرئ في مواجهة الغير ، وتكون حقوق الشركاء في الشركة في شكل حصص .

مادة (52)

اسم الشركة

يجب أن يكون لشركة التضامن اسم تجاري ، بحيث يشمل الاسم التجاري أسماء الشركاء أو أحدهم مع عبارة (وشركاه) ، ويجب إضافة عبارة (شركة تضامن) إلى الاسم الذي تم اختياره .

مادة (53)

القواعد الواجب تطبيقها على شركة التضامن

تطبق على شركة التضامن الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية ، وإذا لم يوجد نص طبقت أحكام القانون المدني الخاصة بشركات البسيطة .

مادة (54)

عقد التأسيس

يجب أن يحتوي عقد تأسيس الشركة على البيانات التالية :

1. اسم ولقب كل شريك ، واسم أبيه ، وموطنه ، وجنسيته ، وتاريخ ميلاده ، ورقم هويته .
2. اسم الشركة .
3. اسم الشخص وأسماء الأشخاص - من الشركاء أو غيرهم - الممنوحة بهم إدارة الشركة وتمثيلها القانوني .
4. مقر الشركة ومركزها الرئيسي .
5. أغراض الشركة .
6. حصص كل شريك وفيصتها .
7. بيان ما يلتزم به الشريك الذي يُقَدَّم حصصه عملاً .
8. القواعد الواجب اتباعها لتوزيع الأرباح ومقدار نصيب كل شريك في الأرباح والخسائر .
9. مدة الشركة .
10. الوضع الذي تولد إليه الشركة في حالة انعدام أو نقص أهلية الشريك ، أو إسهاله .

مادة (55)

قيد الشركة

يقوم المديرون بإيداع عقد الشركة ونظامها الأساسي في مكتب السجل التجاري الذي يقع مركز الشركة الرئيسي في دارته ، وذلك خلال ثنتين يوماً من تاريخ التوقيع على العقد .

وإذا تخلف المديرون عن إيداع العقد خلال المدة المذكورة في الفقرة السابقة حق لكل شريك أن يقوم بذلك على حساب الشركة ، أو أن يستصدر من القضاء أمراً يلزم المديرين بالقيام بذلك ، ويلتزم البعض بالإيداع لحضر العقود الذي وضع عقد التأسيس في ورقة رسمية .

مادة (56)

تصرفات الشركاء

تُنظَّم أحكام القانون المدني الخاص بالشركات المستحقة للعلاقات بين الشركة والخير مع إبقاء مسؤولية جميع الشركاء بالتضامن والتكافل ، وذلك إلى أن يتم قيدها في السجل التجاري ، ومع ذلك فكل شريك تصرف باسم الشركة بغير ضل قانوناً أن له تمثيلها حتى أمام القضاء ، والاتفاقات التي تخول أحد الشركاء فقط تمثيل الشركة أو التي كحد من سلطة بعضهم في تمثيلها لا تعتبر نافذة في حق الغير ما لم يثبت أن الغير كان على علم بها .

مادة (57)

تمثيل الشركة

للمدير المُناط به تمثيل الشركة الحق في القيام بعمل كل ما يدخل ضمن أغراضها إلا ما استثناه عقد التأسيس أو التوكيل الممنوح له ، ولا يجوز التمسك بهذه الاستثناءات قيل الغير ما لم يُثبت في السجل التجاري ، أو ما لم يُثبت أن الغير كان على علم بها .

ويجب على المديرين الذين يمثلون الشركة أن يؤدوا مكتب السجل التجاري نماذج من توقعاتهم الخطئية خلال عشرة أيام من تاريخ علمهم بالتعيين .

مادة (58)

عزل المدير

إذا كان مدير الشركة شريكاً فيها ومُعيناً في عقد تأسيس الشركة تلك الصفة ، فمر يجوز عزله من إدارتها إلا بموافقة جميع الشركاء ، أو بقرار من المحكمة ، وأما إذا كان شريكاً فيها ولكنه لم يكن تلك الصفة بموجب عقد خاص مستقل عن عقد الشركة فيجوز عزله من إدارتها بقرار صادر عن أكثرية الشركاء الآخرين فيها ، إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك .

ولا يقرب على عزل مدير الشركة في أي من الحالتين السابقتين فسخ عقد الشركة .

مادة (59)

حالات فصل الشريك

لا يجوز للشركاء في شركة التضامن إخراج أي منهم من الشركة إلا بقرار من المحكمة بناءً على طلب أي من الشركاء إذا ثبت في حق الشريك المخراد إخلاله حالة من الحالات المنصوص عليها في عقد الشركة أو تلك التي يبيح فيها القانون فصل الشريك .

مادة (60)

فروع الشركة

يجب إيداع صورة طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة في مكتب السجل التجاري بالجهة التي تأسس الشركة فروعاً فيها ، وذلك في ظرف عشرة أيام من إنشاء تلك الفروع .

ويذكر في هذه الصورة اسم مكتب السجل التجاري الذي قُدمت فيه الشركة وتاريخ القيد ، كما يجب أن تُودع في مكتب السجل التجاري الذي يقع في دائرته الفرع نماذج من التوقع الخطئي لممثل الشركة المعتمد للفرع .

وتعلن الشركة عن تأسيس الفرع خلال المدة السالفة الذكر مكتب السجل التجاري الذي يقع مركز الشركة الرئيسي في دائرته.

مادة (61)

قيد التغييرات

يجب على المديرين أن يعلنوا في ظرف عشرة أيام من مكتب السجل التجاري المختص قيد التغييرات الطارئة على عقد التأسيس، والوقائع الأخرى الواجب قيدها. وإذا كان تغيير عقد التأسيس نتيجة لقرار اتخذته الشركة وجب إيداع صورة رسمية من ذلك القرار. والتغييرات التي تسجل على عقد الشركة لا تكون نافذة في حق الغير ما لم يتم قيدها.

مادة (62)

حظر المنافسة

لا يجوز للشريك من موافقة باقي الشركاء أن يمارس لحسابه الخاص أو لحساب غيره نشاطاً يتعارض مع نشاط الشركة، أو أن يكون شريكاً متعضماً منكملاً في شركة أخرى شافعية، ويُفسر من حصول الموافقة أنها كانت ممارسة للنشاط أو الاشتراك في شركة منافسة سابقين على عقد الشركة وكل الشركاء على علم بذلك. وإذا حلّ الشريك بذلك حقاً للشركة فحصل الشريك، والمطالبة بالتعويض عن الأضرار.

مادة (63)

دفتر الشركة

انضمون بإدارة الشركة ملزمون بمسك الدفاتر التجارية المقررة قانوناً.

مادة (64)

توزيع الأرباح

لا يجوز توزيع مبالغ على شركاء ما لم تكن حصلت عليها الشركة فعلاً، وإذا ظهرت خسارة في رأس المال فلا يجوز القيام بتوزيع أرباح قبل أن يعاد رأس المال التي ما كان عليه، أو أن يُحفظ بمقدار الخسارة.

مادة (65)**مسؤولية الشريك**

مع مواصلة المادة التالية لعنصر الشريك في شركة التضامن مسؤولاً بالتضامن والتكافل مع سائر شركائه عن الديون والإلتزامات التي تراكمت على الشركة أثناء وجوده شريكاً فيها ، وتنتقل هذه المسؤولية والتضامن إلى ورثته بعد وفاته في حدود تركته .

وبحلول أي شريك جديد في الشركة جعل منه مسؤولاً عن ديونها السابقة على حلوله فيها ، وبحرول الشريك من الشركة سؤلف مسؤولية الشريك عن ديون الشركة المعلقة قبل خروجه منها في السجل التجاري ، ومع ذلك يعد الشريك مسؤولاً بنفس التوقيع عن الديون السابقة على واقعة خروجه منه في السجل التجاري .

ومثل من حصل حصته شريك في شركة التضامن سواء بالكتيب ، أو كتاب ، أو تصرف ، أو سمح للغير عن علم منه - يشهد لذلك كون مسؤولاً للشريك في تلك الشركة تجاه كل من أحسح دائناً لها - بمقدار حصته إلا أنه

مادة (66)**ضمان الشريك**

لا يجوز لدائن شركة التضامن التظلم على أموال الشركاء الخاصة إلا بعد قيامه بإشعار الشركة ، ومحضي مدة خمسة كمون أن يقوم الشركة بالتوقيع ، أو إعطاء ضمانات كافية لذلك ، ويجوز للمحكمة المختصة بعد هذا الأجل إلى مدة جديدة لا تتجاوز ثمانية أيام أخرى ، وتكفل شريك التراجع على الشركاء نسبة ما دفعه من كل منهم من ديون الشركة

مادة (67)**الدائن الشخصي للشريك**

لا يجوز لدائن شخصي لشريك أن تحالل بحصته حصته منتهية بما دامت الشركة قائمة ، ومع ذلك يجوز لدائن الشخص على حصة منه من الأوراق المتعلقة

مادة (68)**تخفيض رأس المال**

لا يجوز لتدبير قرار تخفيض رأس المال عن طريق إرضاع المحصل التي سبق دفعها ، أو إعطاء الشركاء مبالغ في عليهم إلا بعد إخطار دائنة شهر من قبل الشركة في السجل التجاري ، وبشرط ألا يكون دائن الشركة الذي يرجع دينه إلى ما قبل قبل قرار التخفيض قد قدم اعتراضاً على ذلك خلال الأجل المذكور ، ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ قرار تخفيض رأس المال مع تكليف الشركة بتقديم ضمانات للدائن المعترض .

مادة (69)**مد أجل الشركة**

يجوز للدائن الخاص لأحد الشركاء أن يعترض أمام المحكمة المختصة على مد أجل الشركة في ظرف ثلثة أشهر من قيد قرار التمديد في السجل التجاري .

وإذا قيل الاعتراض وحسب على الشركة أن تقوم بتصفية حصصة الشريك المدين خلال ثلثة أشهر من تبليغ الحكم .

وإذا تحدث مد الشركة ضمناً حاز لكل شريك الانسحاب منها إذا أبدى رغبته في ذلك بإعلان سابق لا يقل مدته عن ثلثة أشهر . وبحوز للدائن الخاص للشريك أن يطلب تصفية حصصة مدينه .

مادة (70)**حل الشركة**

بالإضافة إلى الأسباب العامة لحل الشركات تنحل الشركة للأسباب الآتية :

1. اتفاق جميع الشركاء .
2. إشهار إفلاسها ، ويترتب على ذلك إفلاس الشركاء فيها .
3. إشهار إفلاس أحد الشركاء ، أو منعه من ممارسة مهنة التجارة ، أو انعدام أو نقص أهليته ، ما لم ينص عقد الشركة على استمرارها ، أو يقرر باقي الشركاء ذلك بإجماع الآراء .
4. لأسباب أخرى ينص عليها عقد الشركة .

مادة (71)**وفاة الشريك**

إذا توفي أحد الشركاء في شركة التضامن ، تبقى الشركة قائمة ، ويستمر وجودها ، ويكون ورثة الشريك المتوفى شركاء فيها إذا نص عقد الشركة على ذلك ، ولم يكن بين الورثة فاعل أو فاعل للأهلية القانونية ، وأما إذا كان أي منهم قاصراً أو فاعلاً للأهلية القانونية تتحول الشركة حكماً إلى شركة توصية بسيطة يكون الورثة فيها شركاء موصين .

وإذا استمرت شركة التضامن في العمل بعد وفاة أي من الشركاء فيها ، دون أن يكون في عهدها أو في أي عقد آخر وكمه جميع الشركاء قبل وفاة الشريك نص صريح يجيز استمرارها ، تحولت حكماً إلى شركة توصية بسيطة ، ولا يكون الورثة مسؤولين عن ديون الشركة إلا في حدود أموال الشركة .

مادة (72)

استمرار الشركة

إذا استمرت الشركة بعد إعلان إفلاس أحد الشركاء ، أو منع من ممارسة مهنته التجارية ، أو فقد أهليته ، وجب تحديد حقوق الشريك المنقرض لحقه على رأس قيمتها يوم فقد الحصة عن طريق خبير يُعيّنه على الشركاء ، أو يُعيّنه قاضي الأمور المستعجلة .

مادة (73)

تعيين المصفي

يقوم بمصفية الشركة عند الإقضاء إما جميع الشركاء ، وإما مُصفاً واحداً أو أكثر يُعيّنه أعلى الشركاء .

وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين المصفي ، توّلت المحكمة تعيينه بناءً على طلب أحد الشركاء .

وفي الحالات التي تكون فيها الشركة باطلّة تُعين المحكمة المصفي ، وتُحدد طريقة التصفية بناءً على طلب كل ذي مصلحة .

والى أن يُلغى المصفي يُعتبر المصير أو العديرون بالنسبة إلى المصير في حكم المصفين .

مادة (74)

التزامات المصفي

يجب على المصفي لشركات الأشخاص أن يبيّنوا أعمالهم بإعداد قائمة تتضمن أموال الشركة وموجوداتها ، وأن يحضروا على تحديد ما لها من حقوق قبل المصير وما عليها من التزامات ولا يحقّ لهم أن يتنازلوا عن أي من هذه الأموال والموجودات والحقوق إلا بموافقة مُسبقة من جميع الشركاء .

مادة (75)

ميراثية التصفية

يجب على المصفين بعد إنجاز عمليات التصفية أن يُعيّنوا الميراثية الحائسة والبيان المقترح لتوزيع ناتج التصفية .

ويجب أن يُبلغ الشركاء عن طريق البريد المُسجل مع علم الوصول بالميزانية الموقع عليها من قبل المُصنفين ، وبين الموجودات المقترح توزيعها .

وتعتبر كل من الميزانية ومشروع التوزيع موافقاً عليهما إذا لم يُقدم طعن في شأنهما خلال سَتين يوماً من تاريخ التبليغ ، وإذا طعن في صحة الميزانية ومشروع التوزيع جاز للمُصنّف أن يطلب التظلم في المسائل المتعلقة بالميزانية مُنفصلة عن المسائل المتعلقة بالتوزيع .

وتُبرأ ذمة المُصنفين من المسؤولية تجاه الشركاء اعتباراً من حصول التصديق على الميزانية .

مادة (76)

شطب الشركة

بعد التصديق على الميزانية الختامية للتصفية يجب على المُصنفين أن يطلبوا شطب الشركة من السجل التجاري ، ومن تاريخ الشطب يجوز لدائني الشركة الذين لم يستوفوا ديونهم أن يطالبوا بها الشركاء في أموالهم الخاصة، ولا يجوز أن يُزاحم الدائنون المُتخلفون للشريك دائني الشركة في المبالغ التي يُلحقها الشركاء من ناتج التصفية ، وإذا كان عدم استيفاء دائني الشركة لديونهم عائداً إلى خطأ المُصنفين جاز لهم أن يطالبوا بها المُصنفين .

ويجب أن تُودع دفاتر الحسابات والمستندات الأخرى التي لا تخص الشركاء منفردين لدى الشخص الذي تعينه الأغلبية ، وتُحفظ هذه الأوراق والمستندات لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ شطب الشركة من السجل التجاري .

ثانياً : شركة التوصية البسيطة

مادة (77)

تعريف

شركة التوصية البسيطة هي الشركة التي يُعقد بين شريك عامل على الأقل ، وشريك مُوص على الأقل ، ويُسأل الشركاء العاملون بالتضامن والتكافل عن التزامات الشركة ، ويُسأل الشركاء الموصون في حدود ما قدموه من حصص .

ويجب أن يقدم الشركاء الموصون حصصاً مالية .

مادة (78)

اسم الشركة

يجب أن يكون لشركة التوصية البسيطة اسم تجاري بحيث يشتمل الاسم التجاري على اسم أحد الشركاء العاملين على الأقل مع عبارة (وشركاه) ، وإذا قيل الشريك

الموصي إظهار اسمه في اسم الشركة ، أصبح مسؤولاً عن التزاماتها تجاه الغير على وجه التضامن والتكافل مع الشركاء العاملين .
ويجب أن يكون الاسم منوعاً بحجارة " شركة توصية بسيطة " .

مادة (79)

القواعد الواجب تطبيقها

على شركات التوصية البسيطة

تطبق الأحكام الخاصة بشركات التضامن على شركات التوصية البسيطة بالغير الذي لا تتعارض فيه مع القواعد الواردة في المواد التالية .

مادة (80)

عقد التأسيس

يجب أن يُكتب تأسيس شركة التوصية البسيطة بعقد رسمي ، وأن يُبين فيه أسماء الشركاء العاملين ، وأسماء الشركاء الموصين .

مادة (81)

عدم التقيد في السجل

تطبق أحكام المادة (56) على العلاقات بين الشركاء والغير وذلك إلى أن يتم قيدها بالسجل التجاري ، ومع ذلك لا يُسأل الشركاء الموصون إلا في حدود حصصهم ما لم يكونوا قد اشتركوا في إدارة الشركة .

مادة (82)

الشركاء العاملون

لشركاء العاملين نفس الحقوق ، وعليهم نفس الواجبات التي لشركاء في شركات التضامنية ، ولا يجوز إلحاق إدارة الشركة إلى الشركاء الموصين .

مادة (83)

صحة القرارات

يفضل الشركاء العاملون في شركة التوصية البسيطة في أي خالف نفع في إدارة الشركة بإجماع أو أغلبية أو أكثرية حسب بنود العقد أو النظام الأساسي ، على أنه لا يجوز إجراء أي تغيير أو تعديل في نشاط الشركة وغرضها إلا بموافقة جميع الشركاء العاملين .

مادة (84)**تعين المديرين وإقتنتهم**

يُشترط لصحة تعين القائمين بالإدارة وإقتنتهم إذا لم يُعقدوا في عقد التأسيس نفسه الحصول على موافقة جميع الشركاء العاملين ، وموافقة عدد من الشركاء الموصيين يمثل أكثرية ما اكتبوا فيه من رأس المال ما لم ينص عقد التأسيس على نسبة أعلى .

مادة (85)**الشركاء الموصون**

لا يجوز للشركاء الموصيين أن يقوموا بأعمال الإدارة ، ولا أن يتعاضدوا أو يبرموا صفقات تجارية باسم الشركة إلا إذا أعطى لهم توكيل خاص لكل تعاقده ، أو صفقة معينة بالذات ، والشريك الموصي الذي يخالف هذا الحظر يكون مسؤولاً بالتضامن تجاه الغير عن كل التزامات الشركة ، كما يجوز فصله منها . ومع ذلك فلشركاء الموصيين أن يساهموا في أعمال الشركة تحت إشراف المديرين ، وإذا كان عقد التأسيس يُبيح ذلك جاز لهم أن يمنحوا سلطات ويعطوا تعليمات لأعمال معينة ، وأن يقوموا بأعمال التنفيذ والمراقبة .

وعلى كل حال فلهذه الحق في أن يُبلغوا كل سنة بالميزانية ، وحساب الأرباح والخائر ، ومن حقهم كذلك التأكد من صحتها ، والاطلاع على دفتر حسابات الشركة ومستنداتها .

مادة (86)**الأرباح المقبوضة بحسن نية**

الشركاء الموصون غير ملزمين برد ما قبضوه من أرباح عن حسن نية بناءً على تميزانية التي تمت الموافقة عليها موافقة قانونية .

مادة (87)**انتقال حصة الشريك الموصي**

حصة الشريك الموصي قابلة للانتقال بالميراث والوصية ، ومع عدم الإخلال بنصوص عقد التأسيس تجوز حوالة الحصة وما يترتب عليها من أثر تجاه الشركة إذا وافق عليها عدد من الشركاء يمثل أكثرية رأس المال .

مادة (88)**إفلاس الشريك الموصي**

لا يفسخ عقد شركة التوصية البسيطة بإفلاس الشريك الموصي ، ولا يُقبل منه الادعى بطلب فسخها .